وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي

جامعة عمار ثليجي –الاغواط–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

الموضوع:

دراسة من نماذج لكتابات ناصر الدين سعيدوني إبان الحقبة العثمانية 1518-1830

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص:تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبات :

- مباركة بن ادريس
- حنان بن سعيدان
- فاطمة الزهراء صغير

إشراف الأستاذ:

عبد الرحمان قفاف

الاسم واللقب	الصفة
محمد علاق	رئيسا
عبد الرحمن قفاف	مشرفا ومقررا
عمر جفال	مناقشا

السنة الجامعية: 1438-1439هـ / 2017-2018م

كلمــة شكـر وعرفـان

بفضل من الله وفقنا في عملنا ، فنحمده ونشكره وهو أصل الحمد والثناء والى المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

أما بعد : فإننا نتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذنا المشرف :(عبد الرحمان قفاف) أطال الله في عمره وحفظه لأولاده ،الذي لم يبخل علينا يوما بنصائحه ومعلوماته وساعدنا في أنجاز هذه الرسالة ،ولا ننسى الأساتذة المحترمين خاصة أساتذة قسم العلوم الإنسانية الذين رافقونا طيلة مسارنا الجامعي ومهدوا لنا طريق الفلاح وفتحوا لنا أبواب النجاح ووجهونا الى ما فيه الصلاح ،والشكر الخاص الى عميد الكلية الذي كان عونا ومرشدا وخير سند ،وكذلك الى كافة الأساتذة تاريخ على الجهد الذي بذلوه من أجلنا.

حنان–مباركة – فاطمة

إهـــــــداء

عرفانا وتقديرا للعلم وأحياء للبحث وتخليدا للذكر، أقدم ثمرة جهدي إلي اللذين قال الله فيهما (وبالوالدين إحسانا) إلى من أضاء مستقبلي أبي الحنون رحمه الله ،فقد دفعني للحياة بكل إرادة وإسرار وكان سندا لي في الحياة علمني الصبر والإجتهاد ،والتي حملتني وأعطتني زهرة شبابها إلى أقربهم الى قلبي : أمي الحبيبة حفظها الله واطال عمرها .

إلى من علموني أن الحياة كفاح والعلم سلاح وحفزوني على اجتياح الصعاب إخوتي كبيرهم وصغيرهم ،وإلى من علمتني الإجتهاد وتحقيق الهدف أختاي وأولادهن ، وإلى كل من يحمل لقب بن ادريس ، وإلى كل من جمعتني معهم قرابة خمس سنوات صديقاتي : حنان، أمال، خيرة، فاطمة .

وأهدي ثمرة نجاحي إلى نصفي الثاني وزوجي المستقبلي عبد الهادي و عائلته.

وإلى جميع أساتذة قسم التاريخ وإلى من قاسمني هذا العمل المتواضع حنان وفاطمة .

بن ادريس مباركة

Http://maomao520.yeah.net

الإهداء:

إلى اللذين سهرا وتعبا من أجلي والداي العزيزين؛ أبي الغالي رمز العطاء، أمي الحبيبة رمز الحنان،

لا أملك أن أقول إلا كما خاطبهما رب العزة رب أحفظهما كما ربياني صغيرا.

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي التي ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات.

إلى الروح التي سكنت روحي زوجي الغالي.

إلى روح فؤادي ثمرة حياتي الغالية ولدي مـــــــــــــــــحـمـد.

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة رياحين حياتي إخوتي أحمد، ريم، حازم، الطيب، محمد الأمين

و لؤلؤتي رقية.

إلى جميع أقاربي وأقارب زوجي.

إلى رفيقتي هذا العمل المتواضع حنان ومباركة.

إلى جميع الأساتذة الكرام الذين ساعدونا إلى الوصول إلى هذا المكان.

إلى الأخت التي تميزت بالوفاء الوكال خالدية.

إلى جميع صديقاتي

فاطمة الزهراء صـــغير

إهــداء

اللهم لك الحمد في يقظتي وفي غفوتي ، عدد ما خلقت وما رزقت أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى رافع السماء وباسط الأرض للغيث الذي أمدنا بقوة الصبر ووفقنا لإنهاء ما بدأناه خالصا لوجهه الكريم فجعلوه لقلبي ضياء ولصبري جلاء ولأسقامي دواء ، واكتبه في ميزان حسناتي إلي الذي بلغنا الرسالة الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام ، إلي منبع العطاء إلي الذي أخذ بيدي إلى دروب المستقبل الذي دفعني لحب العلم إلى مصدر عزي وافتخاري وتألقي ونجاحي إلى أروع أب في الدنيا أدامه الله تاجا فوق راسي ، وإلى أمي التي حملتي في احشائها فحملتها في قلبي التي غمرتني بفيض حنانها وسقتني من نبع صدقها ،إلى من جعل الرحمان الجنة تحت قدميها ، وإلى اخوتي وزوجاتهم وإلى إخواتي وازواجهن وإلى أحفاد عائلتي ، وإلى كل عائلة بن سعيدان ، وإلى صديقة دربي سهيلة رقاب مثال الصبر والوفاء ،وإلى صديقاتي مباركة وفاطمة ومريم وأمينة ، وإلى كل من وسعهم قلبي لم تسعهم ورقتي .

بن سعيدان حنان

مقدمة

يعتبر الأستاذ والدكتور ناصر الدين سعيدوني ، أحد رواد المدرسة التاريخية الجزائرية من خلال كتاباته المتعددة ،خاصة تلك المتعلقة بالفترة العثمانية، المميزة في العهد العثماني، وكانت جوهرة كتابات سعيدوني في التاريخ الإقتصادية والإجتماعية والثقافي والسياسي والعسكري للجزائر العثمانية، حيث عرف هذا المجال تحول نوعي وجوهري في كتاباته، والذي تمثل في تركيزه على مسألة الملكية وانواعها بما فيها الاوقاف، وكذلك أهتمامه الذي صب في بداية مسيرته على المسألة المالية والجبائية، والي جانب هذا فعالج نظام الحكم، والعلاقات الخارجية للجزائر مع الدول الأخرى ،وكذلك الأضطرابات السياسية وتاريخ الجزائر في العهد العثماني، بإعطائنا صورة متكاملة لاحداثه وقضاياه وتطرق الى الاحداث العسكرية والتنظيمات الإدارية والأوضاع الإجتماعية والنشاط الإقتصادي والحالة الثقافية لهذه الفترة،التي يطرحها العهد العثماني من تاريخ الجزائر، بتنوع معطياتها ومكوناتها، وبطبيعة الجهاز الإداري العثماني بالجزائر وتطوره والأهداف التي كان يتبعها.

*وبصفته مؤرخ فأن هدفه، هو إثراء الرصيد المعرفي حول الجزائر إبان الحقبة العثمانية.

وعند توفر المادة العلمية وتنوعها وجودة محتواها، تعتبر في رأينا من أهم عوامل نجاح المؤلف في ابداء آرائه الصائبة ونظرته الثاقبة وتحليلاته العميقة للمواضيع ،التي تطرق اليها وعالجها، فان جميع الكتب او المقالات التي يقدمها الدكتور ناصر الدين سعيدوني للقراء، تتميز بالتعدد والتنوع في موضوعاتها وافاقها التاريخية ولفكرية، فكل أعماله تمثل في نظرنا مكتبة تاريخية حقيقية في حد ذاتها.

*و يسعدنا بتقديم الشكر للمؤلف والأستاذ والدكتور ناصر الدين سعيدوني، على ما بذله من جهد وما حققه من انجازات علمية رائعة ،ومع تمنياتي له بالنجاح والتوفيق في إثراء المكتبة الجزائرية او المعارض بدارسات اخرى، واطال الله في عمره ليواصل طريقه في الكتابة والنشر ليعزز المكتبة التاريخية الجزائرية خاصة والعربية عامة.

ومن العوامل التي دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر :

العوامل الذاتية:

- الرغبة في معرفة اهم الكتابات التي قام بها ناصر الدين سعيدوني بدراستها في الحقبةالعثمانية، وابرازها وتسليط الأضواء على أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية.
- وميولنا الشخصي لدراسة شخصية ناصر الدين سعيدوني ودراسة كل مواضيعه المتعلقة بالحقبة العثمانية خاصة الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكري.

العوامل الموضوعية:

- محاولة الكشف عن أهم الأحداث العسكرية والتنظيمات الإدارية لهذه الفترة التي يطرحها العهد العثماني.
- محاولة إبراز أهم الدراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

اشكالية الدراسة :

قد تبادر الى اذهاننا ونحن في صدد هذه الدراسة،بعض الإشكاليات حول هد الموضوع : من هو المؤرخ ناصر الدين سعيدوني ؟وماهي أهم كتبه ومقالاته ؟ وكيف كان واقع الدولة العثمانية من الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية والإجتماعية ؟

الخطة :

قسمنا موضوع بحثنا الى أربع فصول :

-الفصل الاول : تناولنا فيه حياة المؤرخ والدكتور ناصر الدين سعيدوني، (نشأته، تخصصاته، وظائفه العلمية، والأماكن التي زارها).

-الفصل الثاني : تناولنا فيه الحياة السياسية والعسكرية (دراسة شاملة عن أهم المواضيع التي قام بدراستها ومعالجتها في كتبه منها الهجرة والإدارة العثمانية في الريف ،موقف الأمير عبد القادر من بقايا السلطة العثمانية ،التوسع الإسباني والتدخل العثماني في المغرب العربي،وتناول المسألة الشرقية،وأوضاع الجزائر الداخلية أثناء حكم الدايات والباشوات ...الخ،وكذلك أهم التمردات والتحرشات والثورات،والبحرية الجزائرية، جهود الإخوة بربروس في مواجهة الإسبان ،وتوحيد البلاد الجزائرية. مشاركة

الأندلسيين في الدفاع عن الجزائر وتحصينها ،الدعم العسكري والتأطير الإداري لجهاز الحكم العثماني بالجزائر...الخ).

-الفصل الثالث: الحياة الإجتماعية والثقافية بحيث تناولنا فيها، (التركيبة السكانية والأحوال الصحية والنظام القضائي...الخ، ودور الأندلسيون المورسكيون في الحياة الثقافية والفنية ،وأهم المؤسسات التعليمية ،وأهم وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية.

-الفصل الرابع : تناولنا الحياة الإقتصادية (قانون الأسواق، نظرة في التاريخ الإقتصادي في الجزائر، وإالى جانب الحياة الإقتصادية بعنابة، الملكية والجباية، والنظام المالي، والوقف...الخ)

عرض لأهم مراجع الدراسة :

1- النظام المالي للجزائر 1792-1830، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1 1979، ط2 1985 ،ص 341.16 لوحة وخريطة.

2- دراسات وابحاث تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء (1) 1984، ص 357، الجزء (2) 1988، ص 314.

3- الجزائر منطلقات وافاق (مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص، 520.

4-الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني،ط2،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

5-الوقف في الجزائر أثناء العهد القرنين13/12هـ19/18م،دار البصائر الجديدة للنشروالتوزيع،الجزائر.

6-تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،ط2،دار البصائر للنشروالتوزيع،الجزائر،2013.

7-ولايات المغرب العثمانية(الجزائر-تونس-طرابلس الغرب)،ط2،دارالبصائرالجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر

8-قول الاوسط،ط2،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012.

9-قانون أسواق مدينة الجزائر 1117/1107هـ1705/1695م،ط3،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،2012.

10-عصرالأميرعبد القادر،ط2،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،2012.
11-دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإبيري والوجود الأندلسي في الجزائر،ط2،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،الجزائر،2013.
12-حياة الريفية بإقليم مدينةالجزائر(دارالسلطان)أواخرالعهد العثماني1830/1792،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،البجزائر،2013.
13-ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني) ،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر.

*هذه المصادر أفادتنا في دراستنا لهذه الدراسة علي فهم وتحليل كتابات ناصر الدين سعيدوني،في شتئ الجوانب الإقتصادية ،الإجتماعية ،الثقافية العسكرية،السياسية.

منهج الدراسة:

*أعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي الذي ساعدنا في هذا الموضوع.

الفصل الأول

ترجمة المؤرخ ناصر الدين سعيدوني

1/- تخصصه

2/- وظائفه العلمية والإدارية

3/- الأماكن التي قام بزيارتها

4/- الدراسات والشهادات

5/- إنتاجه العلمي

نبذة عن حياة المؤرخ ناصر الدين سعيدوني :

المؤرخ ناصر الدين سعيدوني هو ناصر الدين بن ميلود بن مصطفى من مواليد 1940 بزاوية بن زروق، ببلدية بئر الشهداء، ولاية أم البواقي، الجمهورية الجزائرية، وهو متزوج وأب لخمسة أبناء دكاترة (ثالثة في الطب وواحد في الهندسة المعمارية واخر في المعلوماتية)،وقد بدأ دراسته الإبتدائية في المنظومة التربوية الموازية التي أوجدتهاجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،المعروف بالتعليم الحر،و كانت بداية مشواره في مدرسة التهديب بالتلاغمة، التي إنتقل إليها والده ليكون إماما في مسجدهاالدي سكن بجواره مع أسرته ،بعد أن تجاوز سن 10سنوات إلتحق بمدرسة التربية والتعليم، بمدينة قسنطينة واكمل دراسته الثانوية في نفس المدينة ،بمعهدعبد الحميدابن باديس وكلية الكتانية ، وبدأ مسيرته العلمية ببجاية في، 1961، وان نجاحات الأستاذ والدكتور ناصر الدين سعيدوني، في كتاباته وأبحاثه وفي تربية أبناءه وفي الوصول إلى مكانة رفيعة في البحث العلمي، ترجع إلى تفرغه للبحث العلمي وعدم الانشغال بأشياء اخرى ،لأن زوجته الفاضلة كانت تعفيه وتخفف من انشغالاته الأخرى ،ولذلك استطاع االدكتور ناصر الدين سعيدوني ،أن يركز على بحوثه وان يتفرغ لها وينجح فيها. ان الله انعم عليه بزوجة متعلمة أعطاها الله القدرة على إنجاب وتربية خمسة دكاترة.[1]

– بعد التعرف على مسيرته الحياتية لا بد لنا من معرفة أهم الشهادات التي تحصل عليها، وإلى جانب وظائفه التي قام بها، سواء علمية أو إدارية، وذكر أهم الأماكن التي زارها.

تخصصه:

1– تحصل على شهادة الكفاءة (CAPES): في التاريخ والجغرافيا من معهد الدراسات العربية العليا، جامعة الجزائر (المرتبة الأولى بتقدير جيد) في 1966، وهي الدفعة الاولى.

[1]- ودان بوغفالة، رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، الرشاد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس –الجزائر، ص ص 39، 56.

2- تحصل على شهادة الليسانس في التاريخ من كلية الآداب، بجامعة الجزائر، بتقدير جيد 1969.

3- تحصل على شهادة الليسانس في الجغرافيا من نفس الكلية والجامعة:بتقدير جيد ايضا سنة 1971.

4- تحصل على شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، بجامعة الجزائر بتقدير ممتاز، سنة 1974.

5- تحصل على شهادة دكتوراء دولة في الأدب والعلوم الإنسانية (تاريخ حديث ومعاصر): بجامعة اكس ان بروفانس، بفرنسا، سنة 1988 بتقدير جيد.

وظائفه العلمية والادارية :

1-أستاذ بقسم التاريخ بجامعة الجزائر.

2-عين رئيسا لدائرة التاريخ بمعهد العلوم الإجتماعية بجامعة الجزائر:1979، 1981.

3-عين مدير لمعهد التاريخ بجامعة الجزائر:1984، 1988.

4-ترأس مجلس البحث العلمي بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر:1992، 1996.

5-عمل أستاذا متفرغا في جامعة ال البيت بالمغرب (الأردن): 1996، 1998.

6-ترأس المجلس العلمي لكلية العلوم الانسانية جامعة الجزائر:1999، 2001، قبل تنقله الى جامعة الكويت، (2001، 2011).

7-عمل أستاذ بجامعة الكويت: 2001، 2011.[1]

الأماكن التي قام بزيارتها الاستاذ :

1- زيارته لمعسكر مناقشا للرسائل الأكاديمية أو محاضرا في الملتقيات التي تنظمها كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية :(اخره في جوان 2014).

[1]- ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص ص 39- 56.

2- في 1998 قام بزيارة سوريا مع عمار بوحوش ،(زاور مسجد الامويين، قبر صلاح الدين الأيوبي، مسجد السيدة زينب).

3- جامعة الكويت: (2001-2011).

4- جامعة اكس ان بروفانس، بفرنسا: 1988.

5- زار جامعة ال البيت بالأردن :1996، 1998، برفقة ابو القاسم سعد الله.[1]

بعض الدراسات والشهادات :

-كتاب تكريم وتقدير مهدى إلى الأستاذ والدكتور ناصر الدين سعيدوني: بعنوان المؤرخ ناصر الدين سعيدوني، رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، تنسيق وتقديم ودان بوغفالة، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية جامعة معسكر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ساهمت فيه مجموعة من الأساتذة منهم ،عبيد بوداود، والدكتور الطيب غماري، والأستاذ محمد مجاور، والدكتور محمد بلبشير، والأستاذ بلوزاع براهمة، والدكتور معاوية سعيدوني.

-وتم استضافته أيضا من طرف قناة العربية في حصة منارات، وكذلك من طريف قناة الشروق في حصة بعنوان، استرجاع الذاكرة ال 50للسيادة الوطنية:1830، 1962. [2]

إنتاجه العلمي:

نشر 32 كتابا والعديد من البحوث والدراسات على سبيل المثال بعض الكتب :

1- النظام المالي للجزائر 1792، 1830، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط (1)1979، ط(2) 1985، (341) ص 16 لوحة وخريطة.

2- دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء (1) 1984 ص357، الجزء (2) 1988، ص 314.

[1] ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص ص 39- 56.

[2] - https//www.youtube.com

3- دراسات في الملكية العقارية أثناء العهد العثماني، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، 168 ص، 14 خريطة ولوحة.

4- من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي (تراجم مؤرخين، ورحالة الجغرافين) ،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1999، 699 ص.

5- الجزائر منطلقات وافاق (مقاربات للواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية)، بيروت، دار المغرب الاسلامي، 2000، 520 ص.

6- ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر من العهد العثماني)، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،2000، 718 ص.

7- عصر الأميرعبد القادر الجزائري، الكويت، نشر المؤسسة الجاهزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2000، 375 ص.

8- دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001، 426 ص.

9- الحياة الريفية بمقاطعة الجزائر المركزية (دار السلطان) اواخر العهد العثماني (1791- 1830)، بيروت ، دار الغرب الاسلامي، 2001، 575 ص. بالفرنسية.

10- دراسات اندلسية: مظاهر التاثير الايبيري و الوجود الاندلسي للجزائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2003، 422 ص.

11- قانون اسواق مدينة الجزائر (1695- 1705) لمتولي السوق عبد الله بن شويهد، تحقيق وتقديم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006، 116 ص.

12- الوقف في الجزائر في العهد العثماني (ق، 16و 17م) ابحاث الوقف، الكويت ،الامانة العامة للأوقاف، 2007، 241 ص. بالفرنسية.

13- الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية الثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس-طرابلس الغرب) من القرن 16 حتى القرن 19 ، منشورات حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2010، 871 ص.

14- الملكية والجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، 251 ص. بالفرنسية.

المقالات :

1- واقع وافاق الدراسات العثمانية بالجزائر، عرض تعريفي ونظرة تقييمية، المواقف، ديسمبر 2012.

2- ملخص بحث: الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، دراسات تاريخية، ديسمبر 1992.

3- الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في اواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، دراسة تاريخية ، جويلية1981.

4- الثورة الجزائرية في ذكراها الخمسين 1954- 2004، عالم الفكر، يناير 2005.

5- اين كتب ابن خلدون مقدمته ؟، المواقف، أكتوبر 2008.

6- كلمة في مكانة التارية ودورة في مشاريع التنمية بالجزائر، المواقف، ديسمبر 2007.

7- الوضع اللغوي في الجزائر، اللغة العربية، يونيو 2006.

8- ظاهرة الثنائية و تاثيرها على التطور التاريخي للجزائر، اللغة العربية ، أغسطس 2007.

9- ثورة ابن الاحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية، الثقافة – الجزائر، ديسمبر 1983.

10- نظرة في اشكالية التعامل مع وثائق الوقف، عالم الفكر، أكتوبر 2007.

11- المسالك والدروب في الهضاب العليا القسنطينية، الثقافة – الجزائر، مارس 1984.

12- المسالة البربرية في الجزائر دراسة للحدود الأثنية للمسالة المغاربية، عالم الفكر، أفريل 2004.

13- مفهوم الحرب في عصر النهضة الاوروبية، عالم الفكر ، أكتوبر 2007.

14- المدينة... التفاعل الاجتماعية و الاسهام الحضاري، عالم الفكر، أكتوبر 2009.

15- باريس بين عبقرية المكان وفاعلية الانسان[1]، عالم الفكر، مارس 2010.

[1] ودان بوغفالة، رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 15، 18.

الفصل الثاني

الحياة السياسية والحياة العسكرية

الحياة السياسية

1/- التوسع الإسباني والتدخل العثماني

2/- مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني

3/- المسألة الشرقية

4/- وضعية الولايات العربية في الدول العثمانية

5/- النظام الإداري للجزائر في العهد العثماني

الحياة العسكرية

1/- الأحداث الحربية والإنشاءات العمرانية

2/- نشاط الأسطول وعلاقته مع الإسطنبول

3/- جهود الإخوة بربروس في مواجهة الإسبان وتوحيد بلاد الجزائر

4/- البحرية الجزائرية

5/- حصن المرسى الكبير في مواجهة الغزو البرتغالي

الحياة السياسة:

تطرق ناصر الدين سعيدوني الى معالجة العديد من القضايا السياسية ،المتعلقة بالفترة العثمانية وذلك ما لاحظناه في العديد من كتاباته السياسية ودراساته التاريخية،هذا ما نحاول الوقوف عنده،تناول جملة من القضايا السياسية المتعلقة بنظام الحكم والسيادة،وفترات الحكم العثماني في الجزائر وعلاقاتها الخارجية مع باقي الدول وكذلك الهجرة الأندلسية إلى الجزائر،وصالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة (1185-1207هـ/ 1771- 1792م) وتناول التوسع الإسباني والتدخل العثماني وإلى هذا تناول عدة مواضيع مختلفة فنجده يتكلم في كتابه الجزائر منطلقات وافاق (مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية) ، تطرق الى مسألة السيادة في العهد العثماني لخصها في الفصل الثاني، بعنوان البحث عن الذات في حوالي 30 صفحة ،حاول فيها المؤلف ان يقدم لنا التحليلات العلمية والتوضيحات التاريخية، حول الكيان الجزائري فقد اختلفت الأراء و الأحكام في مسالة السيادة الجزائرية في الفترة العثمانية (1518- 1830)، وقد تضاربت الأراء في الأطروحات المتناقضة ،يمكن تلخيصها في 3 توجهات ،أحدها يقول أن الجزائر كانت تابعة للدولة العثمانية وان علاقتها بمركز السلطة تتميز بالخضوع والتبعية ،وأخر يرى ان الجزائر كانت دولة مستقلة ذات سيادة مستقلة ،والثالث كان يسلم باسقلالية الجزائر إلا أنه لا ينكر مظاهر الإرتباط بين الجزائر والأسطنبول،وذكر أن الجزائر كانت دولة قوية في العهد العثماني، انتقلت من وضع التبعية الى الانفصال عن دار الخلافة العثمانية ،وان الغزو الفرنسي قد وضع حدا للدولة الجزائرية سنة 1830[1]

فقد واجه الشعب الجزائري هذا الغزو وحافظو على هويتهم العربية الإسلامية طوال 132 سنة، من أحتلال أراضيهم وفرض عليهم القوانين الصارمة،إلاانهم تمكنوا من استرجاع السيادة الجزائرية واستقلالها عن فرنسا 1962، ومن هنا انتقلت الجزائر من التبعية الفرنسية إلى السيادة المطلقة الحرة،وجاء فيه مظاهر الحكم في الجزائر، فقد خضع الى 3 مؤثرات اولهما صلاحيات المؤسسات العسكرية (تشكل العمود الفقري)

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وافاق (مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية)، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 ، ص ص،163، 194

الذي يقوم عليه الحكم العثماني بالجزائر1518 –1830 وهي تتركز بمدينة الجزائر،وثانيها نوعية علاقة الإدارة المحلية بالسكان،تقوم علاقة السكان البلاد الجزائرية بالإدارة المحلية ذات الطابع العسكرية. كما هو الحال في العديد من الاقطار، التي خضعت للحكم العثماني على أسلوب تسيير الإداري، يستمد تنظيماته من التقاليد المتوارثة والتنظيمات العثمانية الخارجية، والأوضاع الدولية تحكم فيها موقع الجزائر المتطرف من اقصى امتداد الدولة العثمانية ،والمشرق على شواطئ الحوض الغربي المتوسط الواجهة للسواحل الأوروبية (اسبانيا،فرنسية،ايطاليا)، كما تأثرت هذه الأوضاع الدولية بإستمرار العداء مع المماليك والدول الاوروبية بفعل التعارض في المصالح وإختلاف في مفاهيم الحضارية.[1]

وعالج ايضا في كتابه ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني): الادارة العثمانية في الريف الجزائري حيث وضح لنا واقع الادارة الريفية بالجزائر اثناء العهد العثماني من خلال العرض لصلاحيات موظفين القائمين على الجهاز الاداري في الارياف وتحديد مهامهم وتعرض على ما يترتب عنها من نتائج وقام بتقسيم الى صنفين سامين لهم اشراف غير مباشر على شؤون الارياف على راسهم الداي فإليه يعود امر اقرار او عزل او توليه الموظفين الكبار الذين لهم الاتصال بقضايا كأغا العرب وخوجة الخيل ويصنف مع هذا النوع من الموظفين السامين بيت المالجي* المكلف بإشراف على املاك العائدات البايليك والنظر في التركات واستخلاص ما يعود منها لبيت المال أما عن مهام التي كان الجهاز الاداري بالأرياف يقوم بها بإقرار الامن واستخلاص الضرائب والتحكم في المعاملات والنشاط الاقتصادي والاجتماعي للأرياف ويمكن القول بان الاجراءات الادارية العثمانية بالأرياف دار السلطان سواء مباشرة او غيرها كانت في أساسها نتيجة للتنظيمات التي عرفتها دار السلطان قبل حلول العثمانيين في الجزائر التي تطورت وتأثرت بطبيعة الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني هذا مع عدم انكار أن ارياف دار السلطان تعرضت فعليا وبصورة محسوسة للتأثيرات العثمانية الشرقية عن طريق

[1] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص،163، 194

* بيت المالجي : يشرف على أملاك الأوقاف والحبوس

الموظفين والكتاب والجنود الحاميات الأوجاق[1] الذين ينتمون في غالبيتهم للطائفة التركية.[2]

ومن نفس المرجع "ورقات جزائرية " تطرق ناصر الدين سعيدوني: الى صالح باي[3] ومكانته في تاريخ قسنطينة (1185-1207هـ/1771-1772م) إن مكانته التي إحتلها الصالح باي في قسنطينة والسمعة التي اكتسبها بين حكام الجزائر في العهد العثماني والسمعة التي تمتع بها في اوساط قسنطينة خاصة وشرق الجزائر عامة،فقد عمل الصالح باي في اول عهده بالجزائر بمقهى " الاوجاق" ومنه انخرط في فرقة الاوجاق والالتحاق بعد ذلك بمجلة (حامية) الشرق الجزائري متوجه الى قسنطينة قصد المساهمة في تعزيز الحامية التركية ومشاركة في جمع الضرائب من الارياف اما في مدينة قسنطينة بدأ الصالح باي مرحلة خطيرة اظهر اثنائها مهارته الحربية وكفاءته التنظيمية ومقدرته الادارية مما جعل احد قوات الجيش البايلك وهو احمد القلي يشد به ويقدر فيه تلك الخصال العسكرية وقد تولى مهام منصب خليفة الباي بقسنطينة الذي ظل يشغله لمدة 6 سنوات 1765-1771م وقام بحملة على قبيلة الزمول جنوب قسنطينة وكذلك على حملة أولاد عمور الذين اعلنوا العصيان، وجهروا بالعداء ضد سلطة الدايات بالجزائر منذ سنة 1785م من حملاته العسكرية مهاجمة دشرة نميلة الذي اوقع بها عقابا صارما عندما قتل 100 رجل منها وقد بعث برؤوسهم لتعلق بقسنطينة لتكون عبرة لمن تسول له نفسه العصيان ،ومن اعماله رد الهجوم الخارجي وتامين الحدود البايلك الشرقية وذكر بهذا الصدد مشاركة في رد حملة الكونت اوريي

---

[1] أوجاق: كانون، موقد، فصيل من الجند، مكان خاص بالخضروات في البستان.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني) ،ط2،،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2012ص ص،231، 245.

[3] **صالح باي:** أحد بايات بايلك الشرق ولد ب إزمير تركيا سنة 1725 عينه باشا الجزائر العاصمة بايا على بايلك الشرق1771 م1792-م،https://ar.wikipedia.org/wik

شهدت فترت حكمه عدة إنجازات وعرفت منطقة بايلك الشرق ازدهارا اقتصاديا واجتماعيا ممأدى إلى ازدياد نفوذه وولاء الشعب له أدى كل هذا إلى غيرة باشا الجزائر العاصمةوخوفا على منصبه خطط لقتله وتم له ذلك سنة 1792 أدت هذه الحادثة إلى موجة حزن عبر كافة بايلك الشرق وكتعبير عن ألم الأمة ارتدت النسوة وشاحا أسودا يسمى ب الملاية ما زالت تستعمل حتى اليوم.

وموقفه من باي تونس حمود باشا[1]، ومن اعماله العمرانية الترميم واصلاح جسر القنطرة وتعميره لناحية الشارة التي اقتطعها لليهود ليبنوا فيها منازلهم، وتميز حكم الصالح باي قسنطينة بفترتين مختلفتين، اولهما اظهر فيها العدل والانصاف وعرف اثنائها كيف يحافظ على تأييد اعيان البلد ومساندة شيوخ القبائل اما الفترة الثانية وهي السنوات الأخيرة من حكمه فانه تحول عن سيرته الاولى ولم يعد يرافق الرعية أو يحترم راي أعيان البلد بل بالغ في مطالبه المالية وزاد في الضرائب التي ياخذها من الأرياف وعلى مصادرة الاموال الكثيرة، لنا ادلة كثيرة على ذلك احتجاز الابل اولاد عبيد وتتبع من هرب الى تونس وقام بقطع نخيل توغرت.[2]

وتناول كذلك في نفس الكتاب: موقف الامير عبد القادر من بقايا السلطة العثمانية بالجزائر رغم تعدد الكتابات حول الامير عبد القادر تنوع الدراسات حول المقاومة التي تزعمها ضد الاحتلال الفرنسي الا ان هناك عدة جوانب ظلت بعيدة عن الاهتمام لم تحظى بقدر كافي من المعالجة والبحث من هذه الجوانب موقف الامير عبد القادر من السلطة العثمانية ورجالاتها بالجزائر قبل الاحتلال واثناء المقاومة المسلحة، وكان الامير عبد القادر يؤكد لنا استمرارية سيادة الدولة الجزائرية وتطورها بانتهاء دور العناصر التركية وبروز اشخاص جزائريين اكثر ارتباطا بارض الجزائر فضلا عن ان علاقة الامير ببقايا الادارة العثمانية بالجزائر تعطي لنا صورة حقيقية عن الاوضاع الاجتماعية الخاصة التي كانت تعيشها بالجزائر في السنوات الاولى من الاحتلال.

ومن العوامل المتحكمة في علاقة الامير عبد القادر بلبايلك: انتساب الامير عبد القادر الى قبيلة هاشم العربية الاصيلة ومكانة اسرته الشريفة في منطقة غريس والى جانب عداء الباي حسن بن موسى اواخر دايات وهران (1816-1834م) للطرق الدينية وتخوفه من زعماء العشائر و شيوخ القبائل العربية ببايليك الغرب وكذلك معاملة القياد والحكام البايلك ورجال المخزن للأهالي بقسوة. وتأثره بأوضاع المغرب الاقصى حيث كانت الدولة العلوية في بسط نفوذها واقرار سلطتها على ادعاء النسب الشريف وخلق

[1] تعتبر فترة حكم حموده باشا، من أحسن فترات الحكم في المملكة التونسية، إزدهرت فيها البلاد إقتصاديا و إستقرت أمنيا، رغم بعض الظروف الطبيعية المتقلّبة) طاعون 1784-1785 (و) مجاعة 1804-1805(، فهو تعرف بالذكاء و الحكمة في التصرّف و البراعة الديبلوماسية.

[2] ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية،المرجع السابق، ص ص 287- 307.

صلات ورجالات الدين وشيوخ الزوايا وزعماء العشائر،كل هذه العوامل ساهمت في بلورة الامير عبد القادر من الحكام الاتراك بالجزائر وأملت عليه السياسة تتصف بعدم الثقة فيهم في بعض الاحيان وبالعداء السافر لهم في مناسبات اخرى واول مناسبة أظهر الامير عبد القادر موقفه صراحة من الحكام الاتراك تعود الى 1830 عندما عارض مد يد المساعدة للباي حسن حاكم وهران بحجة عدم القدرة على حماية هذا الباي معسكر فقد سعت الكراغلة الى التخلص من سلطة الامير عبد القادر الى استعانة بأية قوة اجنبية فاستنجد كراغلة تلمسان في اول الامر بسلطان المغرب والى جانب ان الموقف من الكراغلة اثر سلبا على خطط الامير الرامية الى محاصرة الفرنسيين بالسواحل والاستعداد لطردهم من الاراضي التي توسعوا فيها وقد حاول الامير عبد القادر منذ التصدي للعد الفرنسي تجنيد كل فرسان العشائر المقيمة بالناحية الغربية ضمن جيشه ومن ضمنها فرسان المخزن.الماكثون بسهول وهران والشلف وغريس وهم على التوالي الزمول والدوائر والبرجية وغيرهم والذين كانوا يحضون بامتيازات خاصة من بايات وهران و دايات الجزائر اذ اوكلت اليهم مهمة اقرار الامن وجمع الضرائب من القبائل الخاضعة الرعية ومعاقبة الثائرين وتتبع الممتنعين عن سلطة الحكام الاتراك وذلك مقابل الاعفاء من الضرائب المخزنية بالغرامة والمعونة واللزمة باستثناء ضريبتي العشور والزكاة التي يتوجب رفعهما من طرف جميع المسلمين بدون تمييز وكانت سياسة الامير عبد القادر رامية الى تنجيد كل القبائل ضد العدو الفرنسي لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الوضعية الخاصة لقبائل المخزن فقد القى امتيازاتها واقر مبدا المساواة بين جميع افراد رعيته وهذا ما ثار حفيظة فرسان المخزن ودفع قيادهم وجهادهم الى الوقوف في وجه الامير رغبة في ابقاء امتيازاتهم والمحافظة على املاكهم وخوفا من انتقام قبائل الرعية التي طالما عانت من اضطهاد وتعسف فرسان المخزن.[1]

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني:

التوسع الاسباني والتدخل العثماني في المغرب العربي: بحيث ازدادت الاوضاع تدهورا ببلاد المغرب في ظل التجزؤ والتنافس الداخلي وظهور الصراع الدولي بالمتوسط بين

[1]ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية المرجع السابق، ص ص 338، 350.

قوة اسبانيا الناشئة بشبه الجزيرة الايبيرية وقوة العثمانيين المتصاعدة بالمشرق سوف يتخذ مع طرد المسلمين من الاندلس وتقديم العثمانيين بالبلقان طابع صادم بين عالمي الاسلام والمسيحية مما جعل الحفصيين والزيانيين لعبة سهلة ولقمة سائغة لمن تكتب له الغلبة والتفوق في هذا الصراع فالإسبان كانت تدفعهم الروح الصليبية تستمد مبرراتها من ضرورة مواصلة عملية حروب الاسترداد (الريكونكيستا) التي قضت على الحكم الاسلامي بالأندلس مع سقوط غرناطة (897هـ/1492م) وتستند في شرعيتها على دعوة الكنيسة الكاثوليكية والدولة العثمانية التي انبثقت من امارة غزاة تعتمد في توسعها وتجنيدها للمتطوعين على العامل الديني المتمثل في مواصلة الجهاد والتصدي للنصارى بغرب المتوسط للإسبان فاتخذت الاطماع التوسعية للحكام الاسبان في عهد فردناند الخامس (ت، 1516م) وشرلكان (ت، 1555م) شكل اجتياح منظم لسواحل بلاد المغرب بعد ان ازدادت هذه الاطماع الكرسي البابوي الذي بادر بتقسيم مجال نفوذ الاسبان والبرتغاليين في معاهدة طور ديسلاس[1] (900هـ/1494م) وسينترا (915هـ/1509م) التي اطلقت يد الاسبان سواحل المغرب شرق حجر بادس وقد تعززت في هذا الاندفاع الاسباني رغبة الطبقة الارستقراطية والنبلاء،الذين كانوا يشكلون اساس المملكة الفشتالية (الاسبانية) في انشاء امبراطورية تتعدى حدود شبه الجزيرة الايبيرية وتضم شمال افريقيا حيث تتوفر مصادر القوة التي كانوا في حاجة اليها لاستكمال فتح العالم الجديد والتي تتمثل اساسا في الحبوب والخيول والاغطية (الحياك) وجد الاسبان في ملاحقة الاندلسيين النازحين الى بلاد المغرب وابعاد خطرهم

[1] **معاهدة طورديسلاس:** موجودة حاليًا في مقاطعة بلد الوليد، إسبانيا 7 يونيو 1494؛ إذ قُسمت الأراضي المكتشفة حديثًا خارج أوروبا بين ولي عهد البرتغال وتاج قشتالة إسبانياعلى طول خط طول 370 فرسخ [note 1] غرب جزيرة الرأس الأخضر) خارج الشاطئ الغربي لإفريقيا كان هذا الخط من ترسيم الحدود في حوالي نصف المسافة بين جزر الرأس الأخضر أصلًا البرتغاليةوالجزر التي اكتشفها كريستوفر كولومبوس في رحلته الأولى المزعومة إلى إسبانياوسميت في المعاهدة بسيبانجووأنتيليا كوبا وهيسبانيولاتتمى الأراضي المتجهة للشرق إلى البرتغال والأراضي المتجهة للغرب إلى إسبانيا. صدق تاج قشتالة إسبانيا 2يوليو 1494 والبرتغال على المعاهدة، 5 سبتمبر 1494 .يُقسَّم الجزء الآخر من العالم بعد عقود قليلة بواسطة معاهدة سرقسطة أو سارجوسا التي وقعت في 22 إبريل 1529، ونصت على أنتيمريديانلتكون خط ترسيم الحدود المنصوص عليه في معاهدة توردسيلاس. وقد تم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية للمعاهدات في الأرشيف العام في إندياسفي إسبانيا وفي المحفوظات الوطنية في توري تومبو في البرتغال

عن اسبانيا وفي البحث عن طرق تجارية توصلهم الى الشرق الاقصى قبل تعرفهم على طريق راس رجاء الصالح[1] دافعا ومبررا لتحقيق اهدافهم التوسعية في بلاد المغرب التي بدأت الربع الاول من القرن 15 باحتلال البرتغال سنة (818هـ/1415م) ثم اتخذت شكل حملات صليبية تتزعمها الكنيسة ويدعو لها الكاردينال – اكسيمينس– في السنوات الاولى منالقرن 16 م والتي تمثلت بتخريب العديد من المراكز الساحلية والاستلاء على المدن الساحلية المغربية منها تخريب تطوان (803هـ/ 1400م) والاستيلاء على مليلة(903هـ/1497م) مهاجمة عنابة (910هـ/ 1504م) وعنابة وهنين(919هـ/1913م) تونس (941هـ/1935م) وغيرها.[2]

وتكلم ايضا ناصر الدين سعيدوني عن طبيعة الوجود العثماني من التبعية المباشرة الى الاستقلال الفعلي: حيث سمح الحكم العثماني لولايات الجزائر وتونس وطرابلس بتطور ادارة محلية تتمتع بالاستقلال الفعلي عن استانبول ولا يربطها بالسلطان العثماني في واقع الامر سوى رباط روحي ووازع ادبي ومصالح متبادلة منذ ان نجحت الحاميات التركية بتلك الولايات في اقرار جهاز اداري محلي لفائدة الطائفة التركية ولمصلحة اعضاء الديوان وضباط الجيش مع تولي الاغاوات الحكم بالجزائر(1069هـ/1659م) وظهور البايات المرادين بتونس (1010هـ/1631م) وتولى الدايات امور طرابلس (1012هـ/1633م) وقد تدعم الوضع في مستهل القرن 12هـ–17م بظهور الاسرة الحسينية بتونس ،(1117هـ/1705م) وتولى ال القرمانلي حكم طرابلس(1123هـ/1711م) واستحواذ الدايات والباشوات على المقاليد بالجزائر (1122هـ/1710م) فانحصرت صلاحيات الديوان واختفى الباشا الممثل الشرفي للسلطان في كل من الجزائر وتونس وطرابلس بحيث ساعد على هذا التطور الذي جعل القوة المالمحلية صاحبة القرار في شؤون ايالات المغرب في ظروف خاصة منها

[1] **رأس الرجاء الصالح** :هو رأس من اليابسة في القارة الأفريقية بالقرب من كيب تاون يمتد في المحيط الأطلسي، ويشبه في شكله الرأس المحدب. كانت تمر منها السفن التجارية المتوجهة من وإلى آسيا .وهناك **اعتقاد خاطئ** بأن رأس الرجاء الصالح يقع في أقصى جنوب القارة الأفريقية وأنه يفصل بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، ولكنه في الحقيقة يقع على بعد 150 كم (90 ميل) غرب هذه النقطة والتي تسمى برأس أقولاس.

[2] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص ص،15، 16.

بداية تراجع الدولة العثمانية وتخليها عن التسيير المباشر للولايات النائية واعطاء حكامها حرية التصرف في شؤونها وقد تأكد ذلك اثر معاهدة كارلو فيتش (1111هـ/1699م) و كاينارجي (1188هـ/1771م) اللتين تخلت بمقتضاهما الدولة العثمانية عن اقاليم اسلامي كانت تابعة لها تحت الضغط العسكري الاوروبي ومن هذه الظروف ايضا تحولت صلاحيات الباشاوات ممثلي السلطان الى القادة العسكريين المهنيين على الديوان والمدعمين على القوة العسكرية المحلية في كل من الجزائر وتونس وطرابلس وبالتالي اصبح دايات الجزائر،وباشوات طرابلس وبايات تونس يرون انفسهم في حل من تنفيذ اوامر استانبول.

ويضاف الى ذلك عامل اخر سمح للقوة المحلية بولاية المغرب ان تمارس استقلالا فعليا عن استانبول وهو تحول الصراع المسيحي – الاسلامي بغرب المتوسط مع حلول القرن 17 الى حالة التوازن الدولي لم تعد فيه التهديدات الاسبانية تشكل خطرا حقيقيا ولا الهجمات الاوروبية تمثل تهديدا للوجود العثماني بينما اصبح المغرب العلوي يشكل في اطار هذا التوزان دولة حاجزة بين مجال النفوذ العثماني ونطاق الهيمنة الاسبانية. وقد ادى هذا الوضع الى ان اصبحت الدولة الاوروبية تنظر الى حكام كل من الجزائر وتونس وطرابلس مع نهاية القرن 17م وكأنهم حلفاء للباب العالي فهي تتجاهل في اغلب الاحيان السيادة العثمانية في تعاملها مع الدايات والباشوات بالجزائر والبايات الحسينيينن بتونس والولاة قرمانليين بطرابلس وتعقد معهم معاهدات سلم وصداقة وتخول لقناصلها الصلاحيات التامة في مجال التمثيل الدبلوماسي على غرار البلاد التي تكن تابعة للدولة العثمانية مثل المغرب الاقصى.[1]

تحدث ناصر الدين سعيدوني في كتابة عصر الامير عبد القادر: عن الامير عبد القادر وانتسابه للدولة العثمانية: باعتبارها مجال حضاري الذي تأثر به وأثر فيه وتكلم عن التطور التاريخي للدولة العثمانية الذي يمتد من نهاية القرن 18 وبداية القرن 19حيث كان لوضع مضطرب ومتأزم يتميز بالضعف والتراجع والجمود الاقتصادي والاجتماعي في جميع الاقاليم العثمانية وكان هذا التراجع بنتيجة موت السلطان سليمان قانوني 1520– 1566 وعند تسليم العثمانيون لأول مرة في تاريخهم عن

[1]ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق،ص ص 19،24.

املاكهم وتخليهم عن الاراضي كانوا يعتبرونها ارض الاسلام في معاهدة كارلو فيتش 26 جوان 1699و 1718م اضطر العثمانيون الى توقيع معاهدة باساروفيتش مع روسيا حيث كانت هذه الاخيرة مقدمة للتنازلات اضطروا الى تقديمها في معاهدة كوتشوك كينارجي 1774م كانت نتيجة هذه المعاهدات تحطيم الامبراطورية العثمانية القوية وانتهى الى الابد التوازن العثماني – الاوروبي الذي ظل قائما الى عدة قرون،وكانت قضية شائكة ومسالة معقدة في مخططات الدولة الاوروبية الكبرى ومعضلة سياسية تأثر في علاقات الدول الاوروبية الكبرى ومعضلة سياسية تأثر في العلاقات الدولية وتتحكم في موازنها في القرن 19،حيث كانت من مظاهر هذه الازمة الشرقية.[1]

والى جانب هذا تناول المسألة الشرقية[2] التي تكلم عنها ناصر الدين سعيدوني بحيث كانت علاقة الدولة العثمانية بأوروبا طابع التبعية في اواخر القرن 18 نتيجة لضعف العثمانيين اقتصادية وعسكريا في مواجهة الدول الاوروبية وعوامل ضعف العثمانيين الذي ادى الى هذه التبعية تكمن في فساد انكشاري واضطراب امور الادارة نتيجة استخدام الولاة القوة التي بين ايديهم الى اغراض شخصية واصبحت مقدرات الدولة العثمانية في ايدي الدوائر المالية الاوروبية وكانت انعكاسات مواقف الاوروبيين من الدولة العثمانية وفي نوعية السياسة التي اصطلح على تسميتها (بالمسألة الشرقية) الذي كان هذا الاخير متداول في اجتماعات الاوروبيين في مؤتمر فيرونا 1822.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،عصر الامير عبد القادر،ط 2،دار بصائر الجديدة لنشر و التوزيع ،الجزائر ،2012 ،ص ص 11، 15.

[2] **المسألة الشرقية:** هي صراع الدول الأوروبية على أملاك الدولة العثمانية اثر ضعفها هي الحوار الذي دار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين في أوروبا حول مصير مناطق الدولة العثمانية ومناطق الإسلام عموماً.

بدأ الحديث عن المسألة الشرقية عام 1774 مع الحرب الروسية التركية (1768–1774(بعد انهزام العثمانيين. إذ ساد اعتقاد أن انحلال الدولة العثمانية بات وشيكاً، فانخرطت القوى الأوروبية في صراع على السلطة لضمان مصالحهم العسكرية والاستراتيجية والتجارية في أراضي الدولة العثمانية. استفادت روسيا القيصرية من اضمحلال الدولة العثمانية؛ بينما سعت كل من النمسا–المجر والمملكة المتحدة إلى الحفاظ على الوضع القائم لأن في ذلك مصلحتهما. وقد انتهت المسألة الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى، التي كان أحد نتائجها انهيار الدولة العثمانية.

فكانت تتميز سياسة كل من لنمسا وروسيا في اطار المسالة الشرقية في التوسع العسكري على حساب ممتلكات الدولة العثمانية بالبلقان ومناطق البحر الابيض المتوسط وقوقاز فتحول ال هاسبورغ من القيام بدور خط دفاعي عن اوروبا ضد الخطر التركي الذي هدد عاصمتهم فيينا مرتين (1529-1683م) الى قوة ضاغطة لإبعاد التهديد العثماني عن الهجرة واضعافه في أقاليم البوسنة والهرسك وضرب عن طريق شن حروب وعقد معاهدات وهذا ما مكن النمساويين من اقتطاع اقليم البوسنة والهرسك من الدولة العثمانية.

وفي القرن 17 تحولت روسيا نتيجة السياسية التوسيعية التي انتهجتها كل من البطرس الاكبر 1682- 1725م ثم تانرين الثانية 1762-1796م الى عدو تاريخي للعثمانيين وكانت تهدف سياسية روسيا الى تحقيق مكاسب على حساب الدولة العثمانية حسب ظروف التوازن الاوروبي وهذا حسب معاهدة تلسيت[1] وكانت معركة نافرين التي جرت في 20 اكتوبر 1827 بين الدولة العثمانية والحلفاء (فرنسا،روسيا،انجلترا) وانتهت بهزيمة العثمانيين هزيمة كبيرة حيث سمحت المعركة بإطلاق ايدي روسيا في الدولة العثمانية لتحقيق مشروعها التوسعي على حسابها وهذا من خلال معاهدة ادرنة 1839م وساعد على استفحال المد القوي بالبلقان والمطالبة بالاستقلال الى المقومات الاخرى مثل القومية الصربية وان هذه المعركة اكدت دور محمد علي في شؤون الدولة العثمانية وقدرته على التأثير في مجريات الاحداث بها،واصبحت المسالة الشرقية ذات طابع دولي يتجاوز التعامل الثاني بين الدول العثمانية وكل دولة اوروبية على حدى كل هذا بسبب هذه التطورات في مواقف الدول الاوروبية بعد ان اصبح التوسع النمساوي في البلقان محل لقلق انجلترا وفرنسا في نهاية القرن 18 حصل تضارب في المصالح بين كل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا ولم يعد ساسة انجلترا وفرنسا يتقبلوا السياسية الروسية ازاء الدولة العثمانية التي تقوم على التوسع العسكري وهادفة الى الوصول الى المضايق والنفاذ الى البحار

[1] معاهدات تليست: هي معاهدتين أبرمتا من قبل الإمبراطور نابليون الأول في مدينة تيليست في يوليو 1807 وذلك بعد انتصاره بمعركة فريدلند .ابرمت المعاهدة الأولى في 7 يوليو بين قيصر روسيا الألكسندر الأول والإمبراطور نابليون بونابارت في حين ابرمت المعاهدة الثانية بين فرنسا وبرسيا في 9 يوليو، انهت معاهدات تيليست حرب التحالف الرابع

الدافئة لانها في نظرهم تهدد طرق التبادل التجاري بين اوروبا والهند والبلاد الشرق الاوسط. وبعد تراجع العثمانيين امام الروس سنة 1806م وحصول قيصر روسيا على مكاسب استراتيجية جعلت مضايق تحت رحمته من خلال معاهدة بوخارست 1812[1] وادرنة 1892 [2]منها اصبحت الاوضاع متردية العثمانية تتطلب التدخل المباشر من طرف دولتي فرنسا وانجلترا وقفت انجلترا والفرنسيون الى جانب الدولة العثمانية وتسلم بمكاسبه في معاهدة سان ستيفانو وعندما سارعت القطع البحرية الانجليزية والفرنسية وبمساندة قوات السلطان العثماني عبد المجيد يتحرك نحو المضايق وبعد فشل الوساطة النمساوية اندلعت حرب في مارس 1845 وتمكنت الحليفة للدولة العثمانية من النزول في شبه الجزيرة القرم حيث انتصرت على الروس في معركة سيبا ستيول حيث اضطر قيصر روسيا الى التسليم بمطالبه باريس (30 مارس 1856م) ومنه هذه المعاهدة ابعدت الخطر الروسي عن الدولة العثمانية واكد استقلالها حيث كان لحرب القرم صدى واسع في البلاد الاسلامية باعتبارها اخر محاولة جدية لانقاض الدولة العثمانية من سقوط محقق على ايدي الروس.[3]

وتكلم ايضا عن وضعية الولايات العربية في الدول العثمانية: حيث خضعت الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية الى قوانين التي كانت سائدة في مركز الدولة واقاليمها الرئيسية (الاناضول والروميلي) والتاثر في اوضاعها الاجتماعية والثقافية وكذلك الحياة الثقافية ومنه القول ان اوضاع المجتمعات لعربية الخاضعة للدولة العثمانية حصيلة تطور تاريخي للعديد من الهيئات والمؤسسات التي تشكل البنيات التحتية

---

[1] معاهدة بوخارست (1812) – 28 مايو 1812، وعقدت عند نهاية الحرب الروسية التركية، تنازلت فيها الدولة العثمانية عن بسارابيا إلى روسيا هذة المعاهدة هي محور حديثنا

[2] **اتفاقية أدرنة 1829** هي اتفاقية حدثت بين الدولة العثمانية والامبراطورية الروسية وتسمى أيضاً **معاهدة أدريانوبل** أنهت الحرب التركية الروسية 1828–1829(، بين الامبراطورية الروسية والدولة العثمانية. وقد وُقعت في 14 سبتمبر1892 في أدرنة من قِبل الكونت أليكسي فيودوروفيتش أورلوف من روسيا وعبد القادر بيي عن الدولة العثمانية

وطبقاً لمعاهدة أدرنة، أعاد السلطان ضمان الاستقلال الذاتي الموعود سابقاً لصربيا، ووعد باستقلال ذاتي لليونان، وسمح لروسيا باحتلال مولداڤيا وولاخيا حتى تدفع الدولة العثمانية تعويض مالي فادح. إلا أنه، بمقتضى التعديلات التي أدخلتها معاهدة هنكار إسكله سي، فإن تلك التعويضات تم تخفيضهم بشكل كبير.

[3]ناصر الدين سعيدوني،عصر الامير القادر الجزائري،مرجع سابق،ص ص 64، 70.

المنظمة لمجتمعات الدولة العثمانية في نهاية القرن 18،فمن الناحية الاجتماعية كان المجتمع المحلي العربي يقوم على هيئات وطوائف وجماعات دينية (مسلمون،مسيحيون،يهود) اوعرقية (اتراك،ارمن...). ارتبط الوضع الاجتماعي بالولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بالنظام الاقتصادي يستند الى مبدا استغلال الاراضي وخدمتها وليس الى ملكيتها والتصرف فيها حيث تعرضت البنيات التحتية للمجتمع العثماني في الولايات العربية للاضطراب والتفكك بعد ان فقدت حيويتها وذلك كان في القرن 17 وذلك بتحويل خطوط المواصلات التجارية الدولية نحو المستعمرات الاوروبية والعالم الجديد عن الولايات العربية وخاصة بمصر وبلاد الشام.

لقد ادى ضعف السلطة العثمانية المركزية بالولايات العربية الى تزايد اطماع الدولة الاوروبية في بعض الاقاليم خاصة في ولايات الجزائر ومصر والشام وهذا ما فرض وضعا خاصا في تعامل هذه الاقاليم مع الدول الاوروبية فأصبحت تمثل الجانب العربي من المسالة الشرقية سواء بالنسبة لتطورات المسالة الجزائرية التي انتهت بالغزو الفرنسي (1830م)أوفيما يخص تفاعلات المسالتين المصرية والسورية.[1]

تكلم ناصر الدين سعيدوني عن محاولات الاصلاح في الدولة العثمانية حيث اظهرت هذه التطورات للمسالة الشرقية مدى ضعف الدولة العثمانية داخليا وتراجعها خارجيا فرض على رجال الدولة العثمانية محاولة اصلاح جهاز الدولة العثمانية وتقوية جيشها كان السلطان سليمان القانوني من اوائل من طرحوا فكرة تجديد قوة الدولة العثمانية حيث بعث السلطان مراد الرابع 1830 بضرورة معالجة امور الدولة وكان سبب ضعفها هو تخلي السلاطين العثمانيين عن الرقابة الفعلية لعامة شؤون الدولة. انحطاط منصب الوزير الاعظم،ظهور الفساد في الادارة لعدم وعي الحكام،حيث اصبحت هذه الفكرة اكثر رواجا في القرن 18 حيث اهتم بها السلطان سليم الثالث وحاشيته حيث وافقوا عليها وذلك بالرجوع الى منابع العقيدة الاسلامية والتمسك بالقوانين الاسلامية.

وفي القرن 19 حيث تم الاقتباس من مشاريع الغرب الاوروبي بإعادة تشكيل جيش حسب النظم العربية،وكذلك مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية كانت بدايتها الاولى مع اندلاع حرب روسيا التركية 1768 في الحرب العالمية الاولى 1918،حيث

[1] ناصر الدين سعيدوني،المرجع نفسه ،ص ص 71، 80.

وجدت هذه الاصلاحات العثمانية سلوكا معارضا من مؤسسة انكشارية حيث قاموا بحركة تمرد سنة 1622 تسببت في مقتل السلطان عثمان الثاني وتولى مصطفى الاول وبعد عزله واخذ مكانه مراد الرابع مكانه 1807-1808 تسارعت وتيرة الاصلاحات في عهد هذا الاخير وفي سنة 1861 اعتلى عبد العزيز العرش واستكملت مداها واصبحت تيارا قويا ويتضح لنا مما سبق ان الاصلاحات في مظهرها العام كانت حركة اقتباس من الخارج في اطار سياسة (استبداد المسيتري) [1]

تكلم في كتابه دراسات اندلسية مظاهر التأثير الايبيري والوجود الاندلسي بالجزائر: الاندلسيون (المورسكيون) [2] بمقاطعة الجزائر (دار السلطان) [3] اثناء القرنين 16و17 قد كان لمقاطعة الجزائر المركزية المعروفة بدار السلطان والممتدة من دلس الى تنس ومن البحر الى البلدية نصيب وافر من هذه هجرة المورسكين لتعاطف الحكام العثمانيين بالجزائر مع المهجرين وذلك لقلة سكان المنطقة مع توفرها على امكانيات اقتصادية مساعدة على استقرار وخدمة الارض،وهذا ما جعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهذه المقاطعة المركزية (مقاطعة الجزائر ودار السلطان) من البلاد

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، عصر الامير عبدالقادر ،نفس المرجع،ص ص 82، 88.

[2] الموريسكيون أو الموريسكوس بالقشتالية هم المسلمون الذين بقوا في إسبانيا تحت الحكم المسيحي بعد سقوط المملكة الإسلامية وخُيروا بين اعتناق المسيحية. أو ترك أسبانيا فرديناند وإيزابيلا في 14 فبراير 1502. في الفترة الواقعة ما بين 1609 و1614، أجبرت الحكومة الإسبانية المورسكيين على مغادرة المملكة إلى شمال أفريقيا بطريقةً مُنظمة. كانت أعدادهم كبيرة في أراغون السفلي) تيروال حاليًا) وفي جنوب مملكة بالينسيا وفي غرناطة بينما كانت أعدادهم أقل في بقية مملكة قشتالة وذلك حسب المعلومات التي بلغتنا من سجلات الضرائب. وقد تم تهجيرهم نحو دول شمال أفريقيا وتجاه الشام وتركيا بعد سقوط الأندلس ويوجدون حالياً في الجزائر وتونس والمغرب وليبيا.

في عام 1609 كان هناك ما يقرب من 325,000 من المورسكيين في إسبانيا من أصل مجموع السكان 8.5 مليون بنسبة 3.5 وتركزوا في تاج أراغون، حيث شكلوا 20% من السكان، وفي مملكة بالينسيا حيث وصلت نسبة المورسكيين إلى 33% من سكانها. وبالإضافة إلى ذلك، كان النمو السكاني للمورسكيين أعلى إلى حد ما مقارنة مع نمو السكان منالمسيحيين؛ في بلنسية، قدر نمو مورسكيين بنسبة 69.7% مقارنة مع 44.7% للمسيحيين وكان معظم سكان المدينة والأغنياء منهم من المسيحيين، بينما كان انتشار المسلمين في الريف والضواحي الفقيرة من المدن.

[3] دار السلطان هي أحد بايلكات أيالة الجزائر وعاصمتها التي يقيم بها الداي وتمتد دار السلطان على محيط مدينة الجزائر وتمتد من مدينة شرشال غرباً حتىدلس شرقاً ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً وحتى حدود بايلك التيطري جنوباً

الجزائرية ترتبط اساسا بتواجد العنصر الاندلسي الذي تعرفه المصادر الغربية بالمورسكية بمنطقة الجزائر بالصراع البحري العثماني الاسباني مع مستهل القرن 16 فقد رأى الاندلسيون المورسكيون في السلاطين العثمانيين منقذين لهم في محنتهم فتوجهوا اليهم بالرسائل والوفود منذ عهد بايزيد الثاني (1512) وحتى اثناء حكم سليمان القانوني (1541) وقد اصبحت هجرة المورسكيين الى الجزائر ظاهرة عامة مع استقرار الحكم العثماني بها وقد ساهم في ذلك الاخوان بربروس خير الدين وعروج وخلفائهم من البايلارباياتوالباشوات في تعزيز الوجود الاندلسي المورسكي لمدينة الجزائر واقليمها،واصبحت مقاطعة الجزائر (دار السلطان) موطن استقرار رئيسي للعناصر الاندلسية المورسكية التي استقرت بالمدن وفحوصها وانتشرت بالأرياف القريبة منها فعرفوا عند عامة الناس باهل الاندلس وان اختلفت تسمياتهم المحلية باختلاف مواطنهم التي هاجروا منها فهم غرناطيون (GRENADINS) بشرشال واقليمها وثغريون (TAGANINS) بالجزائر وفحوصها ومدجنون (MUDEJRAS) بالبليدة والقليعة والنواحي الغربية منها.

تطرق الى ان الجماعات الاندلسية المورسكية قد تلاحمت مع بعضها في مواطنها الجديدة واصبح من الصعب تمييز طائفة منها عن الاخرى فالكل يعرف بان الاندلسيين وان حاول بعض الكتاب الاوروبيين تسميتهم بالمدجنين مرة وبالموريكسن تارة والغرناطيين والبلنسيين والثغريين تارة اخرى.

وان الحياة بالمقاطعة الجزائرية " دار السلطان" تكتسي طابعا اندلسيا يمكن ان تلمس الجوانب المختلفة من خلال التعرف على ما قام به الاندلسيون المورسكيون في ميادين الزراعة والصناعة والثقافة والفن وغيرها.

وبالنسبة لإقليم الجزائر (دار السلطان) على ساحل البحر فهناك مركزان رئيسيان للاندلسيين هما دلس شرقا وشرشال غربا فدلس عرفت توسعا ملحوظا منذ ان اتخذها خير الدين بربروس قاعدة لإقليم الشرق (1517) فقصدها الاندلسيون واصبحت تظم حوالي الفي اسرة تنشر حول القصر الذي كان يقيم فيه حاكمها والذي اصبح مقرا للحامية المكلفة بحراسة ميناء دلس ثم توسع عمرانها بعد ذلك بتوافد اعداد اخرى من الاندلسيون المورسكين مع نهاية القرن 16 اصبحت اسوارها تظم مالا يقل عن الف

منزل وهذا ما تؤكده المعلومات التي اوردها كل من غرا ماي (GRAMMAYE) ونيكولا دي تيكو (N. DENIGOLAS) [1].

وفي كتاب تاريخ الجزائر في العهد العثماني: تناول ناصر الدين سعيدوني نظام الحكم على انه اتصف نظام الحكم الذي عرفته البلاد الجزائرية اثناء العهد اعثماني بتعقب عدة انظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة وهي فترة الحكم البايلر باي (1518-1588م) التي ابتدأت باستقرار الحكم التركي بفضل جهود عروج وخير الدين بربروس وفترة حكم الباشوات (1588-1659م) اللذين حددت مدة حكم كل منها ب 3 سنوات وفترة حكم الاغوات (1659-1671م) والتي عرفت فيها الجزائر اضطرابا في نظام الحكم وفوضى في الشؤون الادارية اما المرحلة الاخيرة فهي مرحلة حكم الدايات الطويلة استمرت بدون انقطاع (1671- 1830م) وعرفت فيها الجزائر المقومات السياسية.

ومن خلال تعاقب انظمة الحكم هذه وما صاحبها من تطور في المؤسسات الادارية والتحول في الجهاز الاقتصادي للجزائر جعل الدولة الجزائرية لاسيما الفترة الاخيرة من حكم الدايات تتميز عن باقي الاقاليم الامبراطورية العثمانية بكيانها المتميز بإدارة منتظمة وعاصمة قارة وحدود معترف بها وروابط متفق عليها مع باقي الدول والاقطار.[2]

وكذلك تناول النظام الاداري الذي عرف في الجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا وذلك منذ استقرار الحكم التركي بالجزائر الا ان استكمل تنظيماته واستقرت اجهزته مع نهاية القرن 18 كان التنظيم الاداري للإيالة الجزائرية كان يحمل في طياته تكوين دولة وطنية رغم ما كان يتصف به من مظاهر خاصة وجوانب سلبية وايجابية وكان النظام الاداري وسيلة فعالة مكنت الاقلية من التصرف في مقدرات الجزائر وفي وقت اصبحت فيه الجزائر تتميز بكيان معترف به دوليا تمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الاندلسي في الجزائر،ط2،دار البصائر الجديدة لنشر و التوزيع،2013، ص ص،37، 62.

[2] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،2013، ص ص 107، 110.

وكان الجهاز الاداري يتصف بالمرونة والفاعلية فهو بسيط في تنظيماته عملي في اجراءاته يعتمد اساسا على توزيع صلاحيات الموظفين على مختلف المهام،حسب مقتضى الحاجة فحتى المناطق التي ظلت ممتنعة عن نفوذ البايلك بقوة مسلحة من الفرسان المزودين بالبنادق والمزراقية بلفيف من فرسان القبائل الحليفة وبالمقابل تمتع هؤلاء الشيوخ بامتيازات ونيلهم الترضيات واكتسابهم ثقة الحكام كانوا يقومون بتنفيذ اوامر الدايات أوالبايات ويستخدمون الضرائب نيابة عنهم معتمدين على القوة العسكرية الموضوعة تحت تصرفهم،ومن اشهر هذه القيادات التي تبرز طابع المرونة والفاعلية للجهاز الاداري البايلك قيادات الاوراس والبلزمة والنمامشة[1] وقصر الطير وغيرها.[2]

وتطرق في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني: عند الحاق الجزائر بالدولة العثمانية،حيث واجه خير الدين بعد استشهاد اخويه عروج واسحاق والقضاء على القوة اليولداش،من الاتراك والاندلسيين التي كانت معها عدة مصاعب حقيقية كادت ان تحبط مخططه لابعاد الخطر الاسباني وتوحيد البلاد الجزائرية تحت الادارة المركزية وتمثلت هذه المخاطر في مؤامرات الحكام الحفصيين والزيانيين وعداء السعديين وكذلك في هجومات الاسبان قام خير الدين التصدي لها اما شواطئ مدينة الجزائر والحاق الهزيمة بها واستطاع خير الدين اقناع اعيان مدينة الجزائر بطلب الحماية العثمانية لابعادهم عن الخطر الاسباني،وحتى يتمكن خير الدين بمكاسبه بادر الى تنظيم الادارة المركزية بالجزائر وحدد صلاحيات الحاميات الانكشارية ونصب الديوان الكبير واعطى

[1] النمامشة أو اللمامشة أو المامشة كما تسمى عند البعض هي قبيلة أمازيغية بربرية عريقة وهي أكبر قبيلة أمازيغية في العالم كله حسب ماقاله الدكتور والمؤرخ عثمان سعدي من حيث التعداد، ويختلف الكثير حول تسميتها بهذا الاسم فهناك رأي يقول إنها من تسمية الاستعمار الفرنسي لما ثارت عليه هذه القبيلة أيام الاحتلال وقبل الثورة الجزائرية المباركة وقد سماها بـ les mouche أي الذباب لكثرة عددهم وأنه كلما قتل منهم أفرادا يجد جماعة أخرى من النمامشة تثور عليه وتقاتله وبقيت أمام الاستعمار حجرا عثرا إلى أن اندلعت الثورة في منطقة الأوراس وبالتحديد في منطقة النمامشة، حيث كانت هذه القبيلة من أكثر جنود الثورة المظفرة. أما الرأي الثاني وهو أنه خلال الحكم التركي للجزائر وقعت معركة دامية بين قبيلة النمامشة وقبيلة أخرى أمازيغية من الشمال وكان هناك رجل عربي يتابع أطوار النفير للقتال بينهما وكان يتساءل عن تباطأ النمامشة في لم بعضهم بعض وبعد هذا تكاثرت جموع النمامشة وهزمت تلك القبيلة ومن هنا جاءت هذه التسمية. أما الرأي الثالث وهو أن بعض المؤرخين ينسبونها إلى الجد الأول لها وهو موش ابن هوار ابن كتام ابن برنس ابن بربر ابن تملا ابن مازيغ جد الأمازيغ الأول. اما الرأي الرابع هو أنها ترجع إلى التسمية الفرنسية كذلك les nememtcha أي بمعنى رعاة الشاة.

[2] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،المرجع نفسه،ص ص 110، 120.

صلاحيات للعيان والائمة وشيوخ الطرق الصوفية وقرب اليه الاعلاج [1]والمورسكيين وقام بتخفيض الجباية على السكان الذين اعترفوا بسلطته واوقع العقاب الشديد على القبائل المتمردة وسكان المدن المعادية له.[2]

ومن نفس المصدر تناول ناصر الدين سعيدوني تصفية الوجود الاسباني بالجزائر: تطرق فيه ان خير الدين استقر بالجزائر عندما تمكن من انهاء الوجود الاسباني بقلعة " رباط الخير " البنيون (ponon)قبالة مدينة الجزائر فحاول الاستلاء عليها بطرق الضغط والمفاوضة وحتى يضمن خير الدين عدم عودة الاسبان الى القلعة بادر بهدم تحصيناتها ورابطها بالمدينة عن طريق رصيف بقايا انقاذ الابراج الاسبانية فكان اساسا تكوين مناء الجزائر الذي استكملت تجهيزاته واقيمت ابراج الحراصة حوله من طرف الاسرى الاسبان في فترة وجيزة 936-938هـ/1530-1532م وبذلك اصبحت الجزائر طيلة العهد العثماني من الموانئ الحصينة والمراسي التي تتوفر على دار صناعة السفن (فرسانة) وقد قاد خير الدين مدينة الجزائر الى استانبول في عام 940هـ/1533م تولي قيادة الاسطول العثماني.[3]

تكلم ناصر الدين سعيدوني في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني:

---

[1] العلج في اللغة العربية هو الرجل الغليظ من كفار العجم والعلوج هي جمع علج، وكل صلب وشديد من الرجال يسمى علج. ويسمى الحمار الوحشي بالعلج، لأستعلاج خلقه وغلظه. واعتلج موج البحر أي التطم، واعتلجت الأرض طال نباتها، وفي قاموس المعاني: عَلَجَ الْوَلَدُ : غَلُظَ، وعَلَجَ الْبَعِيرُ : أَكَلَ العَلَجَانَ، وعَلَجَت الناقةُ علَجانًا :بمعنى اضطربت، وعَلَجَ فلانا علْجًا : غلبه والعَلَجُ : صِغار النمل

ولقد ورد ذكر العلج في حديث قتل عمر بن الخطاب حيث قال عمر عندما طعنه المجوسي لإبن عباس :((يا ابن عباس انظر من قتلني، فجال ساعة ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال الصنع (أي العامل) قال نعم. قال عمر: قاتله الله، لقد أمرت به معروفا، الحمد لله الذي لم يجعل ميتتي بيد رجل يدعي الإسلام، قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج بالمدينة وكذلك ورد ذكر العلوج على لسان وزير الخارجية والإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف، في عهد الرئيس صدام حسين، وعندما تحدث عن جنود الغزو الأمريكي ووصفهم بالعلوج، وارتبط هذا اللفظ العربي باسمهِ في الصحافة الأجنبية، إذ لم تتوفر له ترجمة غير عربية .كما كان يوصف الجنود الأجانب الذين يخدمون في صفوف الدول الإسلامية بالعلوج، حيث قال أبو البقاء الرندي في مرثيته الشهيرة يصف حال سبي الفرنجة لبنات المسلمين:

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،نفس المرجع،27، 47.

[3]ناصر الدين سعيدوني،المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

عن حكم الاغاوات: المجابهة البحرية مع الدول الاوروبية وبداية الاستقلال الفعلي للجزائر:

تحولت السلطة نهائيا من ايدي الباشوات الى رؤساء الحاميات من الاغاوات بقرار من الديوان وموافقة الجند (1069هـ/1659م) ذلك بحجة تصرف ابراهيم باشا اثناء فترة توليه الثانية بما يتنافى والعرب المعمول به لدى الحامية عندما اراد اخذ الزكاة من العطايا التي اعتاد السلطان العثماني ارسالها في شكل مساعدة الاسطول الجزائري.

تولى الاغوات حكم ولاية الجزائر (1096- 1082هـ/1659-1671م) باعتبارهم قادة الجند ورؤساء الديوان وقد حدد الديوان صلاحية كل واحد منهم بسنتين قد تمدد عند الحاجة بتوكيل منه وبذلك تحول الباشا الذي ظل يرسل به من استانبول الى الجزائر الى موظف شرفي وممثل للسلطان وهذا ما اقره السلطان اعترافا بالأمر الواقع شريطة تكفل الديوان بالإنفاق على الحامية البالغ عددها 22000 مجند اغلبهم استقدم عن طريق التجنيد الطوعي من الاناضول والروميلي.

لم تستقر لسلطة الاغاوات بعد ذلك فلم يستطع علي اغا (1076-1078هـ/1665- 1667م) فرض اوامره على الجند عندما وضع حدا للنزاع مع فرنسا بتوقيعه اتفاقية

(1077هـ/1666م) على اساس بنود معاهدة (1037هـ/1628م) كما لم ينجو اسماعيل اغا (1078- 1082هـ/ 1667- 1671م) من القتل بتهمة التساهل مع فرنسا وهذا ما دفع الاغوات الى الامتناع تولي الحكم خشية القتل وحتى لا تتعرض اسرهم للهلاك وكما وقع لأسرة علي اغا التي عذبت على مرأى من الناس عندها اجتمع الديوان وولى حكم البلاد الجزائرية عن طريق اختيار اخذ اعضائه تحت لقب الداي بينما ظل منصب الباشا شرفيا باعتباره ممثلا لسلطان بالجزائر،كما ثم الاتفاق على ابقاء رئاسة الديوان لاحد الاغوات لفترة قصيرة بحيث لا تتجاوز رئاسة كل اغا للديوان شهرين قمريين متتالين يعرف اثناءها الاغا باغا الهلالين بعدها يصبح متقاعدا عن الخدمة مكتفيا بعضوية الديوان ضمن جماعة معزولةالاغا.[1]

تكلم عن حكم الدايات من طائفي الرياس والوجاق:

[1]ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق، ص ص 49، 51.

تولى الدايات حكم الجزائر دون ان يكتسبوا اللقب الشرقي الباشا (1082-1123هـ/ 1671- 1711م) بعد ان صاروا يختارون من مجموع الضباط والموظفين الكبار دون شروط او مواصفات محددة مما خول لهم صلاحيات واسعة فلم تقيد فترة حكم كل منهم بسنوات محددة كما كان الحال مع الباشوات والاغوات من قبلهم ولم يعوجوا ملزمين بموافقة الديوان مسبقا لما يقومون به من اعمال وبذلك اصبح الدايات الحكام الفعليين للبلاد الجزائرية يطلق على كل واحد منهم لقب الدولاتلي ويدعى عند الخطاب بسلطان الجزائر وتذكر في المراسلات بافندينا وينعت لدى اعضاء الديوان احتراما بلقب بابا وربما حمل لقب الباشا في بعض الاحيان مثل الداي حسين ميزومورتو والداي مصطفى والداي محمد باكداش الذين انفردوا بلقب الباشا دون بقيت الدايات الاخرين هذا وقد سمحت هذه السلطات التي كان يتمتع الدايات للجزائر ان تصبح في وضعية الدولة المستقلة عن الدولة العثمانية فهي بمثابة جمهورية منتخبة ذات ذات صيغة عسكرية لا يربطها باستانبول سوى وجود الممثل الشرفي للسلطان (الباشا) وحرص الدايات على تلقي فرمان التولي وابداء الاعتراف الادبي باحقية السلطان العثماني باعتباره الخليفة الشرعي لكافة المسلمين.

كان الدايات الاوائل يعينون في اول الامر من رجال البحر "طائفة الرياس " (1082- 1100هـ/ 1671- 1689م) ثم اصبحوا يختارون من جماعة الجند " طائفة الوجاق "

(1100- 1123هـ/ 1689- 1711م) وذلك بعد ان ضعفت البحرية الجزائرية ولم تعد توفر مصادر دخل كافية للانفاق على الجهاز الاداري المحلي،ومن بين اشهر الدايات المنتسبين الى طائفة الرياس كل منهم:

- الداي حاجي محمد التريكي (1082- 1093هـ/ 1671- 1682م).
- الداي حسين شاوش الملقب ببابا حسن (1093- 1094هـ/ 1682- 1683م).
- الداي الحاج حسين الملقب بميزو ومورتو (1094-1099هـ/ 1683- 1688م).

- بحيث تميز حكم الدايات الاوائل بتعاظم دور مؤسسة الجيش بعد ان ضعفت البحرية وقد صاحب هيمنة الجيش على حكم حدوث اضطرابات داخل صفوف الجند اثرت على استقرار البلاد.[1]

وتناول ايضا علاقات الجزائر الخارجية في عهد الدايات الاوائل:

تميز عهد الدايات الاول ايضا بتوتر العاقات الخارجية للجزائر مع اقطار المغرب المجاورة وهي تونس والمغرب وبعض الدول الاوروبية الراغبة في فرض نفوذها بالبحر المتوسط فعلى المشرق المغربي لم تمنع حركة العصيان والتمرد التي كانت تحدث بين الحين والاخر في صفوف الحامية من احباط سياسية مولاي اسماعيل العلوي من طرف الداي محمد التركي (1104هـ/1692م) ومصطفى باشا (1113هـ/1701م) من احباط سياسة مولاي اسماعيل العلوي كما سبق الاشارة الى ذلك،كذلك استطاع هؤلاء الدايات ممارسة نوع من الهيمنة على تونس فقرضوا نوعا من الوصاية على حكامها فقد نصت الجند الجزائري محمد باي على تونس ضد منافسة الداي احمد شلبي [2] (1086هـ/ 1675م) وتمكنوا من اقرار محمد تشاكر في الحكم بعد ان قلب لهم ظهر المجن سلفه محمد باي (1100هـ/1688م) ثم اعادوا تنصيبه من جديد عندما الحقت به هزيمة (1105هـ/1694م) وعندما تجاسر مراد الثاني المعروف ببوبالة على تحدي ديوان الجزائر الحقت به الهزيمة (1112هـ/1700م) ووضع حد لمحاولة التخلص من هيمنة الديوان الجزائري ونفس المصير الذي تعرض له ابراهيم شريف عندما حاول التصدي للجند الجزائري فوقع في الاسر (1117هـ/ 1705م) وتولى حكم تونس حسين بن علي التركي مؤسس الاسرة الحسينية،الذي نجح في ابعاد الخطر الجزائري وظل لفترة يحافظ على علاقات خاصة مع الديوان الجزائري بعد ان تمكن من احباط محاولة ابراهيم الشريف المدعم ضد الجزائر للاستيلاء على تونس (1118هـ/ 1706م).

واما علاقات الجزائر بالدول الاوروبية في عهد الدايات الاول سادها العداء واتصفت في اغلب الوقت بالتوتر ولم تحد من مواجهة الجزائر لتحالف حربي اوروبي سوى

[1] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق،ص ص 52، 59.

[2] أحمد شلبي :فيما بين 1682 و1686، كان وفيا للسلطان العثماني وقد تحالف ضده المراديون.

تنافس الدول الاوروبية فيما بينها وتوصل كل دولة على حدى الى اتفاقيات سلم وتجارة مع دايات الجزائر.

ففي هذه الفترة لم تعرف العلاقات الجزائرية الفرنسية التحسن بل تحولت بفعل سياسة لويس الرابع عشر الرامية للهيمنة على البحر المتوسط الى نزاع بحري مدمر.[1]

وكذلك تطرق في كتابه ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني):

تناول فيه رسالة من اعيان (963هـ/1555م) اعتبر هذه الرسالة على انها وثيقة تاريخية اساس الفهم الصحيح للاحداث التاريخية فبدونها يستحيل التعرف على ماضي وظلت هذه الرسالة محفوظة في الارشيف العثماني ارشيف طوب قابي سرابي باستانبول الاطار التاريخي الذي تندرج فيه هذه الوثيقة هو القرن 16م (10هـ) اعتبرها نقطة تحول وميلاد جديد للعالم واهميتنا تكمن في معالجة قضية التحاق الجزائر بالسلطة العثمانية وما تميزت به هذه الوثيقة العريضة في تحديد نظرتنا للحكم العثماني بقسنطينة وتوضيح طبيعة السلطة العثمانية بالجزائر وتكتمل الفائدة من هذه الوثيقة التعريف بالظروف التاريخية التي كتبت فيها والتطرق الى الاحداث التي ارتبطت بها استخلاص النتائج التي يمكن ان تستنتج منها: وتتعلق هذه الرسالة التي جاءت في شكل عريضة بحكم صالح رايس [2] للجزائر بموقف الاعيان والعلماء بقسنطينة من اعماله الحربية وسلوكه الاداري،وعمل صالح رايس على توسيع نفوذ السلطة المركزية الجزائرية باقليم الجنوب الصحراوي،وتصدي صالح رايس لقطع حركات التمرد ضد السلطة المركزية بالجزائر حيث واجه صالح رايس مقاومة قبائل

[1] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق، ص ص 60، 62.

[2] صالح رايس، أمير البحر وباي لارباي أفريقيا .أجمع المؤرخون على أن أصل صالح رايس هو عربي ومن الإسكندرية تعرف إلى الأتراك حين قدومهم إلى مصر وقد رافق البحار عروج وخير الدين بربروسا في رحلاته و تعلم فنون الحرب و البحرية في سن مبكرة من أهم اعماله ساهم في إنقاد بقايا المسلمين في الأندلس منح لقب بكلربك أو باي لارباي إفريقيا أي أمير الأمراء، و هو لقب يخول لصاحبه أن يُصدر الأوامر إلى باشا تونس و طرابلس و الجزائر وقد تولى منصب حاكم الجزائر في عام 1552 فأتم فتح بجاية سنة 1555 من الإسبان وقضى على التمردات في المغرب الأقصى وفتح فاس في عام 1554م

منطقة زواوة بلاد القبائل بقيادة كال من ابن القاضي احد ابناء ابن القاضي الثار على خير الدين امير كوكو وعبد العزيز امير قلعة بني عباس.[1]

وتناول في كتاب تاريخ الجزائر في العهد العثماني:

اوضاع الجزائر الداخلية اثناء حكم الدايات والباشوات تتمثل في تنظيم الحماية ووضعية الجهاز الاداري وفي علاقات السكان بالحكم المركزي بالجزائر:

تنظيمات الحماية ووضعية الجهاز الاداري: على ان حالة التوتر تسود صفوف الجند منذ اواخر عهد البايات وهذا ما اثر على استقرار ولاية الجزائر في عهد الباشوات والاغوات وحتى فترة الدايات الاوائل فلم تستطع تنظيمات عام 1068هـ/ 1658م وضع حد لذلك.

تناول ان كل هذه الاعداد من الجند كانت تحت قيادة ضباط من الاتراك والكراغلة[2] من صنف اولاد باش وقد يتولى الاشراف عليهم اغوات عاملون بالحماية عند القيام بتنفيذ المهام العسكرية وهذا ما ساعد على تاكيد سلطة الدايات وزيادة نفوذ (الوجاق) فالداي بفضل تحكمه في الحماية اصبح الحاكم الفعلي والوحيد لولاية الجزائر وتاكدت مكانته بعد ان اكتسب شرعية في نظر اعضاء الديوان ولدى الاهالي بتسلمه فرمان التولي وبتسمية لقب الباشا،اما عن مساعدوا الداي وهم الجماعة الناقدة في الادارة المحلية وقد اصبحوا يمارسون سلطة فعلية ويعملون على المحافظة عليها بالتدخل في تعيين الداي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2 دار، البصائر الجديدة لنشر و التوزيع،الجزائر ،2012،ص ص 101، 116.

[2] **لكراغلة** أو الكول اوغلية (الكوارغلية) كلمة تركية أطلقت في العهد العثماني وتعني "أبناء الخدم"، من "كول" "خادم" و"اوغلو" وتعني "ابن ال" استخدم المصطلح للإشارة إلى الذرية الناتجة عن الرجال الاتراك والنساء المحليات والعربيات. أصل التسمية راجع للمطلح التركي" **كول اغلي kul oğlu** " وترجمتها الحرفية : " ابن الخادم " وكان السلاطين العثمانيين يسمون كل من دخل في سلطانهم وخدمهم من الجنود والإداريين من أصحاب الدواوين وحتى الوزراء "بالخادم) " Kul وليس لهذا المصطلح أي علاقة بالعبيد، ف"ابن العبد" باللغة التركية هي köle وتختلف في الكتابة والنطق عن " ابن الخادم.(kul oğlu oğlu

وابن الخادم او الكراغلة هو مصطلح شامل يطلق على كل من جاء مع العثمانيين الأتراك ، ليسوا كلهم بالضرورة من قومية الأتراك، بل منهم الكثير من الألبان والشراكسة والبوسنة ، وباقي إثنيات شرق أوروبا التي كانت تشكل القوة الضاربة لجيوش العثمانيين. كما تشمل هذه التسمية ذرية الزيجات المختلطة التي كانت بين رجال هؤلاء العثمانيين و النساء المحليات (تونسيات أو ليبيات أوجزائريات.([1][2][3] وفي بعض الأوقات كانت تطلق كلمة "الكوارغلية" علي كل من يناصر الحكومة.

والتاثير على قرارتهم والالتزام بتنفيذ ما يصدر عنه من احكام وهؤلاءالموظفون الكبار هم: الخزناجي صاحب المالية ومراقبدفاتر الخزينة واغا العرب: اغا العسكر قائد الحامية والمتصرف في اوطان دار السلطان وبيت المالجي[1] المكلف بالنظر في الاملاك الشاغرة او المصادرة واستخلاص ما يعود منها لبيت المال،ويضاف الى هؤلاء الموظفون المكتباجي[2] والدفترادار[3] ووكيل الحرج[4] والرقمجي،مكلفون بالمحافظة على سجلات الدولة.[5]

تطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني (1792- 1830): تناول فيه الاوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر العثمانية بدراسة وضعها الدولي الخاص ونظامها الحكومي وجهازها الاداري:

فمن ناحية الوضع الدولي للايالة الجزائرية: نجده متجاوبا مع سياسة الاتراك العامة تجاه البلدان التي انضوت تحت حكمهم، وكانت تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة فكان الحكم التركي ظاهريا اكثر منه حقيقا لاسيما في المناطق النائية حيث يتضاءل تدخل السلطة المركزية وينعدم نفوذ الحكام فالجزائر لم تشد عن هذه القاعدة فلقد كانت تقع في اقصى الامبراطورية العثمانية التي كانت ترداد ضعفا، مع مرور الزمن ولاسيما اثر معاهدتي كارلو فيتش (1699م) مع النمسا والبندقية ومعاهدة استانبول (1670م) مع روسيا التي تخلى فيها العثمانيون عن بعض اراضيهم.

وبهذا الوضع اصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية لا يربطها بالدولة العثمانية سوى الرباط الديني ووازع ادبي،لكن حكامها الدايات[6] يعتبرون انفسهم كحلفاء للباب العالي وقد مر الحكم التركي بالجزائر اربع مراحل حسب السلطة العليا التي كانت تمثله:

---

[1] بيت المالجي:هو المسؤول ن جميع المسائل المتعلقة بالوراثة وتحديد نصيب خزينة الدولة من الوراثة أو الأملاك التي تصادر، علي محمد صلابي، كفاح الشعب الجزائري، سيرة الامير عبد القادر، دار المعرفة – بيروت ص251

[2] المكتباجي : منمساعدي الخزناجي ، مكلف بسجلات الدولة

[3] الدفتردار : أووكيل الخرجالكبيرالمكلف بتسجيل مصادر خزينة الدولة

[4] **وكيل الحرج** / وهو وزير البحر والتموين والناظر على أعمال القرصنة.

[5] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سبق ذكره، ص ص 80، 86.

[6] الداي بالتركية Dayı:أي الخال (كان لقبًا يطلق في الأصل على أحد قادة الإنكشارية العثمانيين. ثم صار أيضا أحد مراتب السلطة في الدولة العثمانية منذ عام 1671 م، خاصة في تونس) إلى عام (1705 والجزائر) إلى عام (1830 وطرابلس الغرب) إلى عام.(1711

- اولها مرحلة الباي البايات او البايلربايات " امير الامراء " (1518-1588) ابتدات بحكم خير الدين بربروس وانتهت بمغادرت علج علي الجزائر عام 1587
- لتبدا المرحلة الثانية وهي مرحلة الباشاوات (1588- 1659) الذين حددت فترة حكم كل واحد منهم ب ثلاث سنوات وتمتاز هذه الفترة الباشوات بكثرة الاضطرابات والفوضى وهم قادة الجيش،على الاستلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الاوجاق الذي يراسه عادة احد الاغاوات وبذلك ابتدت مرحلة الباشوات (1588-1659) الذين حددت فترة حكم كل واحد منهم ب ثلاث سنوات.
- وبدات المرحلة الثالثة وهي مرحلة الاغاوات (1659- 1671) القصيرة المملوءة بالفتن واغتيلات الحكام نتيجة عجز هؤلاء الاغاوات عن توفير الاستقرار الداخلي والوقوف امام قوة الرياس المتزاية.
- اما المرحلة الرابعة والاخير لنظام الحكم التركي بالجزائر فهي مرحلة الدايات (1671- 1830) الذين كانوا ينتخبون في اول الامر طائفة الرياس (1671-1689) ثم استرجاع الاوجاق نفوذهم،فاصبح الدي يختار من بين ظباط الانكشارية مماعطى للايالة الجزائرية نظاما حكوميا شبيها بالحكم الجمهوري الحديث يمارس فيه الدي سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب وحفظ الامن الداخلي.[1] وذلك بعد ان اعتذر والده الشيخ محي الدين تحمل قيادة الجهاد لضعف صحته وتقدمه في السن وخوفه من التقصير في اداء المسؤولية وبيعة الامير عبد القادر صدر اول مرة في تاريخ الجزائر منذ التحاقها بالدولة العثمانية بزعامة خير الدين بربروس قرار نابع من ارادة السكان فاصبحت طاعته واجبة على الجميع بنص مبايعتين:

البيعة الخاصة التي اقرها الشيوخ والفقهاء من قومه وهم السيد الاعرج ابن محمد ابن فريحة والولي الناسك محمد ابن جواد بن يخلف والشيخ محمد ابن الثعالبي ومحمد بن عبد القادر متولي الكتابة لدى الامير والبيعة العامة التي شهد عليها كل من علي اب ابي طالب ابن محمد مصطفى المختار وابن عبد الله المشرقي واحمد ابن التوهامي

[1] ناصر الدين سعيدوني،النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني (1792- 1830) ،ط3،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،2013، ص ص 21، 27.

ووجه بشانها اعلان الى كافة الناس على لسان الامير عبد القادر يامرهم فيه باتباع اوامره فقد اتخذت البيعة العامة طابعا وطنيا وصبغة شرعية لكنها شملت العديد من قبائل المغرب الاوسط،ويمكن تحديد القبائل التي شاركت فيها والتي كانت حسب الجهات كالتالي: القبائل الجنوبية المعروفة باليعقوبية وهي الجعافرة،الحساسنة ن بنو خالد،بنو ابراهيم،وقبائل الجهات الجنوبية الشرقية وهي اولاد شريف،الاود الاكرد،صدامة،خلافة وقبائل النواحي الشرقية (جهات الشلف) وهي العطاف ووهران وهي ابن عباس،عكرمة،فليتة،المكاحلية،مجاهر.[1]

وتطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه عصر الامير عبد القادر الى مسالة تولي الامير عبد القادر السلطة:

اعتبر ان تولي الامير عبد القادر للسلطة نموذجا مامولا لتولي المسؤولية وممارسة السلطة في الباد العربية ومرجعية تارخية كان من لضروري الرجوع اليها لتاسيس حكم وطني متطور في الجزائر المستقلة وكان ينظر الى الامير عبد القادر كرمز للنضال وكبطل للكفاح وكتجربة تارخية يؤكد استمرارية الدولة الجزائرية،فبادروا الى نقل رفاته من دمشق الى الجزائر (1966) في جو من الاحتفالات الوطنية المدوية والمهرجانات الشعبية الساخبة،ولقد كان ظهور الامير عب القادر على مسرح الاحداث وتوليه مقاليد الامور في ظروف صعبة بمثابة نقلة نوعية في ممارسة السلطة في تاريخ الجزائر اساسها رغبة السكان وقوامها اعتمادا الامير عبد القادر على تاييدهم والتفافهم حوله واختير الامير عبد القادر لتحمل مسؤولية الجهاد ورعاية شؤون المسلمين وهو شاب لم يتجاوز 24 من العمر،وقد تمت بيعته مرتين الاولى خاصة (03 رجب 1248هـ/ 26 نوفمبر 1832م) بموقع خريصة عند شجرة الدردارة التي يجتمع عندها اعيان غريس،حيث تقدم لمبايعته افراد استره (ابوه،واخوته،وعمه علي ابي طالب) واقاربه والشيوخ ووجهاء القوم بناحية وادي حمام،وتمت البيعة الثانية او العامة بالمسجد الجامع بمعسكر (13 رمضان 1248هـ/ 4فيفيري 1833م).

[1] ناصر الدين سعيدوني: عصر الامير عبد القادر الجزائري،مرجع سبق ذكره، ص ص 187، 190.

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه ولايات المغرب العثمانية (الجزائر،تونس،طرابلس):

اوضاع المغرب العربي في مطلع العصور الحديثة: الاوضاع الداخلية والتهديدات الخارجية والاوضاع الداخلية:

انتهت فترة الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والرقي الثقافي التي عرفتها بلاد المغرب في العهود الاسلامية مع ضعف دولة الموحدين وتراجعها في الاندلس واقتسامها منذ اواسط القرن 7 ه 13م (668ه/1268م) الى دول اقليمية متنافسة فيما بينها عاجزة عن توحيد اقاليم المغرب وغيره قادرة على انقاذ ما بقي في يد المسلمين من شبه الجزيرة الايبيرية. [1]

وقد ازدادت الاوضاع سوءا بلاد المغرب العربي مع اشتداد النزاع بين دولة اقليمية الحفصيون بتونس وبجاية (628ه-943ه) (207- 1474) والزيانيون بني عبد الواد بتلمسان (633-962/1236-1444) وبنو مرين (613-757ه/1258-1420م) ومن بني وطاس (823- 955ه/1420- 1888م) بفاس ومراكش واصبحت سواحل بلاد المغرب معرضة لغارات النصارى الاسبان والبرتغال واقاليمها الداخلية تعصف بها الفتن واضطرابات الى تقهقر. الانتاج الزراعي وتوسيع مجال لبداوة وكثرة اونية وتناقص السكان وتراجع العمران وازدياد نفوذ رؤساء القبائل واعبان المدن وشيوخ الزوايا وزعماء الطرق الدينية،وتطرق الى انها تكونت محلية في شكل كيانات مستقلة بشؤونها في العديد من المدن فظهر بنو عمار وطرابلس قرب بنو زكريا بجيزة جربة وبنو مزني ببسكرة والثعالبة بمدينة الجزائر ونواحيها.

وتكونت قبيلة في المناطق الجبلية والجهات الصحراوية النائية استمرت منها منتجات السويد وجهات الشلف وبني عامر بنواحي ومدن كما تكونت امارات حاولت تاسيس الدول المحلية على انقاض السلطة المركزية بتونس وتلمسان وفاس واشتهرت منها

[1] جزيرة إِبْيِرِيَا أو شبه الجزيرة الإِبْيِرِيّة أو إِبَارِيَة كانت تسمى جزيرة الأندلس أو شبه جزيرة الأندلس أو شبه الجزيرة الأندلسية أثناء فترة الحكم الإسلامي للأندلس تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة أوروبا تتكون من إسبانيا والبرتغال وأندورا ومنطقة جبل طارق.

امارات بني مشيش " [1] بني راشد" شفشاون بريف ال منظري بتطوان وال فرحون تاسفي واسرة سعدين بتدسي وتافزة باقليم السوس وبذلك انحصرت سلطة الحفصيين بمدينة تونس وقسنطينة وبجاية وعنابة واحوازها وجهات الساحل التونسي ولم يعد حكم دولة بني زيان يتجاوز مناطق تلمسان وتنس وقلعة بني راشد كما غدت سلطة بني مرين وخلفائهم من بني وطاس المحصورة في اقليم فاس ومراكش وسهول المحيط الاطلسي بين طنجة وسالا والتهديدات الخارجية استطاعت الامارات المسيحية في شبه جزيرة ايبيرية (ممالك الاراغون وفشتالة ونغار والبرتغال) ان تدفع خط الثغور الاسلامية بالاندلس نحوى الجنوب وان تواصل توسعها على حساب المسلمين منذ سقوط قاعدة الاندلس طليطلة وبعد انقسام دولة الموحدين وسقوطها امكن للملوك فشتالة والاراغون ان يستولوا على اهم حواضر الاندلس: قرطبة وبلنسية (1238م) واشبيلية (1288م) فلم يبقى للمسلمين بالاندلس سوى غرناطة واقاليمها حيث استطاعوا بنو الاحمر (بنو ناصر) تاسيس مملكة بها (636-898هـ/1238-1492م) ولم تتمكن محاولات السلاطين بني مرين من انقاض ما بقي من ملك المسلمين بالاندلس بعد هزيمتهم في معركة طريف البحرية (1340) وسقوط الخضراء قاعدة العبور نحو الاندلس في يد النصارى (1344).[2]

في كتابة ولايات المغرب العثمانية (جزائر،تونس، طرابلس):

تناول فيه العثمانيون والمغرب العربي:

ان ارتباط تاريخ المغرب العربي الحديث (00-13هـ/16-19م) بالدولة العثمانية سواء بشكل المباشر كما هو الحال في الجزائر وتونس وطرابلس الغب او بشكل مباشر كما هو بالنسبة للمغرب الاقصى فقد تشكلت الانظمة الادارية تبلورت الكيانات السياسية للاقطار المغرب العربي في اوضاع مضرطبة صعبة تمكنت فيها حركة

[1] عبد السلام بن مشيش العلمي 559) هـ 626 - هـ 1228 - 1163 / م) عالم متصوف عاش في زمن الخلافة الموحدية ولد بمنطقة بني عروس بالقرب من مدينة طنجة وانتقل بعدها للعيش بجبل العلم قرب العرائش وهناك توفي حيث يوجد ضريحه ، يعد أحد أعلام الصوفية وأستاذ المتصوف أبي الحسن الشاذلي صاحب الطريقة الشاذلية

[2] ناصر الدين سعيدوني،ولايات المغرب العثمانية (الجزائر،تونس،طرابلس الغرب) ،ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،دت، ص ص 14، 18.

الجهاد لمواجهة المد المسيحي من وضع حد للهيمنة البرتغالية والاسبانية على سواحل بلاد المغرب والى جانب ان الاخوة بربوس كان لهم دور حاسم في افشال مشروع الاسترداد الريفي (الريكوتكيسنا) والحيلولة دون تكرار ماساة الاندلس على ارض المغرب العربي وان بلاد المغرب العربي اثناء القرن 10هـ/16م تحولت الى جبهة متقدمة للدولة العثمانية في صراعها مع الامبراطورية الاسبانية مع اقرار توازن دولي في غرب المتوسط اثر معركة ليبانت 1571 استرجاع تونس 1474 وتحولت الولايات المغرب العثمانية الى انظمة حكم محلية على غرار حكم اسرة السعدية للمغرب الاقصى مع تراجع الدولة العثمانية القرن 17 بفعل حالة الضعف الداخلي وتزايد الضغوط الاوروبية فرضت ايالات المغرب العربي العثمانية حضورها الدولي في البحر المتوسط بفعل نشاط بحارتها الذي اعتبره الاوروبيون " قرصنة " فغدت علاقة تلك الولايات العثمانية باستانبول مجرد رباط مصلحي والتضامن الديني يقر بمكانة السلطان العثماني ويعترف بشرعيته حاكما للمسلمين ويحافظ على الرابطة العثمانية القائمة على تبادل المصالح وتقديم العون ومساعدة عند الحاجة منذ مطلع القرن 18 تبلور الكيانات السياسية لولايات المغرب العثمانية على عهد الدايات والباشوات بالجزائر والبايلك الحسينين بتونس وباشاوات القرمانليين بطرابلس الغرب.[1]

الحياة العسكرية:

تكلم ناصر الدين سعيدوني في مؤلفاته الى دراسة العديد من المواضيع المتنوعة والمشوقة و ذات قيمة من المعارف وتمتاز بطابع أثري،ومن اهم هذه الدراسات التاريخية التي تطرق اليها في كتاباته التاريخية منها ثورة ابن الاحرش ومعركة نافرين[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني،ولايات المغرب العثمانية (الجزائر،تونس،طرابلس الغرب) مرجع سابق،ص ص 11، 14.

[2] معركة نافارين: هي معركة بحرية وقعت في 20 أكتوبر 1827 خلال حرب الاستقلال اليونانية–1821) (1832في خليج نافارين وهي تقع على الساحل الغربي لشبه جزيرة البيلوبونيز في البحر الأيوني، بين الأسطول العثماني مدعما بالأسطول المصري والجزائري من جهة، وأساطيل الحلفاء) بريطانيا، فرنسا وروسيا (من جهة أخرى.

أنهزم العثمانيون هزيمة كبيرة كانت سبباً في ضياع أسطول الدولة العثمانية، و تم تدمير الأسطول الجزائري بشكل شبه تام مما سهل لفرنسا الإستيلاء عليها بعد عدة سنوات، ومن هنا بدأت مرحلة إستقلال اليونان من الحكم العثماني.

وجهود الاخوة بربروس، والى جانب هذا تناول كل التمردات وبالاضافة الى البحرية الجزائرية.

تطرق في كتابه (قانون اسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ / 1695- 1705م) الى بعض الاحداث الحربية وانشاءات عمرانية منها استرجاع مدينة مستغانم سنة 946هـ/ 1539م وحملة الامبراطور (نيبردور شرلكان) على الجزائر 948هـ/ 1541م' واسترجاع مدينة تلمسان 972هـ/ 1564م،وكذلك حركات التمرد وايقاع العقاب بالعصاة او تنصيب وتنحية الولاة وذلك من خلال عرضه في الكتاب على عدة احداث تتمثل في اعدام امير قلعة بني عباس المعروف لدى العامة بالعباسي،بقطع راسه سنة 697هـ/ 1559م،على عهد حسن بن خير الدين وثورة قسنطينة على الحكم العثماني 977هـ/ 1569م،وفاة باي قسنطينة فرحات 1035هـ / 1625م وثورة الجند على علي اغا وقتله سنة 1082هـ/1671م،ووقوع اضطرابات في مدينة الجزائر يوم العيد عرفت بعيطة العيد سنة 1102هـ/ 1690م واستلاء الدي على مدينة تونس سنة 1104هـ/1692م.[1]

والى جانب نشاط الأسطول والعلاقة مع استانبول تتمثل في قدوم علي باشا من استانبول ب 60 سفينة من نوع غراب 989هـ /1581م والتحاق 20سفينة جزائرية بأسطول (السلطان العثماني ابراهيم سنة 1077هـ 1666م وقدوم سفينة الى الجزائر مرسلة من السلطان العثماني سنة 1102هـ/1690م وكذلك قدوم علي باشا مندوب السلطان الشرفي لدى الديوان الجزائري في شهر الجمادى الاول 1111هـ/1699م،و نتاول ايضا حكام الجزائر من البايات وباي لابايات والباشوات والاغاوت والدايات (927هـ-1112م/ 1517هـ- 1700م).[2]

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني) مواضيع متنوعة منها البحرية الجزائرية،موظفو الايالة الجزائرية في اوائل القرن 19 صلاحياتهم ادارية ومهامهم الادارية والاقتصادية

[1] ناصر الدين سعيدوني،قانون اسواق مدينة الجزائر (1107هـ-1117هـ /1695م-1705م)،ط3، دار البصائر الجديدة،الجزائر،2012، ص ص 141، 144.

[2] ناصر الدين سعيدوني،قانون اسواق مدينة الجزائر،مرجع سابق،ص 145.

والاجتماعية،وثورة ابن الاحرش بين تمرد المحلي والانتفاضة الشعبية والى جانب معركة نافرين 1827م وكل هذه الدراسات التاريخية عن الحقبة العثمانية تتميز بالتنوع والتعدد في مواضعه وافاقه التاريخية والفكرية.

تناول البحرية الجزائرية: ظروف نشاتها وعوامل تطورها واسباب ضعفها فتطرق الى ان النواة الاولى لقوات البحرية الجزائرية تشكلت اثر الفتح الاسلامي للمغرب في الفترة قرن 7هـ وهي تشكل قوة بحرية خاصة ولها دور فعال في ابعاد الخطر عن السواحل الجزائرية ورد الهجمات الاوروبية وتتميز بنوع من الاستقلال كان لها دور في الحروب العثمانية خلال القرن 16م وفي منتصف القرن 18م عرفت البحرية الجزائرية مرحلة انكماش فشحت الغنائم وقل عدد الاسرى وتناقصت الاتاوات بعد ان كان دور البحرية يقتصر على الاعتداءات وترقب الغارات والهجمات.

وكان للبحرية الجزائرية تحت قيادة الملوك الحماديين دور فعال في ابعاد الخطر النورمان عن السواحل اذ شاركت في محاصرة حامية النورمان التي استقرت بالمهدية منذ سنة 543هـ كما هاجمت قواعدهم بالمدن الايطالية.

ومن اسباب قوة البحرية الجزائرية: تعود قوتها في العهد العثماني الى عدة اسباب منها:

1- موقع الجزائري وطبيعت سواحلها المفتوحة على اوروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط على امتداد 1200كلم.

2- الظروف الدولية الملائمة والمتمثلة في التنافس بين الدول الاوروبية وما انجز عن ذلك صراع وتوترات مثل العداوة بين فرنسوا ملك فرنسا وامبراطور شارلكان[1] (شارل 5) عامل اسبانيا وجرمانية.

---

[1]شارلكان أو كارلوس الخامس هابسبورغ) خنت، 24 فبراير – 1500 كواكوس دي يستي، 21 سبتمبر (1558 ملك إسبانيا وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

أحد أعظم الشخصيات في التاريخ الأوروبي، توّج ملكاً لإسبانيا باسم كارلوس الأول وملك إيطاليا وأرشيدوق النمسا ورأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، حكم إمبراطورية مترامية الأطراف وموزعة على ثلاث قارات، فقيل إن الشمس لا تغيب عنها.

كان كارلوس الخامس أو كما هو معروف أيضاً باسم شارلكان – أعظم ملوك القرن السادس عشر . فقد كانت مساحة أراضيه عندما كانت إمبراطوريته في ذروة مجدها أكثر إتساعاً من أراضي أي ملك سابق ، وتشمل إسبانيا وكل ممتلكاتها فيما وراء البحار في أميركاالجنوبية ، والمكسيك والشرق

3- مهارة البحارة الجزائريين وكفاءتهم الحربية ومقدرتهم القتالية العالية التي مكنتهم من تحقيق انتصارات حاسمة وعلى سبيل مثال نذكر اخوين بربروس عروج وخير الدين ودرغوث باشا وصالح رايس استخدام البحارة الجزائرين الاساليب الحربية الملائمة مثل التجاء الى الغارات المفاجئة واستعمال بنادق البرود سريعة طلقات ومدافع الخفية في هجوماتهم ومن مظاهر القوى البحرية الجزائرية في العهد العثماني في المجالات التالية: الاسطول البحري عرف تطورا ملحوظا في القرن 16-17 ثم بدا يظهر مع نهاية القرن 17 قبل ان يتلاشى نتيجة حملات اكسموث واسرى المسيحيون فقد كانوا هؤلاء الاسرى موزعين بين مصالح البابليك وسكان المدينة وجلهم كان يتوجب عليها قضاء الليل في سجون بابليك التي انشأت خصيصا لهذا الغرض منذ سنة 1607 وكان اغلب هؤلاء الاسرى يطلق سراحهم مقابل فدية معينة وبعضهم يعتنق الاسلام 8000 من اعتنقوا الاسلام منذ سنة 1634 من مجموع 35000 اسير اخذت في تناقض حتى كادت تتلاشى في القرن 18 ثم عرفت مع نهاية العهد العثماني نمو ملحوظا مع تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة انشغال اوروبا بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون قد ارتبط تجدد نشاط البحرية بجهود بحارة مشهورين في مقدمتهم الرايس حميدو 1790-1815 وعرفت البحرية الجزائرية مرحلة ضعف وانكماش منتصف القرن 18 فشحت الغنائم وقلة في عدد الاسرى وتناقصت الاتاوات بعد ان كان دور البحرية الحربية يقتصر على رد الاعتداءات وترقب الغارات والهجومات وتعود عوامل الضعف الذي لحق بالبحرية الجزائرية للاسباب التالية:

1- التقدم الصناعي والتقني الذي مكن الدول الاوروبية من تحدي القوى الجزائرية والوقوف في وجهها منذ اوساط القرن 17.

، وهولندا ، وبورغندي ، وألمانيا ، ونابولي . وكانت حياته العملية حافلة ، وحروبه ناجحة في أغلب الأحيان . هزم ملك فرنسا في بافيا وأسره سنة 1525 م ، وبعد سنتين هاجم روما ونهبها ، وأسر البابا . كما أفلت من هزيمة محققة أمام الأتراك العثمانيونبعد أن حاصرت جيوشهم عاصمة النمسا فيينا سنة 1532 م وكانوا بقيادة أقوى سلاطين آل عثمان سليمان القانوني.

وفي أواخر حياته ، تنازل كارلوس الخامس عن العرش موزعاً ملكه بين أبنه فيليب الإسباني وأخيه فرديناند، وفي نهاية الأمر أنسحب للحياة في أحد الأديرة سنة 1557 م.

2- اتفاقيات الثنائية التي أدت الجزائر على عقدها مع الدول الاوروبية والتي تعهدت فيها هذه الدول البحرية الملاحة وحق التجارة مع الجزائر مما قيد حرية النشاط البحري الجزائري والانهيار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر وباقي الاقطار الاسلامية والذي صاحبه تراجع في الحالة الصحية والحوادث والفتن والفوضى مما جعل الانظار تتحول من اهتمام بشؤون البحر، ان معالجة الشؤون الداخلية تحول النشاط البحري من هدف ديني سامي من اجل الدفاع عن الاسلام وحماية اراضيهم من العدوان الى اغراض اقتصادية بحتة طلبا للغنائم ومكاسب والبحث عن الربح.[1]

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه (تاريخ الجزائر في العهد العثماني):

جهود الاخوة بربروس في مواجهة الاسبان وتوحيد البلاد الجزائرية:

في القرن 16 كانت الظروف السائدة باقطار المشرق تاثير مباشر على تطورات الاوضاع بالبلاد الجزائرية فقد ساعد وفق النشاط البحري الاسلامي لفترة بالمياه الشرقية لمتوسط نتيجة الاتفاق العثماني البندقي (908هـ/1502م) بالاضافة الى فوز سليم بن بايزيد بالعرش العثماني وتتبعه لانصار اخيه قرقود المنافس له (915هـ/1509م) دخل كبير في تحول جماعات من المجاهدين امرهم بجزيرة جربة واصبحت لهم بعد انتقالهم الى مرسى تونس" حلف الوادي" قوة بحرية مؤلفة من حوالي الف بحار وعشر سفن ورغم تعاهدهم بامداد الحاكم الحفصي بخمس الغنائم الا انهم اصبحوا مصدر خوف لرجال الدولة الحفصية فتحولوا الى ساحل بجاية بطلب من سكانها لاعانتهم على طرد الاسبان وقد شجعهم على ذلك الامير الحفصي ليبعدهم عن عاصمته لكن عروج وجماعته لم يوفقوا في هجومهم على مدينة بجاية (918هـ/اوت 1512م) فتحولوا الى جيجل الواقعة الىالشرق منها واتخذوها قاعدة لهم (920هـ/1514م) بعد ان افتكوها بمعونة رجال القبائل من الجنوبيين الذين كانوا يحتلوها منذ مدة طويلة (658هـ/1260م) ثم اعادوا الكرة على بجاية في نفس الوقت دون نتيجة في الوقت الذي بدات فيه علاقاتهم تتور مع الامير الحفصي ابي عبد الله محمد (921هـ/1515م) فتحولوا الى مدينة الجزائر (922هـ/1516م) بطلب من اهلها

[1] ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)،مرجع سبق ذكره، ص ص 187،214.

الذين رأو في عروج وصحبه منقذين لهم من التبعية لملك اسبانيا الجديد شارلكان بعد موت فرد ناند الخامس (922هـ/1516م) على ان عروج واخاه خير الدين واصارهم تعرضوا لتامر شيخ مدينة الجزائر سالم التومي الثعالبي بعد ان فشلوا في الاستيلاء على قلعة الرباط الخيل (البنيون) الاسبانية الواقعة على احدى الجزر قبالة مدينة الجزائر والتي كانت تهدد سكان مدينة الجزائر باستمرار وقد سارع عروج الى القضاء بعد ذلك على مناوئيه واحبط غارة اسبانية بقيادة ديغودو تافارا في خريف سنة 922هـ / 1516م وبدا في عملية توجيه البلاد الجزائرية فتوجه اخوه خير الدين نحو المناطق الشرقية وجعل قاعدته دلس واستولى على مدن: القل وعنابة وقسنطينة وقد ساعده على ذلك احمد بن القاضي احد عمال الحفصيين اللذين اقره خير الدين على حكم الجهات الجبلية شرق مدينة الجزائر فجعل مركزه قلعة كوكو بجرجرة " بلاد القبائل " بينما توجه عروج نحو الغرب الجزائري فألحق شرشال وقضى على امارة تنس بعد ان هزم حكامها حميد العيد بوادي جر 623هـ/1517م واستولى على مدينتي مليانة والمدية وبسط نفوذه على مدينة الشلف وابقى اخاه اسحاق مع حامية عسكرية بقلعة بني راشد لقطع المعونة عن الاسبان بوهران بعدها توجه راسا الى تلمسان تلبية لنداء سكانها الذين استنجدوا به وبادروا الى خلع حاكمهم الزياني المتعامل مع الاسبان ابي حمو الثالث وتوليه عمه ابي زيان احمد الثاني فالحق عروج والقوة التي كانت ترافقه من انظم اليهم من الاهالي المتطوعين الهزيمة بجيش ابي حمو الثالث البالغ عدده (9) الاف رجل في صيف عام (923هـ/1517م) وعندها سارع الاسبان بارسال تعزيزات عسكرية الى تلمسان حيث تحصن عروج وجماعته ‘وبعد شهور من المقاومة بلقعة تلمسان "حصن العشور"حاول الانسحاب للالتحاق بالجزائر في ربيع عام 923هـ/1517م) لكنه اضطر الى خوض معركة غير متكافئة مع القوة الاسبانية بقيادة الماركيز دي كومارس بالوادي المالح نواحي عين تيموشنت انتهت بقتل عروج والقضاء على انصاره في الوقت الذي قضت فيه قوات الاسبان واتباع ابي حمو الثالث على الحامية التركية بقيادة اسحاق بقلعة بني راشد (923هـ/1517م).[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2، دار البصائر لنشر و التوزيع،الجزائر،2013،ص ص 25، 27.

وتناول ايضا التحاق البلاد الجزائرية بالدولة العثمانية: حيث واجه خير الدين بعد استشهاد اخوه عروج واسحاق والقضاء على قوة اليولداش وتناول كذلك من نفس الكتاب: الجهاد البحري والتحرشات الاوروبية،كان الجهاج البحري رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية التي اتخذت اثر سقوط الاندلس في اواخر القرن 15م تشكل حملة صليبية باركها البابوات بروما وزكتها الحكومات الاوروبية وتزعمتها اسبانيا الكاثوليكية التي بدات. تتشكل في شؤون الزيانيين بتلمسان والحفصين بتونس واستولى على المدن الساحلية وتتدخل في الجهات المتاحة لوهران لولا تدخل الاخوة خير الدين وعروج ومن ناصره من الاتراك والاندلسيين واهالي البلاد لتغيير الطابع الحضاري لبلاد المغرب العربي ولنفذ الاسبان مخطط " الريكو نيكيستا" وعرفت الاقطار الاسلامية شمال افريقيا نفس المصير الذي عرفته الاندلس،ومنه يعتبر الجهد البحري الجزائري الذي ينعته الاوروبيون " بالقرصنة " هو عمل شرعي وحق مشروع في الدفاع ع النفس قد اتخذ هذا الصراع البحري منذ استقرار الاتراك بالجزائر بعدا عالميا فاندرج في اطار النزاع بين القوتين العالميتين المتصارعتين للفوز بالسيادة على حوض البحر المتوسط،الذي اصبح ميدان صراع بين القوة الاسلاكي والقوة المسيحية.[1]

وتطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه: دراسات اندلسية (مظاهر التاثير الايبيري والوجود الاندلسي بالجزائر) مشاركة الاندلسيين في الدفاع عن الجزائر وتحصينها:

تناول مشاركة مهاجري الاندلس في اقرار الحكم التركي وتدعيم القوة الدفاعية للجزائر في وجه الاطماع الاسبانية والانتفاضات الداخلية،ذكر ان عروج بربروس تمكن من تشتيت قوة حاكم تنس واعوانه في معركة جرت بسهول الشلف وذلك بفضل مساعدة 500 فارس اندلسي من اهل غرناطة واراغون وبلنسية للقوة التركية المشكلة من الف جندي من المشاة والى جانب هذا استعان حكام الاتراك من حكم المدن التي اخضعوها لاول مرة بحمايات اندلسية وقد شيد الاندلسيون اغلب حصون وقلاع المدن التي استقروا بها كقلعة شرشال وبعض حصون مدينة الجزائر التي ذكر منها الحصن المقام على احدى الجزر المقابلة للمدينة والذي شيده جماعة من الاندلسيون اواخر القرن 15م واستخدموه منارا لارشاد السفن للمراقبة والاستكشاف وينسب للاندلسيين ايضا

[1] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،نفس المرجع،ص ص 150، 156.

اقامة حصن خارج باب الوادي من طرف جماعة من الثغريين للدفاع عن المدينة وكذلك تشييد بطارية تعرف بطابونة الاندلسيين بأعلى المدينة.[1]

ومن نفس الكتاب (دراسات اندلسية) تناول ناصر الدين سعيدوني الدعم العسكري والتاطير الاداري لجهاز الحكم العثماني بالجزائر: ساعد الاندلسين على تدعيم الحكم العثماني بالجزائر فقد مدوا يد المساعدة والعون للاخوين عروج وخير الدين بربروس في صراعها مع الاسبان ووقفوا بجانبهما في نزاعهما مع بقايا الادارة الحفصية والزيانية،وتناول ان حكام الجزائر من عهد خير الدين اتخذوا من الاندلسيين جنودا لحراسة ابراج مدينة الجزائر والفوا منهم فرقا عسكرية شاركت في توطيد الحكم العثماني في الاقاليم الداخلية للجزائر وكلفت جماعة اندلسية بحراسة مدينة المدية.

بعد ان تمكن خير الدين من تنحيه حاكمها محمد بن العابد والحاقها بالسلطة المركزية بمدينة الجزائر (1517م) واثناء ثورة الشيخ بوطريق باقليم الجزائر شكل الاندلسيون فرقة مؤلفة من 500 من الرماة انضمت الى قوات حاكم مليانة حسن علي عهد حسن بن خير الدين (1544م) المكلف بالقضاء على هذه الثورة،ومع تزايد الاندلسيون تاكدت مساهمتهم في الدفاع عن مدينة الجزائر فقد شارك منهم في الدفاع عن المدينة عدد كبير قدر ب 5000 شخص اثناء تعرض الجزائر بحملة شارلكان 1544م،وقد بلغ عدد المجنديين 6000 فرد من مجموع قوة الجزائر العسكرية المقدرة ب 15000 رجل هذا حسب رسالة الملك الاسباني فيليب الثاني لسفير فرنسا فورك فو بتاريخ 6 جويلة 1566،اما عن المنشاة العسكرية بمدينة الجزائر فقد كان للاندلسيين مشاركة فعلية اذ قاموا ببناء برج خارج الوادي غرب مدينة الجزائر (حصن الاندلس) واقاموا بطارية بأعلى المدينة مزودة ب 14 مدفعا عرفت ب ببطانية الاندلس (1552م)،والى جانب هذا هيأو مخازن لتحضير البارود وحفظ العتاد عرفت بدار البارود الاندلسية،يعود تاريخيها الى اواسط القرن 17م،كل هذه الخدمات العسكرية أهلت الاندلسيون ان يتولوا المناصب الادارية والخدمات الاجتماعية.[2]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،دراسات اندلسية (مظاهر التاثير الايبيري والوجود الاندلسي بالجزائر)،مرجع سبق ذكره، ص ص 20،21.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الابيري والوجود الاندلسي في الجزائر ،المرجع السابق،ص ص 128، 130.

وتناول ايضا من نفس المصدر دراسات اندلسية:

حصن المرسى الكبير في مواجهة الغزو البرتغالي،ان كان الاستيلاء النصاري على الاندلس وقدوم عدد كبير من المهاجرين الاندلسيون الى السواحل المغربية والاوسط هرما من بطش الاسبان وتعصب رجال الدين المسيحين بالجزيرة الايبيرية اثر في تحول حصن المرسى الكبير من محطة تجارية الى رباط جهاد وقاعدة هجوم على السفن المسيحية والشواطئ الاوروبية،وقد استطاع الاندلس وفي طليعتهم بحارة المرية جمع اكثر من مائة سفينة بالمرسى الكبير مكنتهم من مهاجمة النصارى الاسبان والحاق الهزيمة بهم في بعض المعارض فالحقوا خسائر كبيرة على مواصلة الجهاد البحري الذي اصبح يشكل النشاط الرئيسي للمرسى الكبير مع مطلع القرن 16م وحاول النصارى وفي مقدمتهم البرتغاليون مواجهة هذا النشاط البحري بتنظيم حملات بحرية استهدفت السواحل المغربية كانت في طليعتها حملة الملك البرتغالي جان الاول في 14 اوت 1415م،التي اسطاعت الاستيلاء على كل من وهران والمرسى الكبير.[1]

وتناول حصن المرسى الكبير يتعرض للغزو الاسباني: تابع الاسبان جهود البرتغاليين الهادفة للقضاء على النشاط البحري الاسلامي المتمركز بحصن المرسى الكبير حتى يتمكنوا من بسط سيادتهم على الحوض الغربي للمتوسط في مطلع القرن 16،ويصبح في استطاعتهم المحافظة على موضع قدم لهم بالسواحل الوهرانية المقابلة لشواطئهم فجهزوا حملة بحرية (1497م) يقيادة الدوق دومينيا سيدونيا بهدف احتلال وهران والاستلاء على حصن المرسى الكبير لكن لم تستطع ان تحقق ذلك،وقد اتخذت الحملات الاسبانية على المرسى الكبير طابع غزو منظم وهادف لبسط السيادة الاسبانية على الشواطئ الافريقية ووضع حد نهائي للنشاط البحري الاسلامي بغرب المتوسط فكان الحصن المرسى الكبير من اكثر الحصون مناعة ومن احسنها موقعا ففي 11 سبتمبر 1505م قام الاسبان بمحاصرة حصن المرسى الكبير وقصفه بالمدفعية بعد اشتباكات دامية طيلة ثلاثة ايام اضطر في نهايتها جنود الحامية المدافعة عن الحصن الى عقد هدنة مع القائد الاسباني مكنتهم من الانسحاب من

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الابيري و الوجود الاندلسي، مرجع سابق، ص ص 145، 147.

الحصن والتوجه الى وهران وقام كذلك الاسبان باطلاق الاسرى المسيحيين الذين وجدوهم بالحصن وكان عددهم 35 منهم 7 نساء بعضهم من بقايا الحملة البرتغالية الغاشمة على المرسى الكبير عام 1501م وعملو على تحويل مسجد الحصن الى كنيسة ونصب المدافع على ابراج الحصن وادخال بعض الاصلاحات على بناءات لتمكين الحامية الاسبانية من الاقامة به والدفاع عنه واستطاعت التحصينات الاسبانية وبطاريات المدفعية المنصوبة على اسوار الحصن لاحباط المحاولات المتكررة لاسترجاعه من طرف مجموع من المتطوعين من سكان جهات وهران وفرق جيش تلمسان،والى مرحلة قام بها الاستيلاء على وهران وفرض الحماية الاسبانية على مملكة تلمسان وذلك قبل ان يتوسع ليشمل بعد ذلك اغلب سواحل بلاد المغرب فقاموا بقتل 4000 من سكان وهران وتحويل مساجدها الى كنائس وتخريب بيوتها ونهب ثرواتها وطمس معالمها وبذلك اصبحت وهران والمرسى الكبير تشكل القاعدة الامامية للجيش الاسباني على السواحل المغربية.[1]

وتناول في كتابه ايضا الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي بحيث ان اضطراب نظام الحكم يتمثل بالخصوص في كثرة تعاقب الحكام وحدوث انتفاضات داخل الجيش والصراع المتجدد بين الكراغلة والاتراك هذا ما اضر بالنشاط التجاري و أدى الى اضمحلال الصناعة وضعف الزراعة،تناول ان اغلب حكام الجزائر العثمانية انتهت فترات حكمهم بالاغتيال او الاعدام او العزل وكذلك حدوث اضطراب في مناصب السلطة حدوث قلاقل وانتفاضات في صفوف الجيش اتخذت في اول الامر شكل عصيان ضد التبعية المطلقة للدولة العثمانية مثل اختيار افراد الجيش الانكشاري [2] بالجزائر لحسن قورصو حاكما للبلاد بعد موت صالح رايس ورفضهم استقبال الباشا

[1] ناصر الدين سعيدوني،دراسات اندلسية،المرجع سبق ذكره، ص ص 147،150.

[2] "إنكشارية هي جمع لكلمة" إنكشاري"، وهي عبارة تركية تتكون من كلمتين: " يني "وتعني الجديد و"جيرى " ومعناها النظام، أي النظام الجديد" يني جيري وهو المصطلح الذي أطلق على نظام الجند الجديد الذي أحدثه "السلطان أورخان "ثاني سلاطين آل عثمان 1326–1362 وكان وذلك بتوجيه من أخيه الأكبر، ووزيره الأول الصدر الأعظم،" علاء الدين "وقاضي العسكر " قرة خليل جندرلي "، الذي نصح السلطان العثماني بتكوين جيش نظامي اعتمادا على خمس غنائم الدولة من فتوحاتها بالبلاد الأوربية، لأن في ذلك ضمان لاستمرار قوة الدولة العثمانية وتوسعاتها، بعد أن اتضح عدم قدرة الفرسان على ضمان ذلك لقلة عددهم وعدم تفرغهم كليا للعمل العسكري، خاصة وأن الدولة كانت في توسع سريع

مبعوث السلطان (1555-1556) ثم تحولت هذه الانتفاضات التي قام بها الجيش الى صراع مسلح بين العناصر التركية وجماعة الكراغلة وانتهى بابعادهم – اي الكراغلة – عام 1629 ثم مالية الصراع ان اشتد داخل الجيش بين جنود البحر " الرياس " وفرق المشاة " الوجاق " بعد ان رفض الرياس استخدام الانكشاريون رفض التحاق صفوفهم حتى لا يشاركونهم غنائهم بينما قرر الانكشاريون رفض التحاق الرياس بالقوة العسكرية العاملة داخل البلاد وانتهى النزاع بابعاد الرياس من منصب الداي والوظائف الكبرى وهيمنة الوجاف على مقاليد السلطة بالبلاد.[1]

تناول من نفس الكتاب حصن المرسى الكبير من الرباط الاسلامي الى حصن الاسباني:

الى محطة عثمانية وذلك من اعطائنا فكرة عن الحصن المرسى الكبير باية من الاماكن الاستراتيجية التي لعبت دورا عسكريا خطير وعرفت احداثا تاريخية مؤثرة اذ لا يماثله في ذلك بحوض المتوسط سوى مالطة وجبل الطارق وبرزت فقد ظل طيلة تاريخه الطويل معلما عمرانيا وقاعدة بحرية ونقطة ارتكاز ومنطلق هجوم.

فقد كان يتميز بموقعا دفاعيا حصينا ونقطة ارتكاز حربية قادرة على الدفاع عن المناطق الوهرانية ومهاجمة السواحل الاوروبية المقابلة اذ من الصعب التحكم فيه من طرف اية قوة اجنبية مهاجمة ومن السهل الدفاع عنه واتخاذه نقطة انطلاق لاي هجوم بحري او توسع بري،وهذا ما اشار اليه تقرير اللجنة الافريقية الذي حرره دوفال داي 1832م واشاد بموقع حصن المرسى الكبير بتاريخ مدينة وهران والمناطق المجاورة لها منذ العصور القديمة حيث كان يعرف بالمرسى الكبير تميز له اما عن عمارة وهندسة وحصن المرسى الكبير فهو عبارة عن مدينة صغيرة تحيط بالقلعة الاسلامية المعروفة بالقصبة والتي يعود بناؤها الى العهد المريني وتطورت بفعل الجهاد البحري من مركز بحري الى حصن عسكري وقاعدة حربية،وقد عرفت في اواخر القرن 16 توسعا جعلها قادرة على ايواء ما لا يقل عن 1800 جندي منهم 300 من الرماة و 1500 من

[1] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سبق ذكره،ص ص 15، 153.

النشأة وقد شيد حصن صغير يعرف بحصن الملخص وكان يشكر واجهة دفاعية ترد الهجمات عن المرسى الكبير.[1]

وتكلم ايضا في كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني،عن حملة امبراطور شرلكان على الجزائر: بحيث اشتهر حسن اغا بتصديه لحملة الامبراطور شارلكان في الخريف عام (948 هـ/ 1541م) التي عدت من المواجهات الحاسمة في تاريخ المغرب العربي الحديث ومن الانتصارات العثمانية المدوية بغرب المتوسط،فقد عزم الامبراطور شارلكان على مهاجمة الجزائر وتحطيم قوتها البحرية انتقاما من الغارات خير الدين على السواحل الايطالية واسبانيا وردا على سقوط قلعة البنيون فضلا على انه كان يهدف من وراء مهاجمة مدينة الجزائر الى تخفيف الضغط على املاك الامبراطورية بوسط اوروبا والتي كانت تتعرض لمهاجمات جيوش السلطان سليمان القانوني وقد مهد شارلكان لخطته بالاتصال بخير الدين (947هـ/ 1940م) عله يجد منفذا لاستدراجه والتعامل معه كما قام بتفاوض سريا مع حسن اغا خليفة خير الدين عن طريق حاكم وهران الاسباني الكونت دا لكودات لكنه لم يوفق في مسعاه فجند لهجومه قوات بحرية ساهم فيها بالعتاد والرجال الكال من البابا بول الثالث والمدن الايطالية وكذلك حاكم صقلية وفرسان مالطة وانضم اليها العديد من المتطوعين اوروبيين وبعد 5 سنوات من استعداد توجه امبراطور شارلكان الى الجزائر على راس قوة بحرية تقدر ب 412 سفينة وحوالي 27000 مقاتل على راسهم اندري دوريا والدوق البا وبعد ان نزل الجند الاسباني الى الساحل تقدم لمحاصرة مدينة الجزائر وعسكر شارلكان في اعالي كدية الصابون المعروفة اليوم بحصن الامبراطور لكنه واجهة خارج اسوار المدينة حسن اغا حاكم الجزائر والحامية التركية والمتطوعين من الاهالي الذين بلغ عددهم حوالي 9000 محارب مما ادى الى تعثر الهجوم الاسباني في اول مراحله وشاع الاضطراب في صفوف المهاجمين بعد ان حطمت العواصف البحرية جزء منه واتلفت كميات كبيرة من العتاد والمؤن وعندها تشجع المدافعون في مقدمتهم حسن اغا والحامية التركية على التصدي للفرق الاسبانية والحاق الخسائر الفادحة بها فاضطر الاسبان والحاق

[1]ناصر الدين سعيدوني ،دراسات اندلسية مظاهر التأثير الابيري الوجود والاندلسي بالجزائر،مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 142.

الخسائر الفادحة بها فاضطر الاسبان الى التراجع منهزمين بجيش يقدر بثلاثين الف رجل نحو مستغانم (958هـ/1551م)فوجه له حسن بن خير الدين قوة انكشارية بقيادة حسن قورصو الحقت الهزيمة به بنواحي شلف.[1]

تناول كذلك معركة نافرين 1827، على انها دارت بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية (فرنسا، بريطانيا،روسيا،النمسا) وقد زادت حدة هذا الصراع بين عالمي السلامي (العثمانية) والاوروبية (المسيحية) مع ضعف الدولة العثمانية وتقهقرها العسكري والانكماش الاقتصادي وجمودها الاجتماعي وركودها الثقافي وفي وقت تعاظمت فيه قوة الدول الاوروبية المندفعة بالطموح السياسي وبالروح الاجتماعية والرقي الثقافي الذي احرزت عليه في نهضتها المعاصرة وكذلك تناول ان الجزائر كان لها دور بارزفي هذه المعركة وكانت تحت حكم الداي حسين باشا بمشاركتها في هذه المواجهة البحرية بخيرة بحارتها وافضل سفنها،رغم حاجتها الملحة اليها وقد برهنة على مدة ايمانها بالمصير الواحد والعمل المشترك بين الاقطار الاسلامية التي كانت تتربص بها القوة الاوروبية 1830م بداية لهذا المخطط الاستعماري الذي كانت نافرين احدى مراحله الاولى.

وقد اسفرت باعتبارها احدى حلقات التقهقر العثماني في البلقان،على نتائج بالغة الاهمية لتطور الاحداث في الربع الاول من القرن 19م: كانت معركة نافرين فرصة سانحة لروسيا القيصرية لتحقيق مشروعها التوسعي على حساب الدول العثمانية اذ بادر القيصر نيقولا الاول بنقض معاهدة اكرمان بحجة مهاجمة السفن العثمانية للقطع الروسية في معركة نافرين ،وكذلك ساعدت معركة نافرين على استفحال المد القوي بالبلقان والى جانب هذا ادت معركة نافرين الى تفكك الحلف المقدس بين الدول الاوروبية الذي اقر في مؤتمر فيينا (1815م) واصبح اساس السياسة الاوروبية والذي كان يهدف الى تجسيد روح الاخوة المسيحية وتحقيق التالف الدولي القائم على توازن القوى واحترام الشرعية الدولية وكان لمعركة نافرين اثرا سلبي على الجزائر،وذلك ان

[1] ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق ذكره، ص ص 31، 38.

الجزائر انذاك معرضة للخطر الاوروبي وفي اشد الحاجة الى كل قوتها البحرية للتصدي للاعتداءات وتقف في وجه التحرشات.[1]

تطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه القول الاوسط الى:

جهود الداي شعبان[2] في فتح وهرانفي اواخر القرن 11 حاصرها العالم الفقيه الشجاع الوحيد السيد شعبان باي احد اتراك الانجاد صاحب ايام مازونة وغيرها من شرقي المغرب الاوسط فامتنعت عليه وشمست اي لم تنقد له من شمست له الدابة اذا ابت الانقياد وقد دارت بينه وبين الكفرة حروب يشيب منها الرضيع والكثرة ،اليوم الذي استشهد فيه فزحفوا له في زهاء اربعة الاف اكثرهم رجال،فاقتتلوا قبلة برج العين قتالا شديدا ثم هزمهم وهو امام جيشه المنصور كالاسد،حتى رماه رجل من العرب الداخلين في سلك الكفرة فقتله عام ثمانية وتسعين والف رحمه الله.[3]

[1]ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية دراسات وتاريخ في الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق، ص ص 351، 353.

[2] **شعبان باي** هو باي قسنطينة وحاكم بايلك الشرق ضمن أيالة الجزائر في العهد العثماني .امتد حكمه بين سنتي 1688 و1692 ليخلفه فيما بعد علي خوجة باي

[3]ناصر الدين سعيدوني،القول الاوسط، ط2،دار البصائر الجديدة لنشر والتوزيع،الجزائر،2012 ،ص ص 66-67.

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية والحياة الثقافية

الحياة الإجتماعية

1/- الوسط الطبيعي والإستقرار البشري في أوطان دار السلطان

2/- النظام القضائي

3/- الحياة الإجتماعية بريف إقليم مدينة الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي

4/- سياسة الحكام وموقفهم من الأهالي

5/- الوضع الإجتماعي للجالية الأندلسية في الجزائر

الحياة الثقافية

1/- طبيعة الكتابة التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر

2/- الحياة الثقافية في الدولة العثمانية

3/- وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية

4/- المؤسسات التعليمية في العهد العثماني

الحياة الاجتماعية:

عند إلتحاق الجزائر بالدولة العثمانية ،عرفت توافد كبيرا من مختلف الأعراق والأجناس، مما أعطاها طابعا خاصا ،ومن بين هذه الفئات (أتراك، كراغلة، البربر... الخ)، وقد أهتم في هذا الجانب بمعالجة العديد من المواضيع المتنوعة عن الفترة العثمانية، وهذا وما نبرزه من خلال ما جاء في كتاباته التاريخية.

تناول المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتابه :الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني (1791-1830) :تطرق فيه لمعالجة الجانب الأجتماعي للاقليم المركزي للجزائر في العهد العثماني، المعروف بدار السلطان خلال الفترة الاخيرة من العهد العثماني (1791- 1830).

تناول فيه الوسط الطبيعي والأستقرار البشري في أوطان دار السلطان، من كل جوانبه، والتضاريس وبفحوص المدن وتوزيع السكان بالفحوص ومختلف المواقع التي تشكلها، والى جانب التعرف على الحياة اليومية ووضعية البنية الأجتماعية بمختلف تشكيلاتها (الاسرة ؛الجماعة، والقبيلة). تطرق الى الأوطان على أنها تشكل أوطان دار السلطان وسطا بشريا ومجالا زراعيا ملائما، وهي تظم أغلب أحواش البايليك ،أو الملاك الخواص وتسكنها مجموعات العمال الزراعة(الخماس) ،وجماعات قبائل الرعية أما عن البنية و التضاريس تتألففحوص مدينة الجزائر من 3 مجالات مختلفة، من حيث البنية و التضاريس (كتلة بوزريعة الجبلية 407م) بطون اودية مدينة الجزائر، تلال مدينة الجزائر.

أما عن المناخ والمياه تتمتع كل الجهات الساحلية من أقليم مناخ بحري معتدل الى حد كبير، ويكون صيفا حارا نسبيا أما الشتاء فيكون لطيفا ،أما الرياح فتتغلب عليها الرياح الغربية في الشتاء ،التي تهب من أكتوبر الى أفريل، وهي رياح دافئة محملة بالرطوبة وفي الصيف تحول الظروف المحلية الرياح الى شمالية وشمالية شرقية.

أما الإستقرار البشري في قيادات الأطلس تسكن المجال الطبيعي للقيادات، و الممثل في الأطلس المتيجي، مجموعات قبلية تصنفها مصادر القرن 19 ،والقبائل رغم أن أغلبها لا يتكلم اللغة البربرية وتتميز هذه القبائل عن غيرها بحجمها الكبير الذي يجعلها تشكل في بعض الأحيان أطر وادارية تعرف بأوطان القيادات وتصنف هذه

القبائل من الغرب الى الشرق مثل بني مناد، بوحلوان، صومالة، موزاية بني صالح بني مسعود... الخ.[1]

وقد تكلم المؤرخ على النظام القضائي، بحيث كان النظام القضائي للجزائر في العهد العثماني ،انعكاس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ،وتأثير على موقف الأرياف من السلطة ،وصلة الحكام برجال الدين فرغم كون النظام القضائي كان يستمد تشريعات ويعتمده في النصوص على الشريعة الإسلامية ،الا أنه كان يصف بثنائية الهيكل والأحكام القضائية، فهناك القاضي المالكي والحنفي وهناك مفتي مالكي بجانب المفتي الأكبر الحنفي ،فاذا كان الأمر يتعلق بالأتراك والكراغلة وبعض الحضر تستمد الأحكام من المذهب الحنفي، أما الذي كانت القضايا تخص الطوائف الأخرى من السكان فيعود في ذلك الى أحكام المذهب المالكي ،ومع قلة اتباع المذهب الحنفي فان الأسبقية غالبا ما كانت تعطي للقاضي او المفتي الحنفي ،الذي يعرف في الوثائق الرسمية بشيخ الإسلام ،ويعتبر الشخصية الدينية الأولى بالبلاد وذلك لكون الطائفة التركية الى هذا المذهب.

وتبرز ثنائية الهياكل القضائية أيضا في كون الجهاز القضائي المنظم، والتابع للبايليك يكاد يقتصر على المدن وبعض المناطق الخاضعة، بينما المناطق الجبلية والجهات النائية أو الممتنعة على أحكام يعود أمر القضاء فيها الى شيوخها ومرابطيها. وأهل الراي منها كما تنعكس هذه الثنائية في استقلال كل نحلة دينية او طائفة مذهبية أو مهنية بمحاكمها الخاصة ،فاليهود يتولى أمر القضاء بينهم أحبارهم ومقدموهم والنصارى لهم محاكمهم الخاصة بهم ولا يعودون في أحكامهم الى القوانين المعمول بها في البلاد ،الا أذا تعلق الأمر بالمخلفات التي تحدث بينهم وبين المسلمين، وهذا ما سمح للقناصل ورجال الدين المسيحيين ،ونظرا لكون النظام القضائي كان يقتصر على المسائل الدينية والقضايا المدنية الصرفة ،فان الحكام لم يروا مانعا من السماح لبعض الحضر وكراغلة بتولي مناصب القضائية، التي لم يكونوا يتقاضون عليها أجور محددة وهذا ما ساعد على انتشار الرشوة، ودفع ببعض القضاة الى الإنحراف وفي بعض

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بأقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 23، 114.

الاحيان بعد أن ضاقت بهم سبل العيش، ولم يلقوا العناية اللائقة من الحكام مثل بقية الموظفين الأخرين، فالقاضي لم يكن يسمح له الا بأخذ موزونة واحدة مقابل كل وثيقة يصدرها، والعادل وهو مساعدة لا ينال الا بدقة شك واحد نظير تحريره تلك الوثيقة، وقد أضطرت هذه الوضعية التي كان يعشها رجال القضاء، أنذاك بعض القضاة الى مجاراة الحكام وأصدار أحكام تتماشى مع رغباتهم.[1]

تكلم ناصر الدين سعيدوني في كتابه قانون الأسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/1695- 1705م:أن مدينة الجزائر عرفت كغيرها من المدن الاسلامية في مختلف الفترات الاسلامية خاصة في العهد العثماني، انتشار أوبئة بمختلف أنواعها سواءا في شكل إسهال يصيب معدة أو أمعاء أو بثور جلدية أو نزلات صدرية... الخ فهي تسبب هلاك عدد كبير من السكان، وألحق أضرار فادحة بالحياة الإقتصادية وكذلك أنتشار الوباء على عهد يوسف[2] باشا سنة 1047هـ/1637م ،وظهور الوباء المسمى بالحبوب الصغرى في عام 1073هـ-1662م، وكذلك في عهد كل من داي محمد التريكي سنة 1088هـ/1677م ،والداي مصطفى باشا سنة 1101هـ/ 1989م وداي محمد علج 1109هـ/1697م ،وداي بابا حسن قارة بغلي 1112هـ/1700م والداي ابراهيم باشا سنة 1153هـ/ 1740م، وقد عرف بوباء الحبوب العصر بعد انتقال وباء حبوب للجزائر من بلاد مغرب الأقصى على العهد الداي محمد عثمان في شهر رجب من عام 1660هـ/1750م ،الى جانب قائمة من الأحداث التي وقعت في العهد العثماني، مثل ظهور الطاعون وانتشار الوباء مثل الحبوب في عهد كل من صالح رايس 960هـ/1962م، وأحمد أعراب 979هـ/1551م أثناء قدوم الأندلسيين

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 121، 127.

[2] يوسف باشا القرمانلي: (1838 - 1766) (المعروف ب يوسف باشا أو باشا طرابلس (1832- 1795) وهو أشهر شخصية في سلالة القر مانلي التي حكمت) طرابلس (في ليبيا الحالية .(1835 - 1711) وعرف باعتباره أول رئيس دولة يعلن الحرب على الولايات المتحدة المستقلة حديثا في حرب استمرت بين عامي (1801 - 1805)

عام 1584 ،وظهور الوباء المعروف الزوخباو سنة 1010هـ/1601م ،ظهور الوباء بالزيبا بمدينة الجزائر عدة مرات.[1]

وتكلم بالإضافة عن الأحداث الطبيعة كالحرائق والصواعق والكسوف، مثل احتراق مصنع البارود المعروف بدار الحاج 1000هـ/ 1591م، ونشوب حريق جامع كتشاوة 1027هـ/1617م، ونشوب حريق في مصنع البارود المعروف بدار الترك للحريق 1084هـ/1673م،ونشوب حريق في مصنع البارود في عهد الدار شعبان 1602هـ/1690م ،وقع كسوف الشمس في عهد الداي شعبان 1102هـ/1690م ،و كسوف في عهد الداي محمد خوجة الخيل يوم الجمعة في شهر ذي الحجة من عام 1100هـ/1688م.[2]

وتناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830) :تناول فيه عرضا مفصلا عن أطار الحياة الإجتماعية فالتحكم في الحياة الإجتماعية بريف إقليم مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي على مستوى الفرد والأسرة الظروف الإجتماعية والضرورات الإقتصادية والإجتماعية المادية والمعنوية، مثل الأكل والملبس والعدالة والتعليم ،كما ان هذه الحياة يطبعها ويوجهها الدور الكبير الذي كان يضطلع به المرابطون، ومؤسسة الزوايا في تأطير المجتمع الريفي، والى جانب تنظيم السكان الارياف من (جماعة وفرقة وقبيلة)، وكذلك تطرق الى دور ومكانة كل منها في مختلف جهات دار السلطان، وقد كان تصنيف أخر أفرزته طبيعة علاقات السكان فيما بينهم وبالسلطة المركزية :فينقسمون الى رعية خاضعة لإدارة البايليك ومخزن متعامل ومتحالف ومتعاون معها وقبائل شبه مستقلة، والى جانب أنه ذكر ثلاثة أنماط من السكن وهي: خيمة الرعاة المتنقلين،وكوخ الخماسين المزارعين وبيت الفلاحين المستقرين (الدار)،كما توجد بالأحواش بيوت الحضر أو ملكيات البايليك.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، قانون الأسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/1695- 1705م، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 139، 140.

[2] ناصر الدين سعيدوني، قانون الأسواق مدينة الجزائر، المرجع نفسه، ص ص 140، 141.

[3] ناصر الدين سيعدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، المرجع السابق، ص ص 351، 363.

ومن نفس المرجع الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني (1791، 1830):تناول ناصر الدين سعيدوني الوضع الصحي، وظروف النظافة السائدة، وكيفية تعامل السكان مع الامراض، وطرق علاجها .

ومن الأمراض انتشارا بأرياف دار السلطان داء البثع (الاسقربوط) ،وانتشار الحمى في الأماكن النقية بالأوطان، وخلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني، شهد اقليم مدينة الجزائر ثلاث موجات متتالية من الاوبئة الحادة ،فسببت هذه الموجات خسائر جسيمة في الارواح بالمدن والارياف مع تفاوت في حدتها،أولهما كانت الأكثر فتكا فيما لم تسبب الثانية وفيات كثيرة ،وتفصل بين موجات الوباء ثلاث فترات، هدوء تتروح مدتها بين خمسة واثني عشر سنة، ويتضح أن الأوبئة كانت بمثابة عامل حاسم مؤثر على الوضع الديمغرافي بدار السلطان، وان كان من الصعب تحديد كل اثارها الاقتصادية والإجتماعية، ويمكن تصنيف الأمراض المعروفة بإقليم مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي الى مجموعتين: مجموعة تظم الأمراض الإعتيادية التي لا تشكل خطرا كبيرا من قبيل الحمى التي تنتشر من وقت لأخر، أما المجموعة الثانية الأمراض المعدية، مثل الكوليرا والطاعون الذين ينتشرون بشكل دوري وبحدة كبيرة.[1]

وفي كتاب تاريخ الجزائر في العهد العثماني: تناول ناصر الدين سعيدوني سياسة الحكام وموقفهم من الأهالي: تميزت في الفترة الأولى التي أستغرقت القرن 16 ونصف القرن 17 ،بعدم تدخل في شؤون سكان الداخلية والاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا يقدمون بالنيابة عن السكان، ما كان يفرضه البايليك من مطالب مخزية وضرائب متنوعة مقابل تمتعهم بتأييد الحكام ونيلهم العطايا والترضيات، ويعود السبب في تحقيق الضغط عن الأرياف الى أعتماد الدولة في سد حاجياتهم ،على ما يوفره الجهاد البحري من غنائم وما يتطلبه من أتاوات ،لقد اتخذت سياسة حكام الأتراك أتجاه سكان الأرياف عدة مظاهر: منها تجريد الحملات العسكرية، قصد إستخلاص الضرائب ومعاقبة الممتنعيين عن أداء مطالب مخزنية، محاولة الحد من نفوذ رجال

[1] ناصر الدين سعيدوني، نفسه المرجع، ص ص 435، 439.

الدين ،بالإضافة الى عدم مراعاة وظروف السكان وتجريد الحملات ضدهم، تفتيت تكتلات القبيلة الكبرى تشجيع روح العداء بين القبائل.[1]

تطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه دراسات أندلسية (مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر): الى تناول الوضع الإجتماعي للجالية الأندلسية بالجزائر على أنها أصبحت تشك عنصرا بشريا له تأثيره في مختلف مجالات الحياة ،واهميته التي اكتسبها بين الحكام وباقي، تتميز عن غيرها من طوائف المجتمع بخصائص مميزة نلخصها في النقاط التالية:

1- كانت الجالية الأندلسية أكثر ثقافة وتطورا ونشاطا من باقي السكان الاخرين، بفعل البيئة التي يعشيونها بالأندلس والظروف التي اضطرتهم الى مغادرة مواطنهم والتحدي الذي عرفوه في محنتهم وتشردهم.

2- أصبح أفراد الجالية الأندلسية يشكلون برجوازية المدن الساحلية، التي لم تكن موجودة قبل حلولهم بالبلاد بعد ان ركزوا كل نشاطهم على احتكار بعض الصناعات والمهن و ممارسة التجارة، وكان هدفهم الرئيسي ليس السعي لاكتساب النفوذ السياسي والوصول الى المناصب العليا بالدولة ،وأنما الرغبة في تنمية ثرواتهم واستغلال املاكهم واستثمار مزارعهم.

3- واتصفت الجالية الأندلسية بالجزائر برقة الذوق في المأكل والملبس والمتاع،

بحيث اصبحوا يتميزون بأسلوب معيشتهم الراقي وطريقة تعاملهم المتحضرة ونوعية الفن ونمط العمارة التي توارثوها عن أسلافهم بالأندلس، وتميزت الطائفة الأندلسية بلهجتها العربية التي كانت شائعة بغرناطة وحواضر الأندلس الأخرى، وقد تأثرت بها جماعة الحضر بالمدن الكبرى مثل تلمسان والجزائر وبجاية وقد صاحبت الهجرة الأندلسية بالجزائر، قدوم جماعات كبيرة من اليهود الذين أستقروا بالحواضر الكبرى وأصبحوا يشكلون جماعة متميزة تمارس التجارة وتشتغل بالمهن اليدوية ذات المردود

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 142، 149.

المرتفع ،وأهم هذه الجماعات اليهودية ذات الأصل الأندلسي تلك التي استوطنت الجزائر العاصمة وتلمسان.[1]

ومن نفس الكتاب تاريخ الجزائر في العهد العثماني، تناول ناصر الدين سعيدوني موقف السكان من حكم الدايات والباشوات أنه كان لهذا الموقف أنعكاس على وضعية الإدارية المحلية اتخذ في مجمله طابعا عدائيا لاسيما في الارياف ،حيث انتهج الدايات سياسية تقوم على استعمال القوة العسكرية في استخلاص الضرائب،و في اخضاع السكان الذين ظلوا ممتنعين عن سلطتهم ،وقد كان الحكام مدفوعين في ذلك لحاجتهم الى المزيد من المداخيل بعد أن قلت المغانم وزادت حاجات الموظفين وفي مطلع كل فصل ربيع أو فصل الخريف، تؤلف فرق من المنشاة اليولداش ومن جماعات الفرسان (المخزن)، بقيادة البايات حكام المقاطعات وبتدعيم عسكري من (اغا العرب)، وتتوجه من مراكز البايليك (قسنطينة، المدية، معسكر، وهران) وبعد أن تنظم الى هذه القوة العسكرية حاميات مدينة الجزائر " النوبة "، تتجه نحو المناطق الداخلية حيث تفرض الجباية على القبائل الخاضعة للقياد وتشن الغارات على القبائل الممتنعة او المتمردة، هذا ما دفع بالرعية الخاضعة للقياد والشيوخ المعينين من طرف البايات أو أغا العرب الى دفع الجباية وأعلان العصيان والقيام بحركات التمرد ،وشلمت مع مطلع القرن 19م جميع أنحاء البلاد الجزائرية.[2]

وتناول من نفس الكتاب تاريخ الجزائر في العهد العثماني: البنية الإجتماعية بالمدن والأرياف ،حيث أتصف الوضع الإجتماعي للجزائر أثناء العهد العثماني بتمايز السكان حسب نمط معيشتهم، وأسلوب حياتهم وأختلاف مصادر رزقهم وطبيعة العلاقاتهم بالحكام، وهذا ما يساعد على تصنيفهم الى عدة طوائف وجماعات:

- سكان المدن: من أهم المجموعات السكانية والأقليات العراقية بالمدن هي:

✓ الأقلية التركية :وتتشكل في أغلبها من الجنود الأتراك والإنكشارية الذين كانوا يستقرون في حصون وثكنات مدينة الجزائرأو يتوزعون على حاميات المدن، ومن أهم

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي في الجزائر، ط2، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 24، 27.

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 87، 92.

هذه الحصون التي كان يقيموا بها الجنود الأتراك حصن القصبة وبرج النجمة الجديد وبطارية الباب الجديد وبطارية سيدي رمضان ،أما خارج مدينة الجزائر تتوزع العناصر التركية على الحاميات التي بلغ عددها 15 حامية، موزعة على 71 سفرة منها 10 سفرات بوهران و5 سفرات في كل من المدن التالية: قسنطينة، عنابة، تبسة، بسكرة، بجاية ن و3 سفرات في المراكز التالية: مرسة الذبان الجزائر وساباو و بوقي وسوق حمزة (البويرة) وسور الغزلان والقل وزمورة.

✓ جماعة الكراغلة: تكونت هذه الجماعة نتيجة تزواج أفراد الجيش التركي الأنكشاري بنساء البلاد ،وظهرت الأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية وهي الجزائر، تلمسان، معسكر، ونجد الكراغلة احتلوا المرتبة الثانية في السلم الأجتماعي، صلتهم بالأتراك وعلاقتهم بالأهالي، فأصبحوا بعد فترة قصيرة من الوجود التركي بالجزائر، ورغم تزايد قوتهم في أخر العهد العثماني لم يعرفوا كيف يقومون بالدور المنتظر منهم باعتبارهم طبقة وسطى تقرب الحاكم من المحكوم.

✓ طبقة الحضر: تشكل " البلدية " من المجموعات السكانية القاطنة بالمدن، والتي تعود أصولها الى الفترة الأسلامية ،وما أنظم اليها من أندلسيين وأشراف وقد تميزوا بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة وبوضعهم الأجتماعي المميز، وكذلك مجموعة البرانية والجالية اليهودية، الدخلاء.[1]

– سكان الأرياف: يؤلف سكان الأرياف غالبية سكان الايالة الجزائرية ،أذا كانت تزيد نسبتهم العددية على 95%من مجموع السكان، ويمكن تصنيفهم حسب صلتهم بالحكام وعلاقتهم ببعضهم وطريقة حياتهم كالتالي: سكان متعاوننون (قبائل المخزن)، سكان خاضعون (قبائل الرعية)، سكان متحالفون (الأحلاف)، سكان ممتنعون (في المناطق النائية والجبال).

وبالإضافة إلى جانب هذا تناول الكاتب ناصر الدين سعيدوني:مميزات الوضع الإجتماعي في المدن والأرياف: على أنه يتميز الوضع الأجتماعي بالجزائر في العهد العثماني بقلة سكان الحواضر بالنسبة الى سكان الأرياف ،بحيث أن سكان المدن لم يكن يتجاوز استناد الى اغلب الروايات 5% من مجموع السكان ،بينما الغالبية الساحقة

[1] ، نفسه، ص ص 215، 244.

وهي 95% من السكان كانت تعيش في البوادي والأرياف، وحتى هذه النسبة الضئيلة من سكان المدن لم تكن موزعة توزيعا عادلا بين مختلف أنحاء البلاد والى جانب هذا أتخذ المجتمع الجزائري في العهد العثماني تركيبا هرميا من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية، كان على راس هذا الهرم الطائفة التركية ضئيلة العدد وكثيرة الامتيازات ثم تليها جماعة الكراغلة التي اسندت لها المناصب المتوسطة الأهمية ،بعدها تاتي طبقة الحضر بما فيها الأندلسيون وأشراف والأعيان الذي تولوا المناصب الدينية والتعليمية واشتغلوا بالحرف والمهن المختلفة، ويلحق بهذه الطبقة الجاليات اليهودية وفي أخر الهرم نجد جماعات البرانية المحرومة من الأمتيازات ،رغم قيامها بالأعمال الشاقة ومهن متواضعة ،أما البناء الأجتماعي للأرياف فهؤلاء يختلف كثيرا عن أوضاع المدن وأن كانت تتحكم فيه نوعية العلاقة مع الحكام واذ تحتل الصدارة في مجتمع الأرياف قبائل المخزن ،بينما قبائل الرعية ظلت في أخر السلم الأجتماعي،أما في وسط السلم الأجتماعي فتحتله القبائل الحليفة ويتحكم في الوضع الأجتماعي، عاملان رئيسيان هما القوة العسكرية والقوة المالية.[1]

وفي كتاب ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني) تناول ناصر الدين سعيدوني:

الشبكة المائية في العهد العثماني : بفحص مدينة الجزائر في القرن 10-13هـ/16-19م، قدم لنا نموذجا ملائما و مثالا حيا لما يمكن أن تنتهي اليه الدراسات التاريخية ذات طابع أثري، فقد كانت تستعمل الوثائق التاريخية لاعطاء صورة واضحة عن المعالم العمرانية ،مندثرة بغية التعرف على مستوى المعارف والتقنيات الخاصة باستغلال المياه الطبيعية أو أستعمالها في الراي ،وكانت طبيعة التضاريس وكمية الأمطار السنوية تتحكم في الشبكة المائية ،وتتوزع مصادر المياه بفحص مدينة الجزائر على كل من الأودية والينابيع والأبار المنتشرة على سفوح جبل بوزريعة أو الواقعة بمرتفعات وبطون أودية الساحل المتصلة به:

1- الأودية: وادي المغسل، وادي كنيسا، وادي طارقة، وادي بني ميزاب، وادي كرمة.

[1] مرجع سابق، ص ص 245، 262.

2- الينابيع والعيون الطبيعية: عيون سخاخنة، عيون الحامة، عيون حاج دجاجة، عين سليمان، عيون القناصل، عين مصطفى باشا الازرق.

وفي القرن 16-19: توفرت في الجزائر في العهد العثماني شبكة من المواصلات كانت تكون مكتملة من حيث أنتشار، كانت تصل جل المراكز العثمانية تربط أغلب الجهات وتضمن أنتقال الأشخاص والقوافل، وساهم في تصريف المنتوجات الفلاحية وايصال الحاجات المعيشية للسكان رغمأن هذه الشبكة لم تعرف تقنيات مستخدمة في وسائل النقل في اوروبا من حيث بناء الطرق والجسور ونوعية العربات، ويمكن تصنيف الطرق في الجزائر في العهد العثماني، الى طولية ذات أتجاه أفقي شرق وغرب وعرضية ذات أتجاه راسية (شمال التل وجنوب الصحراء)، يتضح أن شبكة المواصلات في العهد العثماني: تشكل احدى الدلالات الأقتصادية والأجتماعية فهي تحدد طبيعة التنظيمات الاقتصادية والادارية وتتحكم في التبادل التجاري والاتصال مع اقطار المغرب والمشرق وبفصل هذه المواصلات انحصر مجال العمران، وما يتصل به من طرق في العهد العثماني.[1]

وتكلم أيضا في كتابه ورقات جزائرية: الى دراسة وضعية عشائر المخزن الأجتماعية في العهد العثماني،أعتبر عشائر المخزن وسيلة الفعالية وتمثل الصخور الأساسي الذي ترتكز عليه سياسة الاتراك مع باقي سكان الايالة الجزائرية ،تلك السياسة التي كانت تهدف اساسا الى فرض النفوذ التركي وبسط الموقع الاستراتيجي الهام، فنظام الملكية الذي عرفته عشائر المخزن كان يعتبر الدعامة التي كانت تقوم عليها الصفة الاقطاعية، التي اكتسبها عشائر المخزن وذكر أن الأراضي التي كانت تستقر عليها عشائر المخزن وتباشر عليها نشاطها الزراعي كانت تعرف عادة باسم المشاتي ،جمع مشتى كانت لا تباع ولا تشترى، وذلك لكونها تابعة للدولة وداخلة ضمن أملاك البايليك وأن وضعية قبائل المخزن الأجتماعية ساهمت بصورة فعالة في تعميم الصفة الاقطاعية للمجتمع الريفي الجزائر العثمانية انذاك، وقد وصف بأنه فترة الأقطاع قامت

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 375، 379.

أثنائها عشائر المخزن بدور الطابور الخامس والدركي المتنقل، والعين الساهرة على مصالح رجال البايليك بالريف الجزائري طيلة الفترة العثمانية (1517-1830).[1]

ومن نفس المرجع السابق تناول ناصر الدين سعيدوني:أن الحياة الأجتماعية بفحص مدينة الجزائر كانت تتأثر بعدة عوامل مختلفة ،منها الوسط الطبيعي والعنصر البشري، والتنظيم الاداري وطبيعة الملكية ونوعية الانتاج، فمن حيث الوسط الطبيعي كان فحص الجزائر يتوفر على كل الشروط المساعدة على الاستقرار البشري ،والتطور الزراعي فالمناخ به صحي رطب معتدل، عكس سهل متيجة الذي ترتفع فيه نسبة الرطوبة وتنتشر به المستنقعات حيث يكثر الذباب، ويتسبب في اصابة السكان بحمى المستنقعات.

وأهم ميزة طبيعية لفحص مدينة الجزائر: هي ثروته المائية الضخمة التي تسد حاجة مدينة الجزائر من المياه،وتوفر السقي الضروري للحدائق والبساتين الفحص، وبالاضافة الى بعض الأودية الطبيعية :وداي المغاسل، وادي كنيس، وادي الاكحل.

أما العنصر البشري:أعتبر عاملا مؤثرا على أوضاع الفحص الأجتماعية والأقتصادية، فهو يتصف بتعدد طوائفه واختلاف أصوله فهناك بعض الأفراد من الأتراك، وجماعات الكراغلة ،والحضر ،وبعض النصارى ،وهناك جماعات من العمال الريفيين ينتسبون الى قبائل متيجة او عشائر جرجرة يتولون خدمة الأرض، ويعرفون بالبحارين أو الخماسين.

ويخضع سكان الفحص ،الى سلطة أغا العرب (اغا الصبايحية)،المتحكم في قيادات الساحل وأوطان متيجة وينوب عنه في المحافظة على النظام وتطبيق الأحكام موظف صغير يعرف بقائد الفحص ،أوكلت صلاحية القيام بتنفيذ عمليات العزل والتغريم ،وتصفية التركات، ومراقبة المقابر، وهذا ما أعطى الى فحص الجزائر وضعا اداريا خاصا به يميزه عن بقية أقاليم الايالة الجزائرية.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني) ،المرجع السابق، ص ص 503، 516.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، المرجع السابق، ص ص 368، 372.

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه دراسات اندلسية (مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر):التأثير على البنية الاجتماعية لمدينة الجزائر،أن الأندلسيون ظلوا بمدينة الجزائر يعتبرون أنفسهم في دار هجرة مؤقتة، فلم يختلطوا بغيرهم من السكان وقد عزز هذا الشعور تشبثهم بأصولهم وأعتدادهم بنسهم فتحفظوا في علاقاتهم حتى مع الحكام. ولم يقبلوا مصاهرة الأسرة العريقة ،هذا ما جعلهم شريحة اجتماعية متماسكة، يحتكر افرادها المناصب الادارية والوظائف الاجتماعية المهمة التي لم يشغلها الأتراك بمدينة الجزائر ،وقد اشتهرت من هذه الطبقة عدة أسر توارثت الثروة والنفوذ واشتغل أفرادها بالتجارة والصنائع،وكانت تتميز الجماعة الأندلسية بمدينة الجزائر بوضعها الاجتماعي المميز، الميل الى التكتل والتناصر الذي عرفت به الأسر الأندلسية وروح المبادرة والحيوية التي طبعت أفرادها، وهذا ما دفع الأندلسيين الى تخصيص أوقاف للأنفاق على المحتاجين، منهم فأنشأأعيان الأندلس بمدينة الجزائر مؤسسة للأوقاف خاصة بهم (980هـ/1573م) وانشئوا زاوية ومدرسة خاصة بهم.[1]

ومن نفس الكتاب (دراسات أندلسية) تناول ناصر الدين سعيدوني: دور الأندلسيون المورسكين في الحياة الأجتماعية لمقاطعة الجزائر ،أن الأندلسيين المورسكيين الذي استقروا بمقاعطة الجزائر " دار السلطان" ،كانت غالبيتهم تتألف من الفلاحين والتجار من أصحاب المهن والصناع قام بتصنيفهم اجتماعيا حسب الواقع الذي كان يعيشونه في مواطنهم الجديدة بمقاطعات الجزائر في القرنين 16و17، والذي جعل منهم ثلاث متميزة حسب نشاطها الأقتصادي ومكانتها الأجتماعية، وهي فئة الحضر،وفئة البحارين يشتغلون في البساتين والحدائق ،وفئة الفلاحين، ولعل أهم ما يميز الأندلسيون عن باقي السكان بمقاطعة الجزائر هي وضعيتهم الميسورة ومكانتهم المتميزة، فأغلبهم يعتبر من الطبقة الفنية من المجتمع ،لاحتكارهم للصناعات والمهن المربحة وسيطرتهم على مقاليد التجارة وتوليهم استخلاص الضرائب وممارستهم الجهاد البحري. وقد ساهموا في مداخيل الخزينة مثل :جماعة المورسكيين بشرشال التي كانت تتعهد لحاكم الجزائر سنويا بجباية لا تقل عن 60 الف دوقة، وقد أرتبط العنصر المورسكي في

[1]ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية (مظاهر التأثير الايبيري والوجود الأندلسي في الجزائر)، ط2، دار البصائر الجديدة للنشرو التوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 132، 133.

نشاطه التجاري ومعاملاته الاجتماعية بجماعة اليهود السافرديم، فقد هاجر جماعات من اليهود بصحبة الأندلسيون الى مقاطعة الجزائر بعد أن تعرضوا للأضطهاد على غرار المسلمين، فتكاثر عددهم بحيث بلغ في مدينة الجزائر وحدها في القرن 16 حوالي 8 الاف نسمة ،اندمجوا في المجتمع ونشطوا في مختلف المهن والصنائع ذات المردود المادي، وأما عن التأثير الأجتماعي للعنصر الأندلسي المورسكي بمقاطعة الجزائر، فقد حافظ الأندلسيون المورسكيون على تقاليدهم الخاصة خاصة في المعاملات أو في الأفراح أو طرق الطهي ونوعية اللباس والأكل. كما حافظوا على مظاهر مميزة للأحتفال بالأعياد والمواسم الديني مثل: المولد النبوي الشريف ،وليلة القدر، وعاشوراء ،وعيد الاضحى " عيد الكبير" ،وعيد الفطر " العيد الصغير ".

تطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني: الى الحالة الصحية والعيشية، التي أزدادت سوءا وتدهورا في أواخر العهد العثماني تاثيرا سلبي على نمو السكان وأثر واضح على وضعهم الأجتماعي،و زيادة سكان المدن وتناقص سكان الأرياف ابتداء من أواخر القرن 18 وتسبب في ضعف قوة الأوجاق وتناقص عدد البحارة، وقدرة الحرفيين، والصناع وافتقار الارياف لليد العاملة في الزراعة، بحيث يعود سبب سوء الحالة الصحية الى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة، وذلك لصلة الجزائر بالعالم والبحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقاتها بالبلاد الأوروبية وأرتباطها بالمشرق العربي، انتقلت مختلف الأمراض كالكوليرا وتيفوس والطاعون والسل والجدري، ويعود السبب في زيادة سوء الحالة الصحية أن الحكام كانوا لا يهتمون بأمور الصحة، ولا يعطونها العناية اللائقة بها فهم لم يتخذوا أي اجراء وقائي لها، بل اعتبرواها طبيعية وغضبا الهيا وفي سنة 1784-1798 عرفت الجزائر أوبئة نذكر منها:

- وباء عام 1654 المعروف الكونية :والذي قضى على ثلث سكان مدينة الجزائر.
- وباء 1664 :الذي أدى الى تناقص سكان المدينة.
- وباء 1787 :الذي أدى الى هلاك 16، 721 نسمة من ميدنة الجزائر.
- وباء 1794 :الذي أضر بجميع الجهات ولاسيما وهران وقسنطينة.

يضاف الى سوء الأحوال الصحية :حدوث كوراث طبيعية، والمجاعات ،مما أدى الى تناقص السكان و تضرر الأقتصاد منها الجفاف، والجراد، والزلزال، ومجاعة، عام 1579و 1580.[1]

الحياة الثقافية:

لقد إهتم الكاتب ناصر الدين سعيدوني :بكل ما تعلق في الفترة العثمانية من تأليف دراسات، ووثائق أرشيفية ،ومصادر محلية، ومدى اهتمام المناهج الجامعية بالفترة العثمانية ،والى أي مدى ساهم الكتاب الجزائريين في رفع ستار هذه الحقبة ،وما يتجلى لنا من خلال ما سنعرضه من كتاباته التاريخية التي انجزها ناصر الدين سعيدوني بفضل اجتهاده ،وايمانه ،وحرصه على ترك الاثر الصالح من بعده، ومبادرته على النشر رغم العوائق، والمثبطات ،والمحبطات التي واجهته.

ففي كتاب ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني): تطرق ناصر الدين سعيدوني لمعالجة العديد من القضايا،والمواضيع لمتنوعة في الحقبة العثمانية ،وتناول طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، والوثائق الأرشيفية المتعلقة بالفترة العثمانية، ونظرة في المناهج الجامعية، والمؤلفات التاريخية .كل هذه المواضيع لخصها في القسم الأول بعنوان: في المنهجية والوثائق.

تطرق الى طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر أن الكتاب الفرنسيين لم يكونوا يرون أي شيء جدير بالتنويه ،والاشادة في تاريخ الجزائر سوى العهد العثماني ،وفترة الاحتلال الفرنسي أما عن الكتاب الجزائريين ظلوا هم الأخرون يعتبرون الفترة العثمانية خاتمة لأبحاثهم المتعلقة بالقرون الوسطى، أو تمهيدا لدراستهم المتعلقة بفترة الاحتلال .فقد اختلفت الآراء والأحكام المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، والسبب راجع الى كل الأبحاث والدراسات حول الفترة العثمانية كتبت في فترة تاريخية ،ومناسبات مختلفة. فالفترة العثمانية لم يكن لها مكان اللائقة بها ضمن تاريخ الجزائر ظل تاريخ الجزائر العثمانية .أشبه شيء بفترة ما قبل التاريخ حسب تعبير بيرك، فالكتاب الفرنسيين من خلال دراستهم المغرضة حاولوا التعرض الى

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 216، 220.

كل الموضوعات تقريبا، ما عدا المجتمع الجزائري، وكل الدراسات المتعلقة بالجزائر العثمانية تمت على يد الفرنسيين فهي تهدف الى خدمة الاستعمار الفرنسي.[1]

أما عن مساهمة الكتاب الجزائريين في تاريخ الجزائر العثمانية، يعتبر وسيلة نضالية وما تحمله من شعور وطني ،وأتسمت بنشر التراث الذي هو في الواقع الأمر مصدر أساسي لتاريخ الجزائر. وكان من أهم الكتب التي نشرت في هذا الشأن رحلة ابن عمار، رحلة حجازية 1902 ،ورحلة الورتلاني – الحسن ابن محمد– ومن اهداف مساهمة الكتاب الجزائريين في تاريخ الجزائر العثمانية، كانت الى تحريك الهمم وبث الشعور الوطني في النفوس، فكان لهم جهدا ثقافيا، وقيمة أدبية ثابتة، فهي مساهمة جادة في رفض أحكام واستنتاجات وجهة النظر الفرنسية، تمت باللغة الجزائرية القومية وهي اللغة العربية.[2]

عرج ناصر الدين سعيدوني في كتابه الأمير عبد القادر: عن الحياة الثقافية في الدولة العثمانية ،حيث قال أنها استمدت الدولة العثمانية ثقافتها من الحضارة الإسلامية حيث تميزت بالمحافظة على التراث التقليدي كان أساس هذه الحياة الثقافية ،وهو الحفاظ على مظهرها ،والبسيطة مضمونها.

كان التعليم في المؤسسات التقليدية من كتاتيب، ومدارس ،ومساجد، وزوايا ،يتعلمون فيها الأطفال مبادئ القراءة، ويتلقون دروسا أولى في اللغة العربية ،ومسائل الدين واكمال قلة منهم تعليمهم في المدارس الرسمية ،والجوامع العامة، كانوا يتعلمون الأدب والعلوم الشرعية وفروعها،أضافة الى الفلك، والطب، والحساب ،والخط ،وكان التعليم في المراحل العليا ،يتركز في المدارس،والمدن الكبرى :(مدارس اسطنبول، أدرنة، بورصة، قوكية) ،ومراكز تعليمية أقليمية مثل: مصر (جامع الأزهر) ،سام والعراق وتونس والجزائر.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، المرجع السابق، ص ص 37، 38.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، نفسه المرجع، ص ص 39، 44.

[3] ناصر الدين سعيدوني، عصر الامير عبد القادر، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 88، 94.

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه:(دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر)، دور الأندلسيين المورسكيين في الحياة الثقافية، والفنية بمقاطعة الجزائر، اذ كان له دور مهم في ميدان التعليم ،ومجال الفن، ونمط العمارة فمن حيث الدعوة الدينية ،ان توافد الأندلسيين المورسكيين الى البلاد الجزائرية خاصة إقليم الجزائر " دار السلطان" عمل على تعميق الإحساس والإنتماء الحضاري العربي الإسلامي، لدى السكان والطبي ساعد على توطيد،ودعم مكانة الفقهاء في المدن، وزيادة نفوذ المرابطين بالأرياف.

أما عن الحياة الفنية التي ميزت حياة الأندلسيين المورسكيين نمط وأسلوب العمارة الذي أدخلوه الى مقاطعة الجزائر، فقد أصبحت أماكن تجمعهم بمدن وفحوص الجزائر والبليدة وشرشال والقليعة ودلس، تتميز بطابعها العمراني الخاص الذي أكسبها منظرا لطيفا وهندسة مميزة، فالمنازل في أغلبها تتألف من طابق أرضي يعتمد على أعمدة خشبية ومقام بالأجر والطين المعالج ،وقد تستعمل فيه الحجارة كما هو الحال في منازل دلس وشرشال، أما المنظر الخارجي للمنازل فهو يتميز خاصة بطلائه الأبيض الناصع بمادة الجير الذي اشتهرت بها مدينة الجزائر، التي عرفت ببلد الجير هذا ويستخدم القرميد الأجوف (GEUES TUIPES) الأحمر ،أو المائل إلى الزُرقة في تغطية المنازل.[1]

وبالإضافة أنّه تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه ورقات جزائريّة (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني):

وثائق الأرشيف الجزائريّ المتعلّق بالفترة العثمانيّة، أنّها تكونت كلّ هذه الوثائق نتيجة تسجيلات مستمرة لأوامر وتعليمات وقرارات وملاحظات كانت تصدر عن حكام الأيّالة وموظّفي البايليك ،أو تردّ عليهم من سلاطين الباب العالي وموظفيه فكر الوظائف العثمانيّة المتعلقة بالجزائر سوآءا الموجودة حاليّا بالجزائر أو المحفوظة بإسطانبول أو المودوعة بالأرشيفات الأوروبية , كانت لها أهمية خاصّةً لكونها تشكل المصدر الأساسي لكتابة هذه الفترة وهي تقدم للباحث والمؤرخ المادّة وتشكل العمود

[1]ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية (مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي في الجزائر)، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 54، 58.

الفقري لأي عمل تاريخي الذي يهدف إلى بحث ماضي الجزائر العثمانية، وذكر بأن العهد العثمانيَّ بالجزائر تميّز عموماً بقلّة الإنتاج التّاريخي المخطوط مع توفّر الوثائق الأرشيفية , هذه الوثائقُ كانت نادرةً بالنّسبة للقرن 16, وقليلةً بالنّسبة للقرن 17,إلاّ أنّها كثيرةٌو مُتنوّعةٌ في القرن 18 وأوائل القرن 19 , وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى حدّ إعتبارها المصدر الوحيد لأواخر العهد العثمانيّ بالجزائر, وقام بتنظيم الوثائق العثمانيّة بالجزائر , فهي بمثابة شرط أساسي لإعادة كتابة تاريخ الجزائر العلميّة والموضوعيّة لأنَّ المصادر المتوفّرة بالمكتبات هيَ فنٌ, أغلبها تنطلق من مفاهيم أوروبيّة متأثّرة بإيديولوجيا للاستعمار. أهم الأرشيفات الفرنسيّة الّتي لها علاقة بالفترة العثمانية هيّ: الأرشيف الوطنيّ بباريس (A.M.P) , (مجموعة ف 80) والأرشيف وزارة الحرب بفانسا (A.M.G) , مجموعة (ش), والأرشيف ما وراء البحار, بايكس انبروفانس (A.O.M), ملفّ الجزائر ضمن مجموعات(A.B.C.D) وقد ألحقت أخيراً مجموعة ف 80 بهذا الأرشيف، وإلى جانب هذا تناول الوثائق المتّصلة بأوضاع الجزائر العثمانية بين خزائن المحفوظات التالية:

خزانة قصر توبكاني، وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة وزارة الخارجية التركية، وقد تعرضت الوثائق العثمانية أثناء الحكم الفرنسيّة للجزائر (1830- 1962) إلى الإتلاف والضّياع , وذلك من جرّاء الفوضى التي صاحبت دخول الجيش الفرنسي.[1]

ومن نفس المرجع السابق ورقات جزائرية: تناول نظرة في المناهج الجامعية والمؤلفات التّاريخية المتعلّقة بالفترة العثمانيّة من تاريخ الجزائر: تناول فيه نقطتين رئيسيّتين الأولى: تتعلّق بواقع المناهج الجامعية والثّانية:تتّصل بطبيعة المؤلّفات التاريخيّة الّتي تعالج الفترة العثمانيّة من تاريخ الجزائر وتكمن أهميّة معالجة هاتين النّقطتين في كونهما تخدمان الجهد الرامي لتعزيز التّعاون الأمنيّ و الاستراتيجي المستقبليّ بين الأُمّتين العربيّة والتُركيّة , وتتّصلان مباشرةً بموضوع العلاقات العربيّة التركيّة في نطاق بحث التُّراث المشترك للإمبراطوريّة العثمانية الّتي يشترك فيه الأتراك والعرب على حد سواء.

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، المرجع السابق، ص ص 41، 58.

فبالنّسبة للنُّقطة الأولى الخاصّة بمقررات المناهج الجامعية الجزائريّة، ويُلاحظ أنّ الإهتمام بالفترة العثمانيّة من تاريخ الجزائر (1518–1830) لم يبدأ إلاّ مع حصول الجزائر على إستقلالها سنة 1962 . ولم يتطوّر إلاّ بفضل الجهود الرّامية إلى ربط جامعة الجزائر الّتي ورثتها الجزائر بعد إستقلالها . فرنسيّة الإتّجاه غربيةُ المحتوى وتناولُ المناهج الجامعية والإنتاج التّاريخي , كلاهما كان لهما أثرٌ في تقييم العلاقات العربية والتُّركية الّتي تخصّ ماضي الجزائر العثمانيّة , وكذلكَ تطويرُ البرامج الدّراسية والمناهج الجامعية لتطوير هذه العلاقات التاريخية وتناول كذلك ثلاث أنواع من الإنتاج التّاريخي: وهيّ على التوالي إنتاج المدرسة التّاريخية الفرنسيّة ذات طابع فرنسي، وإنتاج المدرسة التّاريخية ذات الهويّة الوطنيّة، وإنتاج المدرسة التّاريخية الحديثة التي يغلب عليها البحث التّاريخي المنهجي وتتميّز بالنّظرة والمحايدة للأحداث.[1]

وتناول من نفس المرجع: المصادر المحليَّة لتاريخ مدينة الجزائر الفترة الحديثة العثمانيَّة: أنَّ هذه الوثائق المحليَّة بالأرشيف الجزائريَّ أصبحت متردّية قد نجد صعوبةً في قراءة بعض صفحاتها لتعرضَّها للإهمال مدّة طويلة , ولنقلها من مكان الى آخر في السّنوات الاخيرة أن تحولت الى ودائع قصر البَارُود ثمَّ إلى قصر الثَّقافة بالقُبَّة ثُمّ إلى الأرشيف الوطنيّ بالجزائر , ومن مصلحة الأرشيف لولاية الجزائر بجوار دَار المحافظة إلى مكتبة البلدية أسفل قصر الحكومة إلى فيلاّ سيزيني , ومنها تشكل المصادر المحلية المرجع الأوّل والمادّة الخام. وتناول التّاريخ الخاص لأيّ إقليم بشريّ أو مجموعة بشريّة , فبدونه يصعب علينا تحقيق دراسة تاريخيّة تتّصف بالدّقة والعمق والشُّمول، فالمصادر المحلية لمدينة الجزائر لها أهميَّة خاصَّة, ومكانةٌ مميَّزةٌ نظراً لكون مدينة الجزائر في حد ذاتها العاصمة السّياسيّة , و الإقتصاديّة , ومراكز النّقل الإجتماعيّ والثّقافيّ، للقطر الجزائريّمُنذ القرن 16 م , وقد توسّعت وتنوّعت المصادر لتشمل الأقاليم المجاورة لها والمدن المرتطبة بها , وقام بتصنيف المصادر المحليّة لتاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني إلى المصادر الاوليّة (وثائق الأرشيف) وتتمثّل في وثائق الأرشيف الجزائريّ , وودائع الأرشيفات التُّركية والاوروبيّة ومجموعات المكتبة الوطنيّة الجزائريّة.

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 59، 69.

والى جانب المعاصرة للفترة العثمانية وهي تعتبر مصادر مكملة للوثائق الاولية الأرشيفيّة , وهيّ كتابات ذات طابع تاريخيّ تعود للعهد العثماني وتهتم خاصة بتاريخ مدينة الجزائر.[1]

ومن نفس المرجع عصر الأمير عبد القادر: تطرق ناصر الدين سعيدوني إلى الحياة الثقافية في الجزائرأواخر العهد العثماني (القيم الروحية والملامح الثقافية)،تقوم الثقافة في الجزائر بأواخر العهد العثماني على النشاط الذي كان يتميز به شيوخ الزوايا بالريف ومجموعة الفقهاء في المدن، ففقهاء المدن كانوا يؤطرون الحياة الثقافية بما يقومون به من تلقين للعبادات والاشتغال بالتعليم وتولي لبعض الوثائق الدينية والقضائية وبعض المهام المرتطبة بها مثل :القضاء ،والإفتاء ،و الإقراء ،والخطابة ،و التدريس ،ونظارة شؤون الأوقاف.

وكان واقع الثقافة في الجزائر اثناء القرن 19 يتميز بنشاطه العلمي وأنتاجه المعرفي الذي ساهم فيه فقهاء وشيوخ الزوايا، وكانت تغلب عليه المسائل الدينية والمواضيع اللغوية والتاريخية، وبفضل نشاط المساجد ،والمدارس، والزوايا عرفت البلاد الجزائرية أواخر العهد العثماني حياة فكرية تتميز بالمحافظة وواقعا ثقافيا يتصف بالتقليد ويقوم بالمحافظة على تراث الفترة الاسلامية عن طريق اساليب التعليم والتربية المتوارثة وذكر اهم المؤسسات بالجزائر أثناء القرن 19 مدارس الجوامع الكبرى كالجامع الأعظم وجامع كتشاوة بمدينة الجزائر، وجامع سيدي الأخضر بقسنطينة ،والجامع الكبير بتلمسان، والمدارس الخاصة التي يشرف عليها النظار،أو يرعاها الحكام في مدن الجزائر، وتلمسان ،وقسنطينة، ومازونة ،ومعسكر (المدرسة المحمدية)،وبالإضافة إلى الزوايا الرئيسية بالمدن والريف والتي أشتهرت منها زاوية بلاد القبائل، ونواحي وهران وجهات الصحراء، ومنها زاوية القنطرة ،حيث درس الأمير عبد القادر في بداية حياته.[2]

تكلم ناصر الدين سعيدوني في كتابه :ولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب):

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 91، 100.

[2] ناصر الدين سعيدوني، عصر الامير القادر، ص ص 123، 134.

عن الوضع الثقافي ونوعيته الحياة الروحية والفنية، حيث أرتبط الوضع الثقافي عامة، والحياة الفكرية خاصة في ولايات المغرب العثماني بالمؤسسات التعليمية والتنظيمات الحيوية وتأثير الى حد كبير بدور الفقهاء، وشيوخ الزوايا في الريف بينما عكست المظاهر الفنية ولاسيما العمارة والموسيقى ميول وأذواق ونوعية حياة سكان المدن والريف وهذا ما نحاول القاء عليه في النقاط التالية:

1- المؤسسات التعليمية:

كانت تقوم على الكتاتيب والمدارس والمساجد والعمارات والزوايا التي كانت تنتشر في المدن والريف، وتتميز ببرامج تعليم ذات مستوى عالي تمكن الطالب الحائز على اجازة شيوخها من معرفة معمقة بالعلوم الدينية (فقه، واصول، وعلم كلام، وتفسير، وقراءات وتوحيد) والعلوم اللغوية (الصرف والنحو وعروض وبلاغة) والمعارف العلمية (فلك وحساب ومنطق) فمن اهم المقررات التي يتحصل فيها الطالب على اجازة التخرج نذكر على سبيل المثال: في الفقه وأصوله: متن وشروح رسالة إبن أبي زيد القيرواني ومتن شروح وحواشي مختصر خليل ومتن ابن عاشر وابن الحاجب ورسالة السنوسي بشرح البيحوري، اشتهر المدارس والزوايا بالبلاد الجزائرية ما كان موجودا بمدينة الجزائر (جامع كتشاوة، والجامع الكبير، وسوق الجمعة، والقشاشين، وزوايا الأندلس، والشرفة، وسيدي عبد الرحمان) وبقسنطينة وتلمسان (مدرسة سيدي التواتي) وبالبليدة ومليانة والقليعة بالإضافة الى الزوايا الكبرى بالريف وفي طليعتها الزوايا بلاد القبائل التي كان عددها لا يقل عن أربعين زاوية وطليعتها: سيدي عبد الرحمان ليلولي وسيدي محمد بوقبرين (ت 1005هـ/1694م) وسيدي على بن الشريف ؛وسيدي احمد ابن ادريس وسيدي منصور والشيخ واعراب واولاد مصباح وكذلك زوايا الصحراء (بوسعادة والهامل وسيدي خالد و بسكرة وسيدي عقبة و طولقة وعين ماضي).

وفي البلاد التونسية أنتشرت العديد من المدارس التي تميزت بمشوارها العلمي وببرامجها الراقية لمحافظتها على التقاليد الحفصية والأندلسية ولإتصالها الوثيق بالمشرق وكذلك اهتمام الحكام بها ورعياتهم للقائمين عليها فاشتهرت مدينة تونس خاصة بالمدارس الكثيرة وفي مقدمتها، الجامع الاعظم (الزيتونة) الذي استطاع ان يحافظ على مكانته المميزة امام منافسة المدارس والزوايا التي انشأها الحكام مثل

المدارس السبعة بالحسينية الكبرى (النخلة) والحسينية الصغرى والباشية، وعمت هذه المؤسسات التعليمية من مدارس وزوايا سواء منها ما كان موجودا بالمدن والريف على نشر المعارف المسيرة والثقافة الدينية في الأوساط العامة فقامت بتحفيظ القران الكريم وألى جانب تعليم أمور العبادة مما حد من مظاهر الأمية.[1]

ومن نفس الكتاب ولايات المغرب العثمانية:(الجزائر،تونس، طرابلس الغرب) : تطرق ناصر الدين سعيدوني الى مكانة رجال الدين في المدن والريف: ابرز لنا دور الذي كان يقوم به الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا بالريف فالفقهاء اصبحوا يتمتعون بوضعية ممتازة ومكانة مرموقة نظرا لصلتهم بالحكام وارتباطهم بالجهاز الإداري، واعتمادهم على مردود الأوقاف وتأثيرهم على العامة وتحكمهم الى حد كبير بجماعات الطلبة والعاملين وفي الوظيف الديني فكانوا بذلك صلة وصل بين الحكام والسكان وقد بادر الحكام الى رعاية الفقهاء ،وادراجهم في سلك الوظيف الديني والى تأسيس العديد من المدارس وتقديم يد المساعدة للكثير من الزوايا ففي الجزائر اسس محمد الكبير باي الغرب (ت 17999م) مدارس بمستغانم ووهران، وجدد مدرسة تلمسان واعتنى خاصة بالمدرسة محمدية بالمعسكر وفي طرابلس أولى أحمد القرمانلي (ت 1158هـ/1745م) عناية خاصة بالتعليم.

تنتسب الزوايا المنتشرة بالولايات المغرب العثماني إلى العديد من الطرق الدينية منها طريقة الشابية، الطريقة القادرية، الطريقة الخلواتية[2].

وتكلم أيضا ناصر الدين سعيدوني في مقاله:(نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف الحالة الجزائرية) تكلم عن اهمية الوثائق كمصدر تاريخي:

حيث تكمن اهمية وثائق الوقف في كونها مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى لا يمكن الإستغناء عنه أو تجاوزه وذلك للإعتبارات التالية:

[1] ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) ، ص ص 141، 144.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، المرجع السابق، ص ص 152-158.

1- إن وثائق الوقف تشكل في غياب ندوة الأرشيفات الرسمية في العديد من الأقطار العربية الإسلامية المرجع الأولى والمصدر الأساسي للتعرف على الحياة اليومية وخاصة ما يتصل منها بقضايا الملكية واستغلال الارض.

2- حيثيات وثائق الوقف: يتطلب تعاملنا مع وثائق الوقف باعتبارها مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى، يتعرف على شكل الوثيقة الوقفية من حيث الحيثيات والأساليب المتبعة في صياغتها فالوثيقة الوقفية في عرضها لشروط إنشاء الوقف،وإستغلاله وانتفاع به يعتبر نصا شرعيا وحكما قضائيا يتصف بالدقة والنقص بحيث لا يترك اي مجال للإلتباس والغموض والتحرير كما انها من حيث كونها نصا تاريخيا تتوافر على المواصفات التالية:

- انها عبارة عن نص تاريخي يطلق عليه اصطلاحا اسم (الوقفية)، ويعرف ب (الحجة الوقفية) اذا كان نسخة منقولة أو مستخرجة منها غالبا ما تكون تلخيصا ل (الوقفية) ومسجلا في أوراق مستقلة أو ضمن دفاتر الوقف وفق نوعية الوقف وظروف الفترة الزمنية التي يعود إليها.

- أنها بحكم حيثيات تتضمن معلومات كافية عن الوقف المسجل فيها من حيث تأسيسه وتسييره واستفادة منه والمحافظة عليه.

- أنها تشتمل على مواصفات الملكية المرفوقة من حيث ضبط حدودها وذكر الغرض المتوخي منها، والمرجع الذي تعود إليه، كما تتضمن تسجيلا دقيقا لأسماء المنتفعين بالوقف.[1]

3- تكلم أيضا عن ضبط اصطلاحات المستعملة في وثائق الوقف: يواجه الباحث في وثائق الوقف مشكلة تحديد مفهوم المصطلحات المستعملة في صياغة الوثيقة الوقفية من حيث المعني المقصود منها في المشرق العربي ،وما هو متعارف عليه باقطار المغرب العربي حيث يستعمل اصطلاح الحبس، وما يترتب عليه من تعابير خاصة، وفي غياب قاموس مقارب للدلالات والمصطلحات الوقفية وبحكم أفتقار

[1] ناصر الدين سعيدوني، نظرة في اشكالية التعامل مع وثائق الوقف الحالة الجزائرية، عالم الفكر، أكتوبر 2007، ص ص 1-3 .

المكتبة العربية الى الدائرة معارف الفقهية نقدية وتحليلية شاملة يصبح لزاما على المتعامل مع الوثائق الوقف التي يدرسها.

4- مضمون الوثائق الوقفية: تتوافر الوثيقة الوقفية على معلومات تاريخية دقيقة في وصفها متنوعة في اهتمامها تمس حياة الاسرة وتتصل بحركية المجتمع وتعتبر عن سلوك أفراد وتحديد نشاطهم الإقتصادي وعلاقاتهم الأسرية ،ومشاغلهم المهنية وهذا ما جعل الوثيقة الوقفية في نظرنا أشبه شيء بمنجم للمادة الأولية التي تتحدد قيمتها وفق أمكانيات وقدرات الباحث بحيث يمكن له من خلال قراءة منهجية وتناول علمي لوثائق الوقف حصر المعلومات التاريخية تتصل بمواضيع في غاية أهمية نحاول اجمالها في نقاط التالية:

- التعرف على وضع الأسرة من حيث الشريعة الأجتماعية التي تنتسب إليها.
- تحديد مكانة المرأة من الأسرة التي تنتسب إليها وموقعها في المجتمع المحلي الذي يعيش فيه.
- ضبط نوعية الملكية وطريقة الإستغلال داخل المدن وخارجها.[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني،نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف الحالة الجزائرية،المرجع السابق،ص ص 3-4.

الفصل الرابع

الحياة الإقتصادية

الحياة الإقتصادية

1/- نظرة في تاريخ الإقتصادي للجزائر في العهد العثماني

2/- النظام المالي

3/- النظام الضرائبي

4/- نوعية النشاط الإقتصادي بالمدن والأرياف

5/- الحياة الإقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني

6/- النشاط الإقتصادي للجالية الأندلسية

الحياة الاقتصادية:

عند دراستنا لكتابات ناصر الدين سعيدوني ،التي كانت جوهرة اهتمامنا أثناء الحقبة العثمانية، فقد أهتم الكاتب بكل ما يتعلق بالفترة العثمانية نذكر منها: نظرة في التاريخ الإقتصادي في الجزائر، ومؤشرات الحياة الريفية بالجزائر، وتناول الحياة الإقتصادية بورقلة في العهد العثماني، والوقف في القرنين 18و19 ،وإلى جانب هذا أنه تطرق في كل كتاب لعدة مواضيع متنوعة وما كان يميز كتاباته عن الحقبة العثمانية هو طريقة أسلوبه في كتابات وتنوعها وتسلسلها عبر فترات مميزة.

نعرف ان الإقتصاد أساس وتطور أي دولة كانت، فهو ركيزة أساسية لضمان إستمرارها وتطورها كما هو الحال في الجزائر في الفترات العثمانية ،حيث عرفت تطورا وازدهارا في شتى الميادين (الزراعية، الصناعية، التجارية) كان لها تأثير على أنظمة مالية مختلفة، تطرق ناصر الدين سعيدوني في كتابه ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني): الى عدة مواضيع منها نظرة في التاريخ الإقتصادي في الجزائر في العهد العثماني، والحياة الإقتصادية في العهد العثماني بعنابة وورقلة ومنطقتها في العهد العثماني، كل هذه المواضيع لخصها بعنوان التاريخ الإقتصادي .حيث تطرق فيه إلى أن الجانب الإقتصادي من تاريخ الجزائر من الفترة العثمانية لها اثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحالة الاجتماعية، فمثلا ان الدافع الإقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال نشاط القرصنة ،ونظام اتاوات، والهدايا الالزامية، كما ان الوضع الإقتصادي ظل هو اخر يتحكم في الصراع والتناقض بين فرق الأوجاق وجماعة الرياس، وكانت الحياة الإقتصادية تبرز الدوافع والأهداف الحقيقية للثورات الداخلية، ابتداءا من ثورة السويد وقليسة ،وانتهاء بثورة الدرقاوية ،وتجاذبية ،وتناول عدة جوانب تعكس الحياة الإقتصادية فهي مع تتبعها وتعدد وجوهها، وقام بتلخيصها في اهم النشاطات الأقتصادية، الضرائب بمختلف انواعها: (اللزمة، الغرامة، المعونة، الزكاة، الإتاوة، العشور...الخ) والحرف ،والصناعات، المحاصيل، والسلع،والملكية العقارية في الريف والمدينة...الخ.[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، دار البصائر الجديدة لنشر و توزيع، 2012،ص ص 357، 364.

وتناول الكاتب ناصر الدين سعيدوني ،في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني :ان النظام المالي يقوم على تنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق، ويخضع لاجراءات فعالة لضبط نظام الحكم بالإيالة الجزائرية ونظرا لأهمية القضايا المالية، فقد اكتسب الخزناجي أهمية ومكانة مرموقة .أهلته لأن يكون الشخصية الثانية في جهاز الدولة وأوكل إليه التصرف ودائع الخزينة، ومراقبة سكة العلمة، وتحديد قيمتها ووضع تحت تصرفه مجموعة من الموظفين والكتبة والمستخدمين كالمكتباجي صاحب سجلات الدولة، والدفتردار، ووكيل الحرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل الخزينة. بالإضافة الى أمين السكة ومساعديه من اليهود، وهما العيار والوزان وكان إصدار العملة كان يتم بأمر من الداي، وبإشراف من الخزناجي ،وقد أمتازت العملة الجزائرية انذاك بتنوع مادتها، وإختلاف قيمتها، فهناك العملة الذهبية كالسلطان أو سكة الجزائر، وهناك العملة الفضية المتمثلة في زوج بوجو اودورو الجزائر او في ريال بوجود وربع بوجود، و ثمن بوجود ،وبالإضافة الى الموزونة وزوج موزونة وريال درهم المعروف ببندقة شيك المستعمل في العمليات الحسابية، ونصف بدقة شيك والصائمة ،أما النقود البرونزية والنحاسية، فهي متنوعة وكثيرة التداول منها الخروبة ودراهم صغار غرامس و أسر شيك ونصف دراهم صغار، وقد تعرضت هذه العملة الجزائرية للصعوبات وهي شيوع العملة المزورة التي كانت تجلب من الموانئ الأوروبية او تصنع محليا بمناطق جرجرة ،والتي بلغت نسبتها على 1830م 3% من صف البندقية شيك و4% من فئة الربع بوجو.[1]

تناول كذلك في نفس الكتاب: النظام الضرائبي على ان الضرائب أصبحت منذ أواسط القرن 18 تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد ان تناقص غنائم البحري، وتقلصت ثروات سكان المدن وهي مع تنوعها واختلاف تسمياتها كانت ترتبط بوضعية الأرض ونوعية حيازتها ،وكيفية استغلالها، وطبيعة علاقة سكانها بالحكام، فالملكيات الخاصة كانت تؤخذ عليها ضريبة العشور ،والزكاة التي كانت تحدد حسب عدد الجابدات بحيث كان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح، وصاع من الشعير، أما ضريبة العشور

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار النشر و التوزيع، الجزائر ،2013، ص ص 127، 135.

والزكاة تأخذ من المشرق الجزائري تقدر ب 20،762 صاعا من الحبوب نصفها من القمح ونصفها الأخر من الشعير.

اما أراضي دولة البايليك فكان مردودها يختلف باختلاف نوعية استغلالها، فكان يؤخذ منها محصول عيني ،اذا استغلت مباشرة بإستخدام الخماسة السخرة وتسخير الرعية التويزة ،وقد كان يؤخذ عنها كراء سنوي محدد الحكور، ويوجد نوع أخر من الضرائب فهو يتعلق بالضرائب والرسوم التي كانت تؤخذ من سكان المدن ،وهي مع تنوعها يمكن حصرها في المطالب المالية التالية :

- عوائد بيت المال.
- رسوم النقابات المهنية.
- رسوم طوائف العرقية وأقليات دينية.[1]

وتكلم عن نوعية النشاط الإقتصادي بالمدن والأرياف: على أنه عرف في العهد العثماني تطورا ملحوظا بعدة مميزات وتنوعت نجد المنتوجات الزراعية ،والحرف الصناعية، والمهن اليدوية، والمبادلات التجارية، التي مرت بعدة مراحل متعاقبة من الازدهار والانكماش، ففي القرن 14و15 عرف تقهقر اقتصادي البلاد الجزائرية تخربت أثناءها المدن ،وافتقر الريف من سكانها بحيث أصبحت بجاية عبارة عن كوم من الانقاض أثر تدمير النصارى لها في القرن 16م ،وفي النصف الأول من القرن 17م تحسنت الأوضاع البلاد الجزائرية فتزايد الإنتاج الفلاحي وتعددت المصنوعات المحلية ،ونشطت التجارة هذا ساعد على التطور الإقتصادي وازدهار العمراني قدوم اعداد كثيرة من مهاجري الأندلس واستقرارهم بالجهات الساحلية.

وذكر ان البلاد الجزائرية عرفت مرحلة ثانية تميزت بالركود والإستقرار في جميع المجالات الإقتصادية ،واستمرت على هذا الحالة طيلة النصف الثاني من القرن 17م والنصف الاول من القرن 18، أما المرحلة الأخيرة من العهد العثماني أتصف خاصة بالتقهقر، وانكماش في مختلف الحياة الإقتصادية والإجتماعية.[2]

وعرفت الجزائر في العهد العثماني انتاج محاصيل زراعية متعددة منها :

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،المرجع سابق ص ص 136، 140.

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،مرجع نفسه، ص ص 161، 164.

الحبوب التي اختلفت نوعيتها من جهة الى اخرى ،والى جانب الأشجار المثمرة ،كالتين والزيتون، والبرتقال، والعنب، تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسيين في الفترة الاولى للعهد العثماني ،عرف تطورا في عدة منتوجات زراعية ،والحرف الصناعية ،ومهن يدوية، مبادلات تجارية التي مرت بعدة مراحل متعاقبة من الإزدهار والإنكماش هذا ما استعرضه في ما يلي:

1- الزراعة تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استغلال الأرض الزراعية وأثرت فيها ظروف وعوامل مختلفة، الملكية وكيفية استغلال الأراضي الزراعية أهم أنواع الملكية التي كانت بالعهد العثماني بالجزائر، ملكيات خاصة ملكيات التي كانت بالعهد العثماني بالجزائر، ملكيات خاصة وملكيات الدولة والأراضي المشاعة والأراضي الموقوفة، وكان يستغلها أصحابها مباشرة وقد كانت تتصف بعدم الإستقرار وصغر المساحة ،إلى جانب هذا تناول أراضي البايليك وكيفية استغلالها ،فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة في ملكيات التطوعي المعروفة بالتويزة ،اما عن الأراضي المشاعة، وهي تستعمل جماعيا ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار وتعرف في الجهات الشرق الأراضي العرش وفي النواحي الغربية للأراضي السبيقة، أما كيفية إستغلالها فيقوم افراد القبيلة حسب مقدرتهم وإمكانياتهم ويترك جزءا منها في استغلال والرعي أراضي موات ،وهي التي تركة بدون استغلال او التي كانت غير صالحة للفلاحة ،ومن بين الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري في العهد العثماني تتمثل في :افاق طبيعية كأوبئة ،ومجاعات، و القحط والجراد، والزلزال، وفي انعدام الامن وتكرار الحملات العسكرية وكثرة المطالب المالية مما يلاحظ ان الحالة الصحية بالأرياف ازدادت سوء وتدهورا منذ اواسط القرن 18 وذلك بفعل كثرة الاوبئة[1].

وكانت الجزائر في العهد العثماني تتوفر على إنتاج المحاصيل الزراعية متعددة منها الحبوب ،الأشجار المثمرة ،البقول ،المزروعات ذات طابع تجاري وثروة حيوانية .

2- الصناعة: عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا صناعيا: شمل أغلب المهن التقليدية، والحرف اليدوية التي كانت معروفة في الأقطار الإسلامية وبالبلاد الأوروبية.

[1]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق ، ص 179

وحسب الكتابات الفرنسية القائلة ان الصناعة في الجزائر كانت تقتصر على بعض الصناعات البدائية في طريقة صنعها وبسيطة في نوعيتها التقليدية في أساسها أن المدن الجزائرية كانت تضم العديد من لصناعات التي يحق لنا بوصفها: بالتنوع والاتقان. وتنظيم مما يلاحظ نشاطا صناعيا للمدن الجزائرية ما لبث انحطت نوعيته وتناقصت كميته ،وتعرض الصناع والحرفيين الى أزمة اثر فساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها وذلك منذ أواخر القرن 18، ويمكن ارجاع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية أواخر العهد العثماني إلى الأسباب التالية :

- ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية.
- منافسة المصنوعات الاجنبية.
- الاعتماد على العمال الاجانب.
- انخفاض مردود الصناع والحرفيين.

ومن بين اهم الصناعات الجزائرية في العهد العثمانية :مثل صناعة السفن، صناعة الاسلحة، الصناعة التحويلية، صناعة النسيج، صناعة الصابون، صناعة الجلود... الخ.

3- التجارة: يتوزع النشاط التجاري في العهد العثماني على المدن الكبيرة والاسواق الاسبوعية الموسمية من اهم المراكز التجارية: الجزائر وقسنطينة وتلمسان، فقد حافظت هذه التجارة على ازدهارها رغم النزاعات المتجددة بين بايات تونس ،وبايات قسنطينة تتوزع الصادرات والواردات الجزائرية في العهد العثماني على كثير من البلدان الأوروبية والأقطار الإسلامية والإفريقية، وقد ساعد على هذا التنوع صلة الجزائر بتلك البلاد وحرية التجارة ،وتوفر كميات كبيرة من المواد الاولية وحاجة الموظفين الحكام الى بعض السلع والبضائع لا تتوفر في البلاد الجزائر. مما يلاحظ ان التجارة الجزائرية مع اقطار المشرق العربي، وايالة وتونس وسلطة المغرب كانت تعتمد على مواد ترفيهية والمحاصيل المدارية ،بينما غلب على التجارة مع اوروبا تصدير المواد الأولية واستراد السلع الجاهزة، فكانت تركيا (اناضول والروميلي) تستورد منها الجزائر الخام الحديد والأقمشية القطنية، وأدوات الزينة ،والأثاث مقابل تصدير الكثير من المصنوعات الجزائرية المحلية .وتونس والمغرب الاقصى تستورد منها الجزائر، مصنوعات جلدية

والشاشية، والزليج، وتصدر اليها الانتاج المحلي وبعض المواد الاولية، واقطار المشرق العربي يستورد منها السجاد العجمي،والأقمشة ،والعقاقير، وأدوات الزينة ،والسيوف وتصدر مصنوعات محلية ،لاسيما الزرابي ،والحياك، والانسجة، الصوفية، البلاد الاوروبية تصدر اليها الجزائر كميات من الحبوب، والصوف، والجلد، والشمع ،والعسل والتمر، والزيت، والتين ،وريش النعام، وكانت تستورد من البلاد الأوروبية فرنسا كانت تستورد منها: اقمشة حريرية، والكتانية ،والقطنية، والعقاقير، انجلترا تستورد السلاح والعتاد، والألات الحديدية، وبعض العقاقير، والمواد الأولية ،والمدن الإسبانية تستورد الرصاص ،والكبريت، والمعادن.[1]

تناول في كتابه ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني) الحياة الإقتصادية بعنابة اثناء العهد العثماني:

كان لها موقع اكسبها اهمية في منائها البحري طيلة العهد العثماني، خاصة باعتباره شريان رئيسي الذي تمر منه جل المبادلات التجارية بين البايليك، قسنطينة وباقي المدن الاوروبية ويضاف الى موقع المدينة اقليمها وهو اقليم مجاور للمدينة ومرتبط بها اقتصاديا وبشريا ويعود تأثير هذا الاقليم الإقتصادي على المدينة الى ما ينتجه من حبوب وخضر. وعرفت المدينة فترة الرقي والازدهار العمراني والحضاري طيلة القرنين (15-16هـ/11-12م) صارت عرضة للغارات البحرية ،وذلك نتيجة حلول النورمان بالسواحل الأوروبية واتخاذهم جزيرة صقلية وجنوب ايطاليا قواعد لهم، ينطلقون منها للاغارة على المدن الساحلية المغربية وفي القرن 15 م اكتسبت المدينة تسميتها الحالية وهي عنابة عن العام والخاص. وبذلك تدخل مدينة عنابة مرحلة جديدة من تاريخها الطويل تحت الحكم العثماني، وقد وجدت مكان طبيعي لنومها وتطورها وقد تعرضت لغارات وهجومات بحرية في بداية القرن 10هـ/16م مما ترك انعكاسات على نشاط المدينة في العهد العثماني وقد كانت هذه الغارات من فعل الأساطيل الأوروبية مثل هجوم الجنوبيين وحلفائهم من سكان بيزة على مدينة عنابة 425هـ /1034م ونتج عنه تخريب مدينة عنابة ،وذهابها من طرف الأسطول المغاير وقد أعقب هذا الهجوم

[1] ناصر الدين سيعدوني ،تاريخ الجزائر في العهد العثماني، نفس المرجع، ص ص 179، 214.

البحري إحتلال المدينة من طرف قائد أسطول الملك روجز النورماندي ملك صقلية وتنصيب عامل على المدينة من أول حماد تابع للعرش النورماندي سنة 548هـ/1153م على ان اسطول الإسباني سنة 1535، وكل هذه الغارات البحرية مدينة عنابة، كانت بمثابة عائق لازدهار المدينة اقتصاديا ونموها العمراني، فكانت هذه الغارات فقد تسبب في انقطاع حركة التبادل التجاري بين عنابة والأقطار المتعاملة معها ،كان اقليم عنابة يوفر لنا منتوجات مختلفة ،والتي كانت اساس الصناعات اليدوية والمبادلات التجارية .باعتبارها المادة الأولية والقاعدة الأساسية لاقتصاد عنابة.
وهذه المنتوجات الأولية يمكن تصنيفها حسب طبيعتها إلى منتوجات حيوانية ومحاصيل زراعية ،ومواد معدنية.[1]

-واعتبر ناصر الدين سيعدوني في كتابه النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830 :أن المنطلق الضروري للدخول إلى الأنظمة المالية وابراز مميزات نظامها المالي فيجب التعرف أولا على العوامل المتحكمة في الأوضاع المالية ثم ربطها بالأنظمة المالية من ضرائب مختلفة، ومصاريف متعددة فحاول حصر هذه العوامل المؤثرة ‘فمن العوامل الداخلية والخارجية، فالعوامل الداخلية تتمثل في الاحوال الصحية والظروف المعيشية وأوضاع سياسية بينما العوامل الخارجية هي التي تشمل مختلف مظاهر علاقة الجزائر بأوروبا كالغارات والمعاهدات والتحالفات الاوروبية ضد الجزائر ثم الحصار البحري الذي فرض عليها.

والملاحظ أن تأثير هذه العوامل المختلفة كان سلبا على النظام المالي فعلى المستوى الداخلي تفشت الأمراض، والمجاعات، والقحط ،وانعدام الامر وكثرة الثورات وعلى المستوى الخارجي تكررت الهجمات البرية والبحرية مع اشتداد وطأة التحالف الأوروبي وما جراه من معاهدات وحصار بحري خانق كالحصار البحري الفرنسي، ثم نزول

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، دار البصائر الجديدة لنشر و التوزيع، الجزائر،2012 ،ص ص 499، 520.

الجيوش الفرنسية بسيدي فرج 14 جوان لتحتل العاصمة يوم 5 جويلية ثم البلاد الجزائرية نهائيا لمدة زادت عن 130عاما.[1]

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني :عن منطقة ورقلة في العهد العثماني ويثبت لنا النفوذ العثماني بمنطقة ورقلة من جهة أخرى تكامل اقليمي الصحراء والتل. هذا التكامل يعطي للإيالة الجزائرية من القرن 16 وحدة طبيعية تركز على الترابط البشري الفعال ومنطقتها اغلب الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر خاضعة لحكام الإيالة الجزائرية بشكل مباشر عن طريق توجيه حملات عسكرية ،او بشكل غير مباشر من خلال اظهار التبعية وابداء فروض الطاعة يذكر إسم سلطان العثماني في خطبة الجمعة كما أكد ذلك العياشي، عندما أوردت ان امام مسجد الجامع كان يدعو في خطبته للسلطان الأعظم والأفخم محمد بن ابراهيم بن مراد ،وذلك رغم احتفاظ المنطقة بنظامها الداخلي ونمط حياتها الخاصة وظلت الحياة الاقتصادية بورقلة ومنطقتها يغلب عليها الطابع التجاري ،رغم انشغال قسم كبير من السكان بالأعمال الفلاحية وبعض الصناعات المحلية وهذا ما سمح له بالقول بأن تجارة ورقلة رغم الضعف الذي أصبحت عليه في اواخر الفترة العثمانية ظلت عماد اقتصاد المنطقة ومصدر غني بسكان ورقلة بالفحوص الذي ظهرت بينهم طبقة موسرة من التجار ، ذات خبرة ادارية بالأعمال التجارية.[2]

وتناول في كتابه دراسات اندلسية (مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر): عن مجال الصناعة الذي ادخل الأندلسيون المورسكيون بمقاطعة الجزائر (دار السلطان)، عدة صناعات جديدة وعملوا على تطوير ما كان موجودا منها ومن: أهم الصناعات التي تميز بها الأندلسيون المورسكيون بمقاطعة الجزائر فهي صناعة الأقمشة وترتبط صناعة النسيج الأندلسية المورسكية بالجزائر بمهنة الصباغة التي أشتهرت بها كل البليدة ودلس، خاصة لتوفر نبات القرمز، بجانبها ولوجود عيون غزيرة

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792-1830،ط3، دار البصائر لنشر و التوزيع، الجزائر ،2012 ،ص ص 20، 30.

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2 دار البصائر الجديدة لنشر و التوزيع، الجزائر ،2013، ص ص 499، 410.

ومجاري مائية دائمة بها، وإلى جانب هذا صناعة التطريز وتوشيح الثياب الحريرية بخيوط الذهب، والفضة اختص بها الأندلسيون دون غيرهم وصناعة الصابون والمستحضرات العطرية ،وصناعة المجوهرات، والحلي ،وصناعة الأسلحة، وتحضير البارود، وصناعة الحدادة ،ومعالجة المعدات... الخ وبالإضافة الى هذا الصنائع فان الأندلسيون بمقاطعة الجزائر كان لهم دورهم في نشاطات أخرى فقد شاركوا الصناع المحليين في بناء السفن بترسانة الجزائر وشرشال، وفي معالجة الألياف لصنع السلاسل والأفرشة والأكياس والحبال وفي تصبير الأسماك وطحن الحبوب.[1]

و تطرق الى الإتفاق التي كانت تتحملها خزينة الدولة باعتبارها الجانب الأخر من المعاملات المالية للخزينة ووجوه الإتفاق، تشمل مختلف النفقات المالية المباشرة منها: كالجرايات الجند، ورواتب الموظفين، والعمال، وغير المباشرة كنفقات بيت المال التي تتطلبها المرافق العامة، كمصاريف المتعلقة بالدفاع والمنشاة العمرانية والثقافية والدينية و التي لها اتصال بالمواصلات البرية و البحرية.

يتضح لنا مما سبق أن المصاريف التي تحملها الخزينة كان أغلبها مخصص لتسديد مرتبات الجند ،وارضاء موظفي الدولة ،وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على التبعية ،وخضوع الأهالي بتقديم الترضيات للأعيان والإشراف ،والمرابطين ذوي الكلمة المسموعة لدى مواطنيهم.[2]تناول عرضا مفصلا عن خزينة الجزائر حتى يكتمل موضوعنا الذي رسمناه لمصادر الدخل ووجوه الإتفاق، يجدر ان تتعرف على خزينة الإيالة الجزائرية من حيث اهميتها وموقعها ونظامها وودائعها.

وان الإشراف الحقيقي والتصرف العملي في شؤون الخزينة كان يتكفل به كل من الداي والخزناجي.

وفوائد ورسوم اراضي البايليك ونظام الخماسة (الاستغلال المباشر) وكراء الاراضي الزراعية (الاستغلال غير المباشر) واراضي المستحقة عن راضي العرش والمناطق

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الايبيري والوجود الاندلسي في الجزائر،ط2، دار البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر،ص ص 49، 66.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، مرجع سابق، ص ص 121، 128.

المستعصية على نفوذ الباليك وهي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية ومعونات بلاد القبائل، ضيفة الدنوش او ضيفة الداي.

الرسوم المرتبطة بالحياة الاقتصادية في المدن (الدنوش والعوائد، عائدات بين المال، عوائد سكان المدن وكذلك الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى، ورسوم النقابات المهنية، والدكاكين التجارية، والفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري، والصادرات، والاتاوات، والهدايا) اتضح لنا ان رسوم النشاطات الاقتصادية في المدن تتمثل في الدنوش والفوائد الفصلية او في المبالغ المالية التي اعتاد سكان المدن ان يقدموها في مناسبات مختلفة وبالإضافة الى عائدات بيت المال.[1]

والى جانب هذا تناول مميزات مصادر دخل الايالة الجزائرية لتكتمل الفائدة من هذه الدراسة عن مصادر دخل الايالة الجزائرية الا بعد ابراز مميزات ومناقشة تأثيراها الايجابية والسلبية على النظام المالي وذلك بتناول اصول هذه المميزات واساسها العام وعلاقتها الشاملة بالنشاط الاقتصادي.

الاسس والاصول التي ترتكز عليها مصادر الدخل: تخضع لتنظيمات مصادر الدخل من جوهرها لأحكام الشريعة الاسلامية فهي تقر حق العشور، والزكاة ،والجزية والخراج، كما انها تأخذ بالتنظيمات العثمانية مع ظروف البلاد وصيغتها.[2]

فالداي يحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة ومراقبة النشاط المالي كدفع اجور الجند.

اما الخزناجي: فهو المتصرف الفعلي في نشاطات الخزينة وحارسها والمكلف بإيداع مصادر دخل الدولة، والإشراف على وجوه الإنفاق فقد اعتبر الخزينة العصب الحساس للحياة الإقتصادية، والإدارية، والعسكري للنظام المالي للجزائر العثمانية. فنستنتج أن الخزينة كانت تحتوي على ثروات من الأموال والودائع لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيرها على الحياة الإقتصادية والمالية والإدارية للبلاد.

بما ان النظام المالي للإيالة الجزائرية :كان يخضع الى قوانين التعامل النقدي فقد أصبح من الضروري التعرض لأوضاع العملة وانظمتها المختلفة فالعملة المحلية كانت

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، نفس المرجع، ص ص 81، 108.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، نفس المرجع ،ص ص 109، 110.

تضرب(بدار النقود)،التي تعرف عادة (بدار السكة)، ثم عرضها في سوق التبادل النقدي موضحا أثناء ذلك أن النقود الجزائرية لم تكن هي وحدها المستعملة للإيالة بل هناك نقود أجنبية كانت رائجة في المعاملات التجارية.

وإن العملة النقدية تمثل: احدى المظاهر البارزة للإستقلال المالي الإيالة الجزائرية، وقد واجهت العملة الجزائرية صعابا كثيرة جراء مزاحمة النقود الأجنبية لها ومنها: عدم استقرار قيمتها وقلة كميها في الأسواق، وانعدام العملات الورقية.[1]

أما عن أسباب انتشار العملة الإسبانية بالإيالة الجزائرية :

هو العلاقة القديمة التي تربط بإسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة خاصة وأن إسبانيا كانت قد استولت على اغلب المراسي الجزائرية، وبسطت سيرتها لمدة طويلة على وهران والمرسى الكبير (1509-1792)، فعززت هذه العلاقة حاجة إسبانيا للمواد الأولية الجزائرية تلزم يد حاميتها بوهران ،من اهم العملات الإسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي الديون، الدوكا، الكرونا، الدورو الاسباني.

1- كانت الإيالة الجزائرية: سوقا حرة للتعامل النقدي فالعملات المحلية والأجنبية كانت مطروحتين للتداول، بدون تمييز كل منها تحاول السيطرة على السوق المالية على مبدا التنافس الحر.

2- وكانت العملة النقدية: هي المعمول بها في التعامل المالي بينما ظلت العملات الورقية مجهولة ،رغم انه في هذه الفترة عرفت العملات الورقية في أوروبا رواجا وإقبالا ملحوظا.

3- تمتعت الجزائر باستقلال مالي عن الدولة العثمانية :ومن مظاهر السيادة الجزائرية في الميدان المالية ووجود(دار السكة)المكلفة بضرب النقود، كما ان العملة المضروبة في الجزائر، كانت تختلف من حيث القيمة والنظام عن غيرها من العملات العثمانية والأوروبية وظهر استعمال النقود النحاسية والذهبية ضئيلا جدا لاسيما النوع المعروف بالبوجو بالنسبة للنقود المحلية، والصنف المعروف بالقرش الاسباني، او القرش بومدفع بالنسبة للنقود الأجنبية.

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، نفس المرجع، ص ص 159، 175.

4- وسبب الإقبال على النقود الفضية يمكن في سهولة استعمالها في قضاء الحاجات اليومية، بخلاف النقود النحاسية أو الذهبية ،فالنقود النحاسية اهملت لبخس أثمانها والنقود الذهبية فلم تلقى الرواج لصعوبة التعامل بها نظرا لإرتفاع قيمتها.[1]

وتناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني :

ان دراسة تأثير النظام المالي على الحياة الإجتماعية ،والإقتصادية للبلاد الجزائرية يمكننا من اعطاء صورة واضحة عن طبيعة السياسية المالية الإيالة، كما تمكننا من تقرير أهم النتائج المترتبة على هذه الدراسة.

1- فتأثير النظام على الحياة الإجتماعية لسكان الإيالة الجزائرية، لا يمكن اهماله لأن الرغبة في المحافظة على الإمتيازات المادية والتحكم في المناصب الحيوية للدولة من مصادر دخل، ووجوه انفاق ،كما أن لها مفعول كبير في بلورة الأوضاع الإجتماعية الخاصة لكل طائفة من طوائف المجتمع.

2- يرى ان الأوضاع المالية ساهمت إلى حد كبير في فرض تنظيم إجتماعي خاص بالمدن الجزائري.

3- أن الحكومة الجزائرية وما تميزت من أنظمة مالية، قد ساعدت على إبقاء الهياكل الإجتماعية بالأرياف مستعينة بتعاطف رجال الدين من مرابطين ،وعلماء وشيوخ ورؤساء محليين مع الحكام، والى جانب التنظيم الإحتكاري كان له تأثير خطير على الأوضاع المالية و انعكاس سلبي على النمو الإقتصادي، والى جانب انه تناول عرضا مفصلا عن خصائص النظام المالي الذي كان المتحكم الأساسي في الحياة الإجتماعية والحياة الاقتصادية.

كان النظام المالي له تأثير مباشر على النظام الإداري للبلاد، وذلك ان الإدارة الجزائرية قبل الإحتلال كان هدفها جمع الضرائب والرسوم وضمان المداخيل المالية للدولة.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، مرجع سابق، ص ص 179، 208.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثمانية، ط3،دار البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر ،2012،ص ص 76، 79.

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني :أن الجهاز البايليك الإداري في الأرياف و إدارة دار الأرياف تعتمد على التنظيم الهرمي يضم العديد من الموظفين الموزعين على الوحدات الإقليمية التي افرزتها الظروف الطبيعية ،والإجتماعية، والإقتصادية .وينقسم هذا التنظيم إلى مجموعتين من موظفي البايليك ،تشمل كبار الموظفين الذين يتحكمون في التوجهات الكبرى لإقتصاد الريف وهم الداي، وأغا العرب، وبيت المالجي ،وخوجة الخيل والمجموعة الثانية :فتظم الموظفين المحليين الخاضعين للسلطة كبار الموظفين والذين يؤطرون سكان الريف وهم القياد ،والحكام، والشيوخ ،والخواجات ،وتطرق كذلك الى الدوائر الإدارية في دار السلطان، تختلف مقاطعة اقليم عن غيرها من اقاليم (البايليكات) بالتأثير المباشر لحكم الوجاق المركزي فيها وتنقسم هذه المقاطعة الى ثلاث مناطق ،تخضه بدرجات متفاوتة لسلطة الداي .أولهما المنطقة شبه حضارية ؛المتمثلة في فحوص المدن وهي جزء أو إمتداد للمدن، ويشرف على إدارتها قائد أو حاكم المدينة على قياد فحوص .ثانيا منطقة ريفية ؛تخضع للبايليك واغا العرب المباشرة والقوية ويستعين أغا العرب في إدارة شؤونها في قيادة الأوطان. وثالث هذه المناطق لا تخضع إلا بشكل نسبي وغير مباشر لسلطة البايليك ؛وأغا العرب التي تمارس بواسطة قياد القبائل الذين كانوا يعتمدون بدورهم على الشيوخ المحليين.

وفي نهاية العرض المخصص للتنظيم الإداري أشار إلى أنه لم يكن نتيجة تعليمات صادرة من الباب العالي ،وإنما هو إنعكاس للأعراض المحلية والتنظيمات التي كان معمولا بها من قبل العهد العثماني ،الذي انحصر تأثيره أساسا في المجال العسكري بسبب استخدام عناصر الوجاق من الأناضول وتجديدها باستمرار ولقد فرض التنظيم العقلاني لنمط الاستقلال بدار السلطان اعتماد نظام تراتبي بسيط وفعل اغا العرب يحكم بواسطة القياد بينما يبسط هؤلاء سلطتهم بالإستعانة بشيوخ القبائل التي تحترم سلطتهم بصفة مطلقة في المجالات المالية، والأمنية ،والقضائية، والإقتصادية والإجتماعية.[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر دار السلطان اواخر العهد العثماني 1792-1830، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013،ص ص 157، 177.

وتطرق كذلك إلى النظام الجبائي:

على أنه يقوموا على جمع مستحقات متنوعة من عوائد، ورسوم ،وايجارات ،وحقوق تولية... الخ، وهي تشكل أهم مصادر دخل البايليك خاصة بعد تقلص غنائم البحر، وتقسم هذه المستحقات في اقليم مدينة الجزائر كما في غيره حسب طبيعتها ،وتوزيعها وإجراءاتها إلى ثلاثة أنواع :الضرائب المنتظمة (العشور والزكاة) ،والمساهمات غير المنتظمة اللزمة، والغرامة، والخطية ،والمعونة وأخيرا رسوم التولية والأسواق بأنواعها المختلفة وفي النهاية ذكر أن نظام الجباية بدار السلطان يرتكز على تنظيم فعال وحيد ودقيق يطبق على مقاطعة إدارية صغيرة يسهل التحكم فيها، ويذكر بويان(POYANNE) في هذا الصدد أن أعوان الضرائب كانوا يتمتعون بمهارة في مجال الجباية، جعلتهم يعملون على تدعيم وتحصين النظام العقاري، كان يسمح بملئ خزائن الباليك بفاعلية مشهودة ومن جهة أخرى يحرص البايليك على عدم التدخل في الأمور المتعلق بالإنتاج الزراعي، ولا يفرض على جماعات الأوطان محصولا معينا.

حيث يقتصر تدخل الدولة على انتاج الحبوب في الأحواش التي يستغلها مباشرة أعوان البايليك.

فقد لعب النظام الجبائي دورا كبيرا في افقار عامة الفلاحين، وتسبب في تراجع أنتاج وأحداث الأزمات الداخلية.[1]

وتناول ملكية الأرض وإستغلالها: قدم لنا عرضا مفصلا عن الأرض وتفاعل الإنسان معها وإستغلاله لها من خلال نشاطه الإقتصادي وتطوره لوسائل الإنتاج والعيش.

وذكر أن الأراضي الزراعية أو المصالحة للزراعة بدار السلطان قدرت في عام 1830 (600،000 هكتارا) .وتطرق كذلك إلى أن أنواع الملكية تعكس العلاقات القائمة بين مختلف المجموعات البشرية والوسط الطبيعي ،(العلاقات بين البايليك ،وقبائل المخزن والرعية، والظرف الإقتصادي بدار السلطان).

فكل تغير في نمط الملكية يعني بالضرورة تحولا في الشروط الإجتماعية السائدة والمرجع أن موظفي الوجاق ،والبايليك في الأرياف المتأثرين بالأعراف العقارية

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر دار السلطان اواخر العهد العثماني، المرجع نفسه ، ص ص 178، 199.

العثمانية التركية، عملوا على توسيع النطاق على اراضي البايليك وتحويل مساحات كبيرة من أراضي الجماعات إلى ملكيات عمومية.[1]

وقدم لنا عرضا مفصلا عن أهم المؤشرات الحياة الإقتصادية بإقليم مدينة الجزائر نهاية العهد العثماني ،والتي تطرق إليها في دراسة الأسعار ؛ومستوى المعيشة؛ والكوارث والظروف الزراعية؛ ودورات القمح؛ فقدم جدولا عن العملات السارية بالأرياف ومنذ نهاية القرن 18. تراجع نمو النشاط الزراعي والحرفي بأرياف دار السلطان متأثر بالجهود العقاري ،وبسط البايليك ملكيته على مساحات شاسعة من الأراضي وتطرق إلى مستوى المعيشة بأرياف دار السلطان، فتغير مستوى المعيشة من مجموعة سكانية إلى اخرى ومن منطقة الى اخرى ويتحكم فيه النشاط الإقتصادي ؛والوضعية الإجتماعية وبغض النظر عن تغير الظروف المحيطة بالنشاط الزراعي وفترات الرخاء والازمة فان سكان الريف ينقسمون إجمالا الى مجموعتين كبيرتين ،من حيث المداخيل ومستوى المعيشة اليومي ونظم المجموعة ،أملاك أراضي مستغليها والمجموعة الثانية لسكان الفقراء و العمال الزراعية والرعاة.[2]

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني 17، 19: تطرق الى تعريف الوقف وتحديد أحكامه: حيث عرف الوقف على أنه تقليد إسلامي عريق تشكل احدى مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر، وتأثرت بها أوضاع البلاد الجزائرية إثر تعرضها للغزو الفرنسي بالجزائر ولا يمكن لأي مؤرخ أو باحث أن يقلل من اهمية قضايا الوقف أو اهمال النتائج مترتبة عليه، واعتبر الوقف عقد لعمل خيري ذي صيغة دينية يقوم على توفر الوقف الذي، له اهمية التبرع بما يملك من ذات او منفعة وعلى وجود الموقوف وهو المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس فضلا على توفر الموقوف عليه وهو مستحق

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر اواخر العهد العثماني ،نفس المرجع، ص ص 201، 205.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، نفس المرجع، ص ص 297، 280.

لصرف تلك الذات او المنفعة ولوكان مصلحة عامة كالمسجد والمدرسة والزوايا... الخ.

وقد نتج عن هذا التنوع في الوقف تباين نظرة كل من مذهب الحنفي أو المالكي الى هدف وغاية من صرف الحبس ،فالمذهب المالكي الذي تعمل به غالبية الجزائريين كان يرى ضرورة صرف الحبس على مصلحة العامة التي حبس من اجلها مباشرة، بدون قيد أو ارجاء او تردد، بينما المذهب الحنفي الذي كان تتبعه الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر؛ بالمدن الكبرى بالجزائر كان يسمح بجواز انتفاع الموقوف وعقبه بما حسبه الوقف بحيث لا يعود الوقف الى الغاية حبس من أجلها إلا بعد انتفاع الورثة منصوصا عليها في وثيقة الحبس، وعلى كل فإن التسهيلات التي يقرها المذهب الحنفي دفع غالبية الجزائريين إلى تحسيس أملاكهم حسب أحكام مذهب الحنفي، حتى يتمكن من انتفاع بها هذا ما تؤكد اغلب الوثائق الشرعية الخاصة بالوقف التي تعود الى العهد العثماني ؛ونجد في بعضها فتاوى شرعية تشير الى موقف المذهب المالكي والحنفي من قضية الوقف ؛وقد تناول حمدان خوجة ان الفقهاء بالجزائر قد اجتمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يميز حسب الهيئات المشروطة وذلك من مردود الهدايا لصالح الفقراء وكيفية انتفاع بالحبس واستغلاله لفائدة العقب، حيث إذا كان الوقف أهليا او المصلحة لغرض الذي حبس من أجله في حالة ما إذا كان الوقف حيزيا.

فتراعي فيه الأحكام الشرعية التي ترى في صيغة الوقف صفة اللزوم والديمومة بحيث لا يمكن التراجع فيه أو إلغائها أو تحويلها إلى منفعة أخرى، غير التي حبس من أجلها فلهذا تجيز الأحكام الشرعية بيعه أو إعارته أو رهنه ،وقد نص على ذلك ابو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد وعامة العلماء بان الوقف المنفعة المؤبدة ؛لا يمكن تحويله من العرض المحبس عليه او هذا ما نص عليه بن عرفة بقوله: { الحبس إعطاء منفعة شيئا مدة وجوده ،لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو بقديرا } وبعد هذه النبذة مقتضية عن أحكام الوقف الشرعية.[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني خلال القرنين 17-19م،ص ص57 ،60

تطرق ناصر الدين سعيدوني من نفس الكتاب الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني خلال القرنين 17و19م :إلى وضعية الوقف بالجزائر أواخر العهد العثماني وأواخر الفترة العثمانية ،وهذه الوضعية التي إتصفت بأوضاع خاصة وأحوال مميزة نجملها في نقاط التالية:

أولها: يعتبر الوقف في حد ذاته ظاهرة إجتماعية إسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيئ الأتراك ،وإستحواذهم على مقاليد الأمور غير أننا لا نملك الأن الى النظر القليل من الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة ،وخاصة تلك التي تهم القطاع القسنطيني.

ثانيا: إلى جانب أن الفترة العثمانية بالجزائر تميزت بتكاثر الأوقاف وإنتشارها في مختلف أنحاء الجزائر، وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر أواخر القرن 15 وحتى مستهل القرن 19 والتي إتصفت بإزدياد نقود الطرق ؛والزوايا ؛وتعمق الروح دينية لدى السكان.[1]

تناول ناصر الدين سعيدوني في كتابه دراسات أندلسية (مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر) :

النشاط الإقتصادي للجالية الأندلسية بالجزائر: نتج عن إستقرار العنصر الأندلسي؛ كان النشاط بالبلاد الجزائرية نشاط إقتصادي غير معهود برز في مختلف المجالات الإقتصادية من زراعة ؛وصناعة؛ وتجارة؛ وخدمات ففي :

المجال الزراعي: تمكن المهاجرون الأندلسيون من استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي بنواحي متيجة ،ومرتفعات الساحل ،وجهات شرشال ،ونواحي وهران ،وتلمسان وعنابة، وقد كانت الجالية الأندلسية لها دور بارز في تطوير الإنتاج الخضار والفواكه فحسنوا أنواعها وطوروا زراعتها، والفضل يعود الى الأندلسيون في إدخال زراعة محاصيل. لم تكن تجد العناية والإهتمام لدى الأهالي مثل :زراعة شجرة التوت الأبيض والأسود بنواحي القليعة وشرشال.

[1] ناصر الدين سعيدوني ،الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني خلال القرنيين 17-19م، المرجع السابق، ص ص 61، 64.

وذكر أحسن مثال للنشاط الزراعي للجالية الأندلسية بالجزائر، نجده بفحص مدينة البليدة الذي اقتطعه خير الدين لجماعة الأندلسيين تحت رعاية الشيخ سيدي احمد الكبير الذي استقر بالقرب من خزرونة بجوار وادي الرمان ،الذي اصبح يعرف بإسم وادي سيدي محمد الكبير، واجرى المياه في القناة وتمكن من سقي مساحات كبيرة خصصها لزراعة الخضار والفواكه، ومنه أصبحت البليدة ومنطقتها تتميز طيلة العهد العثماني بإنتاجها الوفير.

أما فيما يخص النشاط الصناعي :

فإن الأندلسيين تمكنوا منذ استقرارهم بالجزائر من إقامة المشاغل ،و إنشاء الورشات لمزاولة مختلف المهن ؛والصناعات كالحدادة والنجارة ؛ومعالجة الخزف ؛والجلد؛ والحرير؛ ومن الصناعات المستخدمة التي ارتبطت بالوجود الأندلسي بالجزائر نسيج القطيفة " المخمل " وصناعة الشبيكة.

أما فيما يخص النشاط التجاري والخدمات الإدارية:

أن الأندلسيون منذ حلولهم بالأرض الجزائرية اشتهروا بتحصيل الضرائب ؛وجمع مواد الخزينة وتقديم الخدمات الضرورية للإدارة التركية؛ وتسهيل تعاملها مع بقية السكان وقد استطاعت الجالية الأندلسية بالجزائر تنمية ثرواتها بفضل ممارسة التجارة والاشتغال بالزراعة الكثيفة ؛والمهن الصناعية ؛وقد ساعد إلى حد كبير على شيوع النقود الإسبانية بين الأهالي وعملوا علي ممارسة القرصنة والنخاسة ومبادلة الأسرى والإشتراك في نشاط القرصنة التي اشتهر بها بعض الرياس الأندلسيين أمثال: بلانكيو واحمد ابو علية.[1]

ومن نفس الكتاب دراسات أندلسية تناول ناصر الدين سعيدوني: النشاط الإقتصادي الأندلسي مدينة الجزائر: أن الأندلسيون اشتغلوا بمدينة الجزائر في الأعمال التجارية، والحرف اليدوية ،وتفقوا في الصنائع التي تتطلب المهارة والإتقان فإنتشرت حوانيتهم ومشاغلهم في انحاء مدينة الجزائر؛ واهم الصناعات التي عرفها الأندلسيون في مدينة الجزائر :هي صناعة النسيج بمختلف أصنافها: أقمشة الكتان ؛والقطن؛ والحرير

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية (مظاهر التأثير الإيبيري والجود الاندلسي في الجزائر)،ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 21، 23.

والمخمل (القطيفة)؛ كان يعمل بها في الربع الأول من القرن 16 ما لا يقل عن 3000 صانع وصناعة الحلي(اسورة وخلاخل واقراط ومشرفيات)، وتجهيز السفن وصناعة الأسلحة (بنادق وبارود)، ومعالجة الجلود والخشب وتشكيل الاجر والقرميد والخزف (الزليج)، وتحضير الصابون وتقطير ماء الورد، وإن أهم إسهام للأندلسيين في مدينة الجزائر يتمثل في: تلك التقنيات الزراعية المتطورة التي ادخلوها الى الجزائر من حيث الآلات العمل الفلاحي ؛وطرق التقليم ؛والتلقيح ؛وتحسين انواع عديدة من الأشجار؛ والخضر؛ والفواكه؛ لم يألفها السكان قبلهم مثل حب الملوك (الكرز) والقرنون ؛والكراث؛ والجلبان؛ والملفوف؛ والبطاطس؛ والفلفل ؛وانواع الزهور والقرمز، فالأندلسيون هم شكل الأساس للإقتصاد مدينة الجزائر فعرف سكانها سعة الرزق ورخاء المعيشة اثناء القرنين 16و17، فذكر سيوردولاكروا(SIEUR DE LA CROISE) :أن 2000 موريسكي (أندلسي) هم السبب في جعل مدينة الجزائر فنية بمشاغل الحرير والقطيفة وغيرها.[1]

وتكلم ناصر الدين سعيدوني عن الضرائب الزراعية بالجزائر في العهد العثمانية: نموذج دار السلطان و البايليك تيطري 1750-1830 ،حيث أنه تناول الضرائب الزراعية بإقليم الأوسط للجزائر العثمانية عن طريق الضرائب الإعتياد ومستخدمة وطارئة والمطالب الظرفية، الضرائب الناتجة عن حقوق تولية ضرائب وطريقة استغلال الأرض بدار السلطان، والتيطري إرتبطت الأراضي الزراعية بطبيعة الملكية السائدة وطرق متبعة في إستغلال الأرض وهذا ما حاول توضيحه بالتطرق لنوعية الملكيات الزراعية ومردودها وما يعود للدولة منه.

1- الملكية الخاصة: هي تلك الملكيات التي تعرف بالأرض ملك وكان يستغلها صاحبها مباشرة ،والإستعانة بعمال الاجراد خاصة في عمليتين الحرث والحصاد، وهي مخصصة لزراعة الخضر والفواكه وتوجد في الجهات الغربية (مدينة مليانة وبليدة).

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الإيبيري و الوجود الاندلسي في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 130، 131.

2- ملكيات الدولة: وهي ملكيات تعرف بعزل أحواش البايليك التي تخصص في غالبيتها لزراعة الحبوب، لكنها من الأراضي الخصبة واوفرها انتاجا توسعت ملكيات الدولة (اراضي البايليك) مع منتصف القرن 18 لتشمل جل أراضي منتجة للحبوب.

3- ملكيات مشاعة: التي تعرف عادة بأراضي العرش أو السبيقة، يعود التصرف فيها الأفراد القلة ،وتعتبر ملكيتها مشتركة بين جميع سكان الدشرة، وكان استغلالها يتم حسب قدرة امكانية كل اسرة.[1]

تكلم ناصر الدين سعيدوني في كتابه عن ندوة أجرية يومي 29و30 ماي 2001- الموافق ل 6-7 ربيع الاول 422هـ، حيث تطرق فيها الى إحد المواضيع الرئيسية ألا وهي الوقف الذي أبرز مظاهر الحضارة العربية الإسلامية ،فهو تنظيم خير يعبر بصدق عن ادارة الخير ويكون روح تضامن وتكافل بين افراد الجماعة.

وفي نهاية القرن 17 ومنتصف 19، أصبح الوقف في الجزائر واقعا إجتماعيا وحقيقة إقتصادية ومظهرا ثقافيا وتعبيرا روحيا؛ بحيث لا يمكن دراسة بنية تاريخ الجزائر الحديث دون تعرف على واقع أوقاف؛ بحيث أصبحت أوقاف مسألة محورية وقضية سياسية.

أوقاف بفحص مدينة الجزائر، دلالات إجتماعية ومؤشرات إقتصادية كان هدف الباحث تعرف على واقع هذه الأوقاف وذلك عن طريق فحص مدينة الجزائر في العهد العثماني .وتميزت هذه أوقاف في حيازة الأرض وإستغلالها وإنتفاع بها وإستغلالها إطلاقا من وثائق الوقف المتوفرة أو نسخ منقولة عنها، حتى تتمكن من تعرف على واقع الأوقاف بفحص مدينة الجزائر، وتمكين إستخلاص الدلالات إجتماعية ومؤشرات إقتصادية متعلقة بها ومنها توجد: أوقاف الخيرة (العامة) ،أو أوقاف أهلية (عائلية) وتوجد 7 مؤسسات تحتل مكانة مميزة منها:

- مؤسسة الحرمين الشرفين.
- مؤسسة الجامع وأهل الأندلس.
- مؤسسة بين المال.

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر اواخر العهد العثماني 1792-1830 دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2013 ص ص 151، 160.

ومؤسسات أخرى خيرية مثل: العيون... الخ

وبالرجوع إلى وثائق الوقف المحلية ،يمكن التعرف على هذه المؤسسات داخل مدينة وخارجها وحصرها ،سوءا أوقاف أهلية؛ أو الخيرية وهي تشكل نسبة معتبرة سوءا من حيث عددها أو مقدار مردودها كما ورد في سجلات البايليك المسجلة بتاريخ 19-09-1835 أن ضيعات (أحواش) المرفوقة فقط على مؤسسة الحرمين الشريفين تبلغ 61 ضيعة كاملة، أما الخطوط (الأحواش) غير كاملة فهي 3 أصناف؛ و3 أرباع وثلثين ؛و89 شطرا؛ أو خطا ؛و ثلثين وربع واحد واثنان ثلاثة أرباع وثمن واحد، و33 قطعة أرض (بلاد) و13 ملكية لم تعرف نوعيتها.

وقدر البير دوفو الأوقاف الريفية خارج مدينة الجزائر ب 119 وقف منها 57 منزلا وحقول خضار (بحاير)، وبساتين فواكه (جنان) ،و62 ضيعة وارضا زراعية.

ولدقة هذه الإحصائيات فإننا نستخلص منها: ما يتعلق بفحص مدينة الجزائر، رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري تكلم مؤرخون عن اهمية الوثيقة الأرشيفية التي اصبحت أساس تكوين الذاكرة الجماعية في المجتمعات الحديثة لكونها توفر مادة أولية لتنمية المجال العرقي، والثقافي وتطوير البحوث العلمية المتخصصة، عملت الجزائر المستقلة على إنشاء مركز أرشيف وطني الذي جعل من مهامه الأساسية تكشف الجهود لحماية الإرث الثقافي، وتوفير الإمكانيات المادية والظروف الملائمة للباحثين، مركز الأرشيف الوطني على أرصدة غنية متنوعة ومن أهمها ما يتصل بالفترة العثمانية ،فالوثائق التي تعود الى تلك الفترة تقدم للباحث معلومات تتعلق بالواقع الإجتماعي والنشاط الإقتصادي والحياة الثقافية وهي اغلبها تتصل بموضوع الوقف بتعدد مؤسسات، وبإختلاف أصنافه وتحتوي وثائق الأوقاف بمركز الأرشيف الوطني على ثلاثة مجموعات رئيسية :تضم في مجملها 13583 وثيقة، المجموعة الأولى خاصة بالوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة الزاد(Z) ،ووثائق اخرة خاصة بالأحكام القضائية متصلة بالأوقاف وعددها 13000 وثيقة ،ومجموعتان أخريتان من رصيد الفترة العثمانية فهما سجلات بيت المال ودفاتر البايليك وتشمل على 583 دفتر، تتعلق مادتها بقضايا واعلانات ودائع بيت المال، وشؤون سبل الخيرات ،وضبط رجاله أملاك العقارية مع تحديد مقدار عنائها وكيفية تصرف فيها.

وتتضح لنا أهمية دراسة وثائق باعتبارها أحد المظاهر المؤثرة في أسلوب حياة السكان وطريقة عيشهم ،وهذا انعكس على العلاقات الجماعية وعلى النشاط الإقتصادي والتعامل الإداري وحتى الميول النفسية والقناعات الروحية والثقافية للسكان ،وهذا ما جعل الأوقاف مراة صادقة معبرة عن عبقرية الحضارة الإسلامية للبلاد الجزائرية. وكانت وسيلة تكامل وانسجام في الوظائف والخدمات المسخرة لتلبية حاجات السكان ومتطلباتهم في علاقات محددة.[1]

وتناول من نفس الكتاب الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني خلال القرنين 17و19:

دور مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين في علاقات الجزائر العثمانية بالبقاع الإسلامية مقدسة: تناول فيه دور مؤسسة الحرمين شريفين بالجزائر كمحور أساسي في العلاقات بين الجزائر العثمانية والبقاع الإسلامية المقدسة (مكة المكرمة، المدينة المنورة) بما كان تجسده من روابط روحية وثقافية بين مجتمع مدينة وفي دراسة لمسألة أوقاف مؤسسة الحرمين الشرفين إعتمد أساسا على الوثائق المحاكم الشرعية الغنية بالمعلومات، التي بقيت رغم ذلك بعيدة عن الإستقلال المنهجي الوافي في غايات إهتمام فرق الباحثين بها، وبهدف تكملة المعلومات المستقاة من هذه الوثائق ،إلتجأ الى التقارير والمذكرات التي انجزها الموظفون الفرنسيون، في النصف الأول من القرن 19 كما أعتمد على دراسات اكاديمية لباحثين مهتمين بمجال الوقف بالجزائر.[2]

تكلم ناصر الدين سعيدوني في كتابه الوقف من نفس الكتاب :عن موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر اواخر العهد العثماني:

بحيث تطرق فيه إلى أهمية التعرف على موظفي مؤسسة الأوقاف في الجزائر تعود الى مكانة مرموقة التي إكتسبتها مؤسسة الأوقاف العثمانية ،والى التأثير الذي كان لها على مختلف اوجه الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وأنها تتكفل بسد حاجات

[1] ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر اثناء القرنين 12-13هـ/ 18-19م، دار البصائر الجديدة لنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 19، 28.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية (مظاهر التاثير الايبيري ووجود اندلسي في الجزائر)، ص ص 137، 145.

المشتغلين بالتعليم من فقهاء ومعلمين وطلبة وتغطى نفقات القائمين على المساجد والمدارس والأضرحة والزوايا وتمديد المساعدة على المحتاجين والغرباء وأبناء السبيل وبالإضافة الى انها اداة فعالة في تماسك الأسرة وفي المحافظة على حقوق الورثة والقصر والعجزة ،في اواسط القرن 12هـ/18م عرفت الاوقاف اثناءها انتشارا واسعا بفعل الوازع الديني او الدافع اجتماعي او العامل الاقتصادي.

كما فضل ان يتناول بالتحديد وضعية موظفي مؤسسة الاوقاف بمدينة الجزائر وضواحيها التي كانت تعرف بدار السلطان وقال ان مؤسسة الاوقاف عرفت تنظيما محكما تمثلت خطوطه الرئيسية في المؤسسات الدينية التي يعود اليها الوقف والتهيئة التشريعية التي تراقبه والجهاز التنفيذي الذي يتصرف فيه وهذا ما حاول التطرق اليه في النقاط التالية :

1- المؤسسات الدينية صاحبة الوقف :

سواء كان الوقف خيريا (عاما) او اهليا(خاصا) فتعددت المؤسسات الدينية بتعدد اهدافها ومهامها التي اوكلت اليها واختلفت اهميتها حسب نوعية وعدد الاملاك الموقوفة عليها وهذا ما يسمح لنا باستعراضها انطلاقا من تأثيرها الاقتصادي ومساهمتها في تغطية الخدمات الثقافية والاجتماعية حسب ترتيب :

أ) مؤسسة اوقاف الحرمين الشرفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة):هي اهم مؤسسات الوقف من حيث عدد اوقفاها والمداخيل التي توفر اذا كانت تحتوي على اكثر من نصف جميع الاملاك الموقوفة وتتصرف في 1419 وقفا خيريا مردودها المالي سنة 1837 لا يقل عن 128،503 ف.

ب) مؤسسة اوقاف الجامع الاعظم :يعود اليها تصرف في مساجد المالكية وتأتي في الدرجة الثانية من حيث الاهمية اذ قدر الوقف عشية الاحتلال (1830) ب 1558 وقفا، تتوفر منه على الدخل السنوي يصل الى 43222،70 ف.

ج) مؤسسة اوقاف سبل الخيرات: تحتل المرتبة 3 وهي تضم مجموع المساجد الحنفية البالغ عددها 14 مسجدا كبيرا وصغيرا والتي لم يبقى منها بعد الاحتلال سوى 8 مساجد تتوفر على 331 وقفا ذات مدخول سنوي قدر في سنة 1837 ب 13،639 ف.

د) مؤسسة اوقاف الاولياء والمرابطين: هي اقل اهمية من الاوقاف السابقتين تتوزع اساسا على العديد من الاولياء منهم داخل مدينة الجزائر في مقدمتهم سيدي عبد الرحمان الثعالبي الذي قدرت اوقافه ب 82 وقفا ومنها 13 وقفا معطلا ذات مدخول سنوي قدر من طرف الادارة الفرنسية في اوائل الاحتلال ب 6000 ف وتقل عنها اهمية باقي اوقاف اولياء داخل مدينة الجزائر وضواحيها كسيدي الجامعي الذي كان له 25 وقفا.

هـ) مؤسسة اوقاف اهل الاندلس: تضاءلت اهميتها ولم تعد اوقافها في اواخر العهد العثماني تتجاوز 101 وقفا لفائدة الاسر المنحدرة من اصل اندلسي وتساهم بمردود مالي يقدر ب 5000 ف سنويا وهذا بالإضافة الى مؤسسات اخرى ذات صبغة اقتصادية واجتماعية واهداف عسكرية وهي موزعة اساسا على ثكنات الحامية والقلاع وبطاريات ومدافع وقناطر...الخ، مع العلم بأن الاوقاف العيون والقنوات اكتسبت اهمية كبيرة مع تزايد العيون المقاومة من طرف الحكام الوجاه والاعيان.

2- وتناول ايضا الهيئة التشريعية لمؤسسات الاوقاف:

عرفت الهيئة التشريعية في الوثائق التشريعية بالمجلس العلمي حسبما هو منصوص عليه في العقود الخاصة بالوقف وخولت حق الامر والنهى في كل ما يتعلق بوضعية الوقف كما استندت لها صلاحية اصدار الحكم في كل ما تراه يتماشى ومصلحة الوقف من كراء واستبدال وصيانة واتقان وغير ذلك.

حيث يتألف المجلس العلمي من المفتي الحنفي ورجال القضاء والاعيان ومسؤول الوقف ويحضر في غالب الاحيان القاضي الحنفي ورجال القضاء والاعيان ومسؤول الوقف ويحضر في غالب الاحيان القاضي الحنفي والمفتي والقاضي المالكيين وشيخ البلد وناظر بيت المال (بيت مالجي) ورئيس الكتاب (الباش عادل) وكاتبا عاديا لتسجيل (عادل) وضابطا برتبة باش يايا باشي ممثلا للديوان ليعطي صفة اللزوم لاحكام المجلس فيما يخص افراد الطائفة التركية العثمانية التي تكون ملزمة بحضور هذا الضباط بالانصياع وقبول قرارات المجلس وقد جرت العادة ان يعقد المجلس جلساته اسبوعيا بحيث يخصص يوم الخميس من كل اسبوع اعقد اجتماع هذا المجلس في احدى المحلات لتابعة للجامع الاعظم ومما اسبوع لعقد اجتماع هذا المجلس لا

تتوقف على قضايا الوقف بل تعرض عليه في كثير من الاحيان قضايا الوقف بل تعرض عليه في كثير من الاحيان قضايا الافتاء الديني والمسائل الشرعية لاعطاء الراي والحكم فيها.[1]

وتكلم ناصر الدين سعيدوني عن موقف الفرنسيين من الوقف في الجزائر :

حيث نظرت السلطات الفرنسية بالجزائر الى الوقف على انه احد المشاكل العويصة والقضايا الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار وتتنافس مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها ذلك لكون الوقف في حد ذاته جهاز ادراي ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الجزائرية وهذا ما دفع قادة الجيش الفرنسي للعمل على مراقبة المؤسسات الدينية وتصفيتها والاستيلاء على الاحباس التابعة لها باعتبارها احد العوائق التي كانت تقف دون تطور الاستعمار الفرنسي وتحول دون نجاحها فهذا ما دفع احد الكتاب الفرنسيين الى القول بأن الاوقاف تعارض السياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر فسمحت الادارة الفرنسية جاهدة لاصدار قرارات ومراسيم تنصب على نزع صفة المناعة والحضانة عن املاك المحبس فقد وصفها احد الكتاب الفرنسيين على انها تشكل احد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون اصلاحات اسلحتها كان الهدف من هذه القرارات والمراسيم ادخال الاوقاف ادخال التعامل التجاري وتبادل العقاري حيث يسهل على الاوروبيين امتلاكها بعد ان وضع الجيش الفرنسي بالجزائر العاصمة في السنوات 5 الاولى.[2]

وتناول ايضا الاوقاف الزراعية بالفحص الجزائر اواخر العهد العثماني :

حيث اكتسبت الاوقاف بالفحص الجزائر اهمية خاصة ووضعية مميزة اواخر العهد العثماني، اذ اصبحت تستحوذ على ما يزيد عن نصف الاراضي المستغلة زراعيا وتساهم بما يعادل نصف الانتاج الزراعي وهذا ما دفع بعض الكتاب الى القول بأن

[1] ناصر الدين سيعدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الايبيري و الوجود الاندلسي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 66، 70.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الايبيري والجود الاندلسي بالجزائر، مرجع سابق ،ص ص 76،79.

انقلاب الاضرحة مزارات الاولياء اصبحت تنتشر في كل مكان وبأن جل بساتين ضواحي مدينة الجزائر ومنازلها تعود ملكيتها الى اوقاف الحرمين الشريفين.

وتناول كذلك الوقف الخيري بفحص مدينة الجزائر :

يتوزع على المؤسسات الخيرية لها صبغة دينية وشخصية وقانونية ووضع اداري خاص، استمرت منها المؤسسات التالية: الحرمين الشريفين (مكة المكرمة، المدينة المنورة) وسبل الخيرات، الجامع الكبير او المسجد الاعظم ومؤسسة بيت المال واهل الاندلس وجماعة المرابطين وطائفة الشرفاء والمرافق العامة والثكنات، ويرى في الوقف ظاهرة اجتماعية اسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الاسلامية التي سبقت استقرار الاتراك بالبلاد واستحواذهم على مقاليد الامور وذلك رغم ندرة الوثائق التي تتعرض للوقف قبل مجيئ العثمانية، ولم تعرف الاوقاف توسعا ملحوظا واسعا بالجزائر اثناء العهد العثماني لاسيما منذ اواخر القرن 18واوائل القرن 19 وقد ساعدها على ذلك انتشار الروح الدينية سياسة الحكام وتأثير رجال الدين المرابطين وساعد الوقف على تدعيم سيطرة سكان مدينة الجزائر على اهالي دينة الفحص وتدعيم استقلال الحضر لاراضي الفحص بواسطة وقف الاهالي تمكنت العائلات المقيمة بمدينة الجزائر من استغلال الاراضي محبسة عليها او وضعها تحت تصرف عائلات اخرى عن طريق العناء.

كما زاد من تبعية الفحص للمدينة كون المداخيل التي توفرها كانت تصرف على المؤسسات الدينية داخل المدينة او مباشرة على سكان المدينة وادى الوقف الى اقرار حدود الملكيات الزراعية التي تعتمد على العقود الشرعية غير قابلة للنقص او المراجعة والى تكريس طريقة استغلال زراعي غير مباشر باعتبار ان المنتفع بالحبس لا يملك حق التصرف في الحبس الذي يعود الى المرجع الذي حبس عليه.[1]

وتطرق الى اوقاف الاندلسيين بالجزائر من خلال وثائق الارشيف الجزائري:

ان اوقاف فقراء الاندلسيين اصبحت توفر دخلا قادرا ومردودا سنويا محترما استوجب انشاء ادارة خاصة تتولى استخلاصه واستغلاله وتوزيع قائمة على محتاجين من اهل

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الايبيري والوجود الاندلسي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 81، 84.

الاندلس وبالفعل نظمت اوقاف الاندلس في فترة متأخرة من عام 1018هـ/1609م واصبح لها وكيل يقوم بشؤونها يعرف بالوكيل الاندلسي، وقامت ببناء مدرسة ومسجدا خاصا بالاندلسيين وكانت هذه حافزا على تخصيص المزيد من الاوقاف لينفق من مردودها على القائمين بامور هتين المؤسستين الخيريتين وتكاثرت بعد فترة قصيرة اوقاف الاندلس وكان مطلعها عقد حبس المؤرخ في اوائل رجب من عام 1034هـ/1624م، 1625م وان الاملاك الموقوفة على اهل الاندلس ولتعرف بالتفصيل على اوقاف المشترك (الوقف المشترك نذكر على سبيل المثال عقدين ينصان على اشتراك فقراء الاندلسيين وفقراء الحرمين في العائد بعض الاوقاف) تدرج القائمة التالية التي تتضمن الاوقاف التي كان يتقاسمها الحرمين مع اهل الاندلس اعتمادا على سجلات البايليك مع ذكر مقدار دخلها السنوي بالريالات ومتولى خدمتها او استغلالها في الفترة الممتدة من عام 1175-1181هـ/1761-1767م منها.

أ) حوانيت (دكاكين): فيها حانوت بفندق الزيت بيد وكيل الاندلس دخلها 20 ريالا، حانوت بفندق العزارة بيد الذمي شالوم خروب دخلها 6 ريالات، حانوت بسوق اللوح تعرف بتاحضريت بيد محمد مصطفى اوجاق 235 دخلها 12 ريالا.

ب) المخازن والحمامات: فيها حمام القرون، نصف مخزن بالسوق، حمام بيد احمد بن العطار دخله 6 ريالات.

ج) العلوي (او البيوت): الواقعة بالطوابق العليا لمنازل القصبة المؤلفة من عدة طوابق فيها علوى ابراهيم، علوى القليعي الذمي، علوى بالمقياسية ومن خلال ذكر اوقاف الخاصة بالاندلس او المشتركة بينهم وبين الحرمين وعامة الناس يتضح لنا ان اوقاف الاندلسيين تاتي في المرتبة 4 من حيث الاهمية وعدد اوقاف ومقدار دخلها، ومنه نستنتج انه لم يقصر الاندلسيين في تخصيصهم الاوقاف على فقرائهم وتعرفنا الوثائق الوقف على اسماء العديد من الرجال والعلم وموظفي السلك الديني من الاندلسيين فالرجوع اليها يمكن وضع قوائم وفهارس بأسماء الوكلاء والاعيان والفقهاء من الجالية الاندلسية ومن بين هذه الاسماء نذكر الحاج علي خياط (1073هـ)، عمر ابن احمد بن ضربة (1221هـ) والسيد عبد الرحمن (1141هـ/1146م) وتطلعنا الوثائق الوقف على نوعية النشاط الاقتصادي للجالية الاندلسية وتعطينا فكرة على اعمال

تجارية للمهن والصنائع التي كانت تتطلب المهارة ويمكن كذلك لباحث تعرف بواسطة بوقف الاندلس على ثروات اندلسية ومستوى معيشة التي كانوا عليها.[1]

وتكلم في مقاله ملخص بحث الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثمانية :

كانت تتحكم الضرائب الزراعية في النشاط الاقتصادي في العهد العثماني كان لها اثر كبير في الوضع الاجتماعي والسياسي فهي محرك اساسي للجهاز الاداري والمالي ومتحكم الرئيسي في الانتاج الفلاحي والحيواني وكانت الضرائب الزراعية تختلف من اقليم الى اخر، وتناول الوجود العثماني في الجزائر في الفترة الاخيرة اي منذ اواسط القرن 18 وفي ربع اول من القرن 19م 1750، 1830 وحصر اهتمامه في المناطق الوسطى بالجزائر التي تشمل على مقاطعة الجزائر المركزية ومقاطعة الوسطى الواقع الى جنوب منها وهي بايليك تيطري فتناول انواع الضرائب الزراعية يمكن اجمالها في 4 اصناف متميزة فهي ضرائب اعتيادية (شريعة) على الانتاج الفلاحي والحيواني ويعود مردودها الى الخزينة العامة حسب تقاليد مال لمسلمين وتشتمل ضريبتي العشور والزكاة وضرائب مستحدثة (الزامية) بشكل مساهمات نقدية او عينية تفرض على بعض الجماعات والقبائل وهي متنوعة منها: اللزمة العزامة، الخطبة والنوع الثالث من الضرائب هو تلك الجبايات الطارئة (الظرفية) وهي مطالب مالية وعينية تأخذ في مناسبات ومواسم بغرض تدعيم القدرة المالية لخزينة الدولة البايليك بالجزائر وهذا النوع من الضرائب الطارئة يشمل على العديد من المطالب التي تحكمت في حياة سكان الارياف مثل ضيعة الدنوش وضيعة العادة وصنف رابع من الضرائب يتمثل في موارد اراضي الدولة وهي (العزل) بمختلف انواعها و (احواش البايليك) وهو ياخذ بشكل كراء اعتيادي للاراض او يقدم خدمات مجانية يكلف بها الفلاحون تعرف (بالتويزة) وهذا بينما صنف 5 واخيرا من الضرائب بالارياف يتألف خاصة من الهدايا الترضية وحقوق تولية ورسوم الاسواق وحقوق مناصب مثلا كانت تأخذ مقابل اصدار قرارات التولية او تأكيد اوامر الاقرار في مهام الادارية وسكان الارياف.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، نفس المرجع، ص ص 111، 135.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ملخص بحث الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، دراسات تاريخية ،ديسمبر، 1992، ص ص 1-2.

وتناول في نفس المقال المميزات التي تتصف بها الضرائب الزراعية ونتائج مترتبة عنها:

1- سد حاجات الجهاز الاداري للسلطة وتوفير الاقوات الضرورية للموظفين والجند مع تخصيص جزء ضئيل منها للتصدير وهذا ما ساعد على تعميق الطابع الزراعي الرعوي للاقتصاد الجزائري منذ اواخر القرن 18 بعد تحول اهتمام الحكام من غنائم البحر الى عائدات الانتاج الفلاحي والحيواني.

2- وانها ظلت تتصف بغياب التنظيم المحكم مع انعدام الديناميكية التي بدونها لا يمكن التعرف على الخلل وتصحيحه وحتى المحاولات المتواضعة والمحدودة لبعض الحكام لم تسمح هي الاخرى باعادة تقييم كمية ضرائب وتعديل طرق استخلاصها وهذا ما جعل الضرائب الزراعية بصفة عامة في غير صالح الدولة والفلاح على السوء.

3- انها تأثر الى حد كبير بالوضع الصحي والحالة الديمقراطية السائدة بالارياف فالافات الطبيعية مثل الجفاف والجراد والفيضنات وكذلك انتشار الامراض (الاوبئة) كل هذا الى تقهقر ديمغرافي بدات اثارة السلبية مع اواخر القرن 18 عندما افقرت الارياف من السكان وقل الانتاج تضاءلت كمية الضرائب المتحصل عليها فاضطرت السلطة الى شن حملات لجمع جبايات دون مراعاة قدرة وامكانية وهذا قد اسفر هذا الواقع الذي ميز الضرائب الزراعية عن عدة نتائج اهمها ما يتصل بمستوى معيشة الفلاحين وطبيعة الاقتصاد الريفي فقد اثرت الضرائب الزراعية بشكل ملحوظ بمستوى المعيشة فاسهمت في رفاهية سكان المدن وادت الى زيادة معاناة وشقاء الارياف، فاوضاع القبائل الرعية الخاضعة والفلاحين الاجراء (الخماسين) كانت بفعل ثقل الضرائب.[1]

تكلم ناصر الدين سعيدوني في مقاله(الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر اواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي) تعريف الوقف وتحديد احكامه :

[1] ناصر الدين سعيدوني،ملخص بحث ظرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص ص 4،4

اعتبره تقليدا اسلاميا عريقا تشكل احدى مظاهر الحضارة العربية الاسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر وتأثرت بها اوضاع الجزائرية اثر تعرضها للغزو الفرنسي عام 1830، بحيث لا يمكن لأي مؤرخ او باحث التقليل من اهمية قضايا الوقف او اهمال النتائج المترتبة عليه وتعتبر مكانة الوقف في الجزائر لها اهمية كبيرة في حياة الجزائريين وان كيفية الانتفاع بالحبس واستغلاله لفائدة العقب اذا كان وقفا اهليا او لمصلحة الغرض الذي حبس من اجله في حالة ما اذا كان الوقف خيريا فتراعي فيه الاحكام الشرعية التي ترى في صيغة الوقف صفة اللزوم والديمومة بحيث لايمكن التراجع فيه او الغاؤه او تحويله الى منفعة اخرى غير التي حبس من اجلها فلهذا لا تجيز الاحكام الشرعية بيعه او اعارته او رهنه وقد نص على ذلك ابو حنيفة وصاحباه ابو يوسف ومحمد وعامة العلماء بأن الوقف عقد مؤبد لا يمكن تحويله من الغرض المحبس عليه او هذا ما نص بقوله { الحبس اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطية ولوتقديرا} [1]

من نفس المقال (الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر اواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي) تناول فيه وضعية الحبس بالجزائر اواخر العهد العثماني واوائل الفترة الاستعمارية اتصفت بأوضاع خاصة واحوال مميزة نحملها في نقاط تالية :

يعتبر الوقف في حد ذاته ظاهرة اجتماعية اسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الاسلامية التي سبقت مجيئ الاتراك واستحواذهم على مقاليد الامور غير اننا لا تمكننا القليل من الوثائق التي تعود الى تلك الفترة وخاصة تلك التي تهم القطاع القسنطيني واواخر العهد العثماني والجهات الغربية من الجزائر تحت حكم الزيانيين وهي في اغلبها تعود الى القرن 15 م مثل الوثيقة التي تسجل اوقاف المسجد والمدرسة سيدي ابو مدين بتلمسان والتي يرجع تاريخها الى 906هـ/1500م.

تتميز الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الاوقاف وانتشارها في مختلف البلاد وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر منذ اواخر القرن 15 م وحتى مستهل القرن 19م والتي

[1] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر اواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، دراسات تاريخة ،جويلية ،1981،ص ص 1، 3.

اتصفت بازدياد الطرق والزوايا وتعمق الروح لدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها احسن وسيلة وخيرا امام مظالم الحاكم وانعدام الامن والهجمات الاوروبية على السوالحل وقد تزايدت الاوقاف في اواخر العهد العثماني حتى اصبحت تشكل نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية والحضارية منذ اواخر القرن 18 م وهذا ما يؤكده لنا الاوقاف ووثائق المحاكم الشرعية واحسن دليل على هذا التطور التي عرفته الاوقاف في الجزائر العثمانية نستخلصه من وضعية سيدي عبد الرحمان والثعالبي التي لم تتجاوز منذ اواخر القرن 15 وفي بداية القرن 18م 11 وقفا.

لم تعرف الاوقاف بالجزائر العثمانية تنظيما محكما واشرافا فعالا الا في فترة متأخرة نسبيا تعود الى اوائل القرن 18 وهذا ما يؤكده الكثير من الاشارات وتتعرض الاوضاع المتردية التي كانت عليها والمبادرة قام بها الصالح باي من اجل ضبطها وتسجيل مردودها في عدة دفاتر تتوسع بين الموظفين والمكلفين برعايتها وهم ناظر بيت المال وشيوخ البلد والقاضي الحنفي والقاضي المالكي وحسب ما يفهم من هذه الوثيقة المؤرخة في اواسط ربيع الاول 1190هـ / افريل 1776م ان الهدف من هذه التنظيمات التي خضعت لها الاوقاف كان الغرض منه وضع حد للتهاون والتحايل على الاوقاف وان العملية انتهت الى وضع احصاء دقيق محكم وهذا ما نصت عليه الوثيقة في الفقرات التالية :{ الحمد لله ولما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم الاعتناء بشأن الأوقاف وفرطوا في ذلك غاية التفريط وضياع الكثير منها... وبلغ امر ذلك لحضرة المعظم الاسعد المنصور... سيدي الصالح باي ايده الله تعالى فالهمه الله الى احياء ما درسه من مساجد واوقاف... امر حينئذ قضاته والمفتين ان يبحوا عن اوقاف المساجد وعن المساجد اليت اندثرت ويثبت ذلك باربعة سجلات متماثلة فامتثلوا امره وبلغوا جهدهم عن اوقاف المساجد وعن المساجد التي اندثرت} اتخذت تنظيمات الاوقاف شكل ادارة محلية مميزة وجهاز اداري مستقل.[1]

وتكلم عن المؤسسات الدينية التي تتوزع عليها الاوقاف الجزائرية

[1] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي ،المرجع السابق، ص ص 4، 7.

كانت اوقاف الجزائر تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع اداري وهي حسب كثرتها تصنف حسب الترتيب التالي :

1- اوقاف الحرمين الشريفين.

2- اوقاف الجامع الاعظم وبقية المساجد المالكية الاخرة.

3- اولياء والاشراف واهل الاندلس.

4- الجند والثكنات والمرافق العامة.[1]

تأثير الوقف على الحياة الاقتصادية والاجتماعي للجزائر في اواخر العهد العثماني :

كان للوقف تأثيرا مباشرا على النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- النفقة على رجال العلم والمدرسين والطلبة: فبفعل مردود الاوقاف والمداخيل التي يوفرها تمكن الحكام الاتراك بالجزائر من ايجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية التي لم ترى الدولة ضرورة لرعايتها ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالانفاق عليها مثل منح الطلاب واجور المدرسين وجرايات القائمين على شؤون العبادة بالمدارس والزوايا والمساجد والاضرحة مثل الخطيب والامام وقيم الكتب والمؤذن والنشد و الشعال

2- الحد من مظالم والاحكام التعسفية للحكام: كان الوقف وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات واملاك اراضي المرفوقة لكونها لاتباع ولا تشترى ولا يمكن حيازتها بتصرف او استحواذ او مصادرة وبالتالي لم يعد في استطاعته الحكام وذوي النفوذ مد ايديهم الى املاك المحبسة فرغم الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في اواخر العهد العثماني والتي ودفعت كثيرا من الحكام الى اصدار قرارات العزل والصادر والتغريم فان جل الاملاك الموقفة في مأمن من تعسفاتهم وتجاوزاتهم نظرا للاحكام الشرعية الصريحة في شأنها التي لم يحبس احد على انتهاكها او التحليل عليها.

3- تمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم.

4- العمل على تماسك الاسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة.

[1] ناصر الدين سعيدوني، الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص ص 7، 10.

5- العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة.

6- رعاية المرافق العامة وصيانتها.[1]

تناول ناصر الدين سعيدوني في مقاله نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف: بأن الوقف مظهرا روحيا ويعتبر ثقافيا وإجراء إقتصاديا وكذلك انه تعاملا اجتماعيا له اهمية كبيرة لدى الباحثين في مختلف المسائل فهو يحدد ملامح الحياة اليومية خاصة لدى الجماعات الحضرية في الولايات العثمانية باقليم بلقان واناضول والعراق وفي اقطار المغرب العربي، حيث تناول ان الوقف هو العامل الذي يطبع الحياة الاجتماعية ويتحكم في النشاط الاقتصادي للمجتمعات وقد عرف الوقف انتشرا واسعا في الدولة العثمانية وخاصة منذ القرن 12هـ/18م وفي القرن 19م تظهر بوضوح تزايد الاملاك الوقفية فقد كان بمدينة استانبول وحدها 4 اوقاف.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر أ واخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص ص 12، 17.

[2] ناصر الدين سعيدوني، نظرة في اشكالية التعامل مع وثائق الوقف،... الحالة الجزائرية، عالم الفكر، اكتوبر 2007، ص3.

خاتمة

خاتمة :

لقد تعرفنا على الدكتور ناصر الدين سعيدوني عبر كتاباته التاريخية، خاصة أثناء مرحلة الدراسة الجامعية حيث سحرنا بأسلوبه ودقة معلوماته وعمق تحليله، وتأثرنا به وسرنا على دربه.

وتمثلت الدراسة التاريخية لكتابات ناصر الدين سعيدوني في الحقبة العثمانية لموضوع بحثنا، فترة تميزت بتعدد وتنوع مواضيعها، وأفاقها التاريخية والفكرية فهي تسمح بتتبع خطى الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني في مشواره العلمي، وتطور اهتماماته واشكالياته التي طرحها مر السنين ومنه نستنتج النتائج التالية:

-يعتبر الاستاذ ناصر الدين سعيدوني ،أحد رواد المدرسة التاريخية الجزائرية من خلال كتاباته المتعددة خاصة تلك المتعلقة بالفترة العثمانية.

-أشتهر الدكتور ناصرالدين سعيدوني، بكتاباته الشيقة عن العثمانيين وعن دورهم في الجزائر سلبا وإيجابا.

- يعتبر هو المثل النموذجي للباحث الجزائري، ووضعه الحالي الذي يرجع إليه كل باحث في معرفة اي شيء عن التاريخ الجزائري الثقافي والإجتماعي والإقتصادي خلال العهد العثماني.

- يعتبر الاستاذ ناصر الدين مدرسة بكل ما تحمله الكلمة ،من معنى نأخذ منه العلم كما ناخذ منه الاخلاق.

- كان ما يميز الأستاذ ناصر الدين سعيدوني اهتمامه،بطلبته وموظبته على نشاط العلم على مستوى القسم وحضور محاضرات عامة خارج الجامعة.

- تميز بالتواضع وعلاقته الممتازة مع الجميع واهتمامه بالمقررات الدراسية وحرصه على تنمية معارف طلبته الذين يذكرونه الكثير منهم بالخير بعد تخرجهم.

- كان رجل مرح ومتفائل في كل الأوقات، وكانت الإبتسامة لا تفارقه تجعلك تشعر بالتفائل ،وهو من النوع الذي لا تؤثر فيه الظروف ،لأنه رجل مؤمن بقوله تعالى { إن أريد إلا الإصلاح ما أستطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب } سورة هود الآية 88.

- تميز ناصر الدين سعيدوني بالروح التحررية على المستوى الشخصي والأكاديمي.

– أهتمام الدكتور ناصر الدين سيعدوني ، بطبيعة الجهاز الإداري العثماني في الجزائر وتطوره وأهدافه التي كان يتبعها.

– تكلم عن المسألة المالية والجبائية في الجزائر أواخر العهد العثماني، وربط الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالعوامل المؤثرة بالنظام المالي من ضرائب ورسوم واساليب الجباية.

– تطرق الدكتور ناصر الدين سعيدوني ،الى الإجراءات المالية التي كانت سائدة في الأرياف ايضا، كما حدد مصادر دخل الدولة الجزائرية في العهد العثماني ،وكيفية انفاقها وتنظيمها .

– تكلم عن قبائل وعشائر المخزن ودورها في تعميم سلطة البايلك بالجزائر، ووضعيتها الأجتماعية والأقتصادية .، والبعد الديمغرافي المتعلق ببعض المدن (الجزائر، عنابة، ورقلة).

– وصب اهتمامه الأولي بالأنظمة المالية والضريبة الى خارج العهد العثماني، وكتب عن النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر، باعتبار ذلك امتداد لاهتمامه بالنظام المالي بالجزائر في العهد العثماني .

– وتركيزه على دور وتأثير الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائر، من خلال نموذج مقاطعة دار السلطان التي تمثل صورة مصغرة للبلاد الجزائرية.

وفي الأخير نعتبر الدكتور ناصر الدين سعيدوني،فعلا يستحق لقب شيخ المؤرخين الجزائريين ، كما ان لديه مشاريع مستقبلية (مشروع اصدار مجلية فكرية تاريخية يعمل مع ابنه الباحث والدكتور معاوية سعيدوني على تجسيدها)، فنرجوا له التوفيق والسداد والصحة والعافية ،ويحفظه لعائلته الكريمة.

ونرجو أن نكون قد وفقنا في اتمام هذه الدراسة المتواضعة ،في حق الدكتور ناصر الدين سعيدوني، ونرجو ان ينال أعجابكم هذا العمل.

الملاحق

الملحق رقم 01: المؤرخ ناصر الدين سعيدوني

الملحق رقم 02: استضافة المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في قناة الشروق في 2017/11/18

الملحق رقم 03: استضافة المؤرخ نصر الدين سعيدوني في قناة العربية 2017/10/29

الملحق رقم 04: غلاف لكتاب ورقات جزائرية للمؤلف ناصر الدين سعيدوني

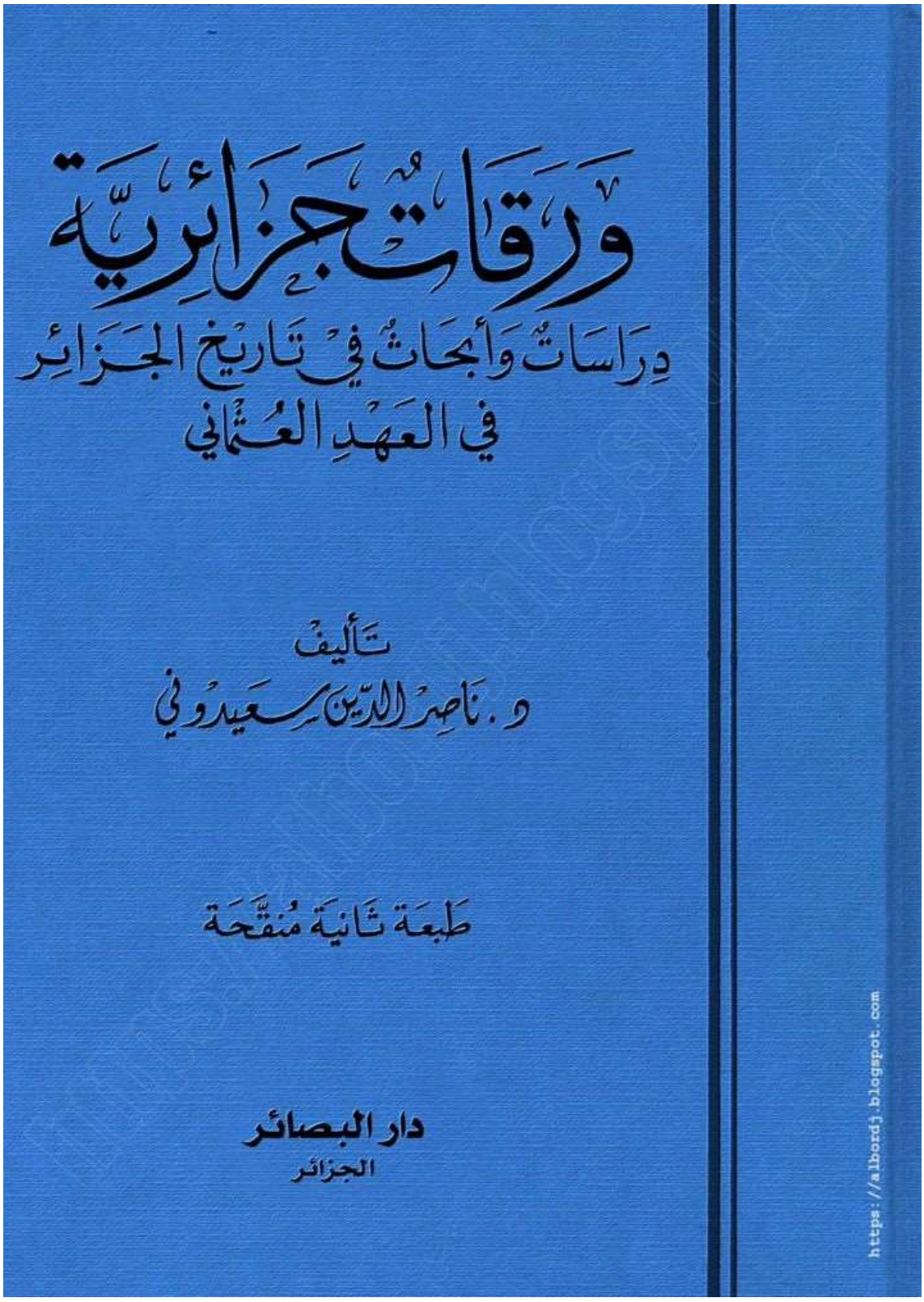

الملحق رقم 05:غلاف لكتاب القول الأوسط للمؤلف ناصر الدين سعيدوني

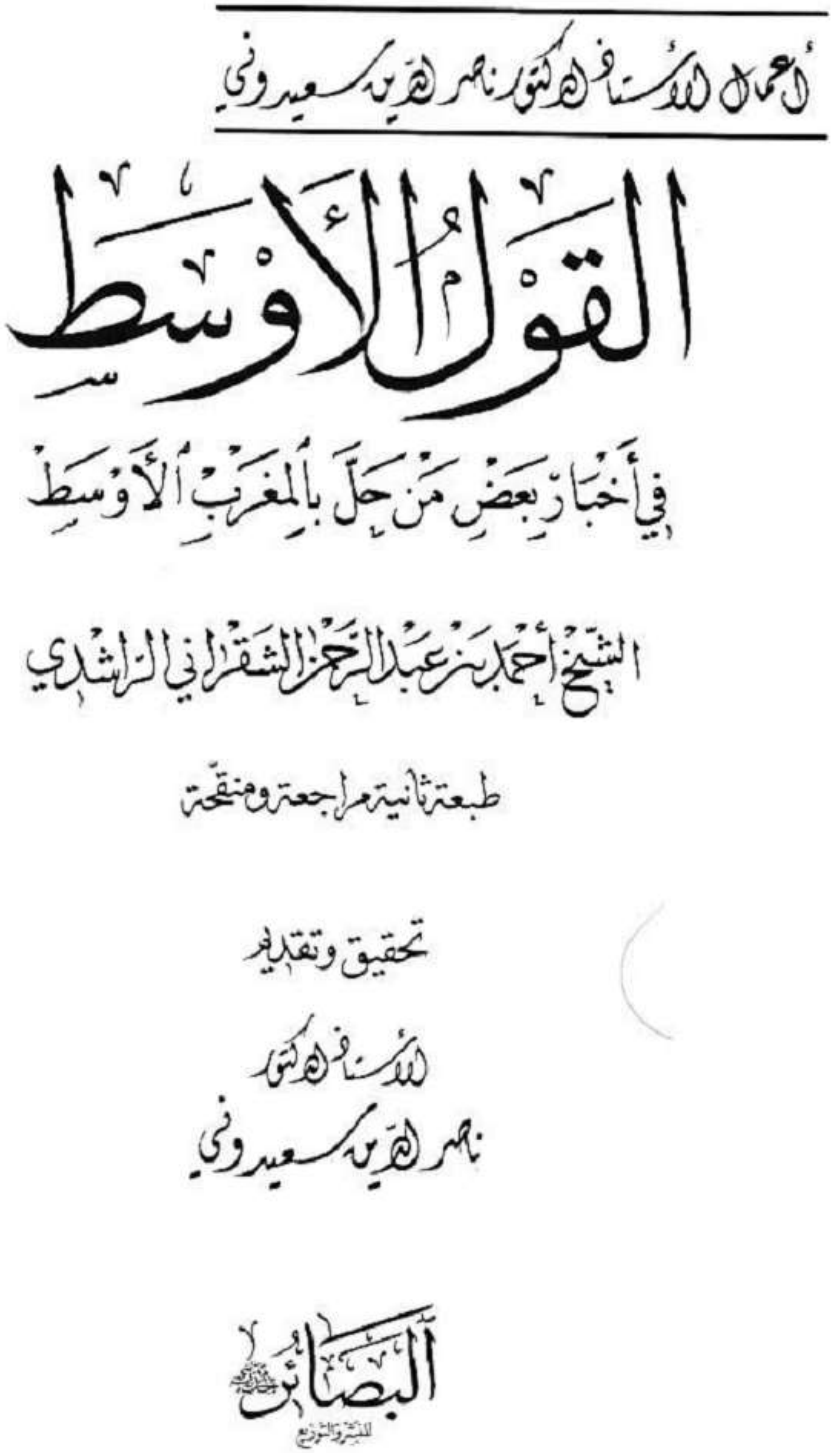
أعمال الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني

القول الأوسط

في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط

الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي

طبعة ثانية مراجعة ومنقحة

تحقيق وتقديم

الأستاذ الدكتور

ناصر الدين سعيدوني

البصائر

للنشر والتوزيع

http://albordj.blogspot.com

الملحق رقم 06: غلاف لكتاب مهدى للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني من طرف مجموعة من الأساتذة

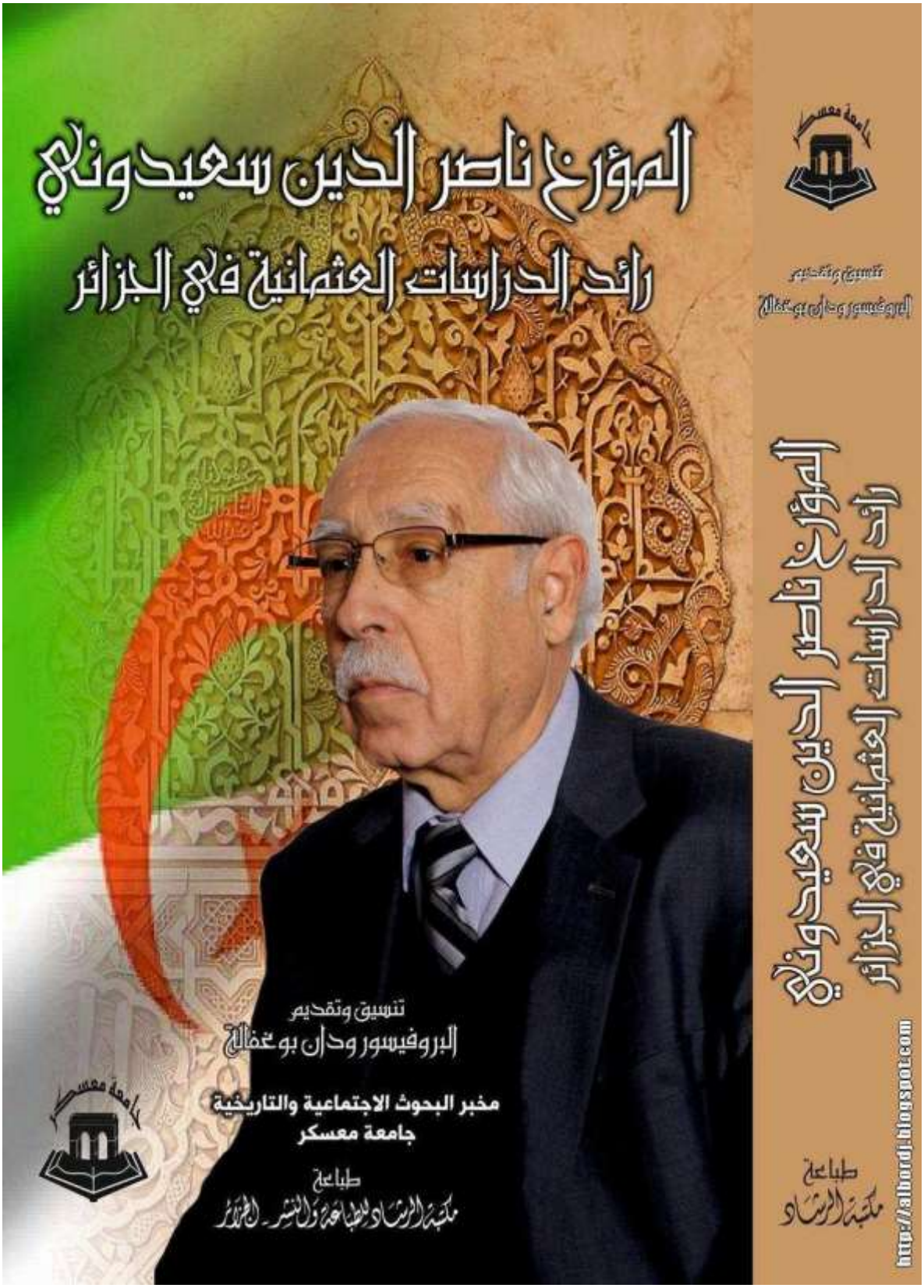

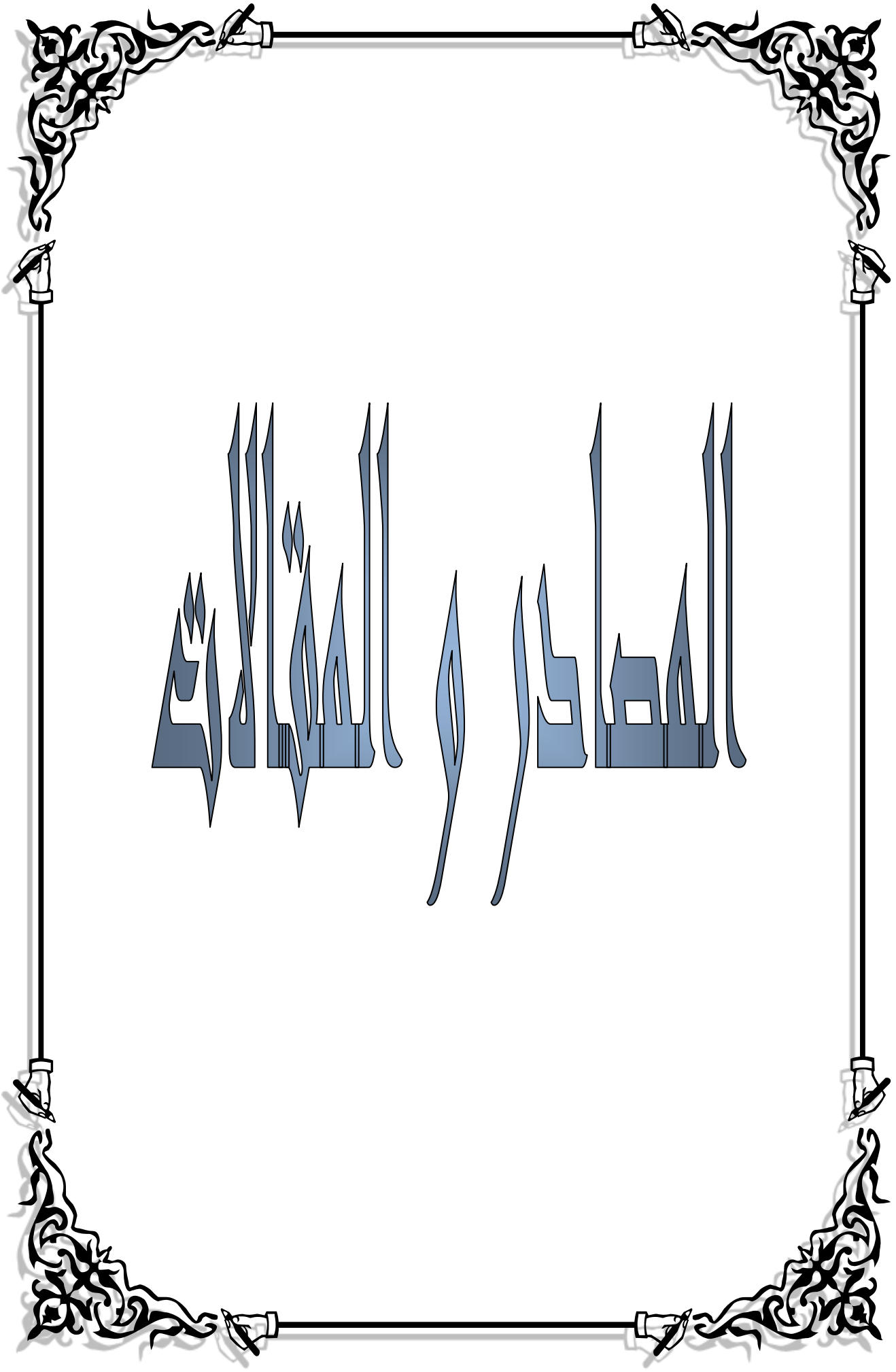
المصادر والمراجع

قائمة المراجع و المقالات:

المصادر:

1- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق (مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية)، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

2- // ، الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر،2013.

3- // ، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 13/12 هـ 19/18م، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر.

4- // ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 2، دارالبصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5- // ، حياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني 1830/1792، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

6- // ، دراسات اندلسية مظاهر التأثير الإبيري والوجود الاندلسي في الجزائر، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7- // ، عصر الأمير عبدالقادر، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

8- // ، قانون أسواق مدينة الجزائر 1117/1107هـ 1705/1695م،ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

9- // ، قول الأوسط، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

10- // ، نظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1830/1791،ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

11- / ، ولايات المغرب العثمانية (الجزائر /تونس/طرابلس الغرب)، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر.

12-ودان بوغفالة ، مجموعة من الأساتذة، رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، الرشاد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر.

المقالات:

13-الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال فرنسي، دراسات تاريخية، جويلية 1981.

14-نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف..... الحالة الجزائرية، عالم الفكر، اكتوبر 2007.

15-ملخص بحث: الضرائب الزراعية الجزائرية في العهد العثماني، دراسات تاريخية، ديسمبر 1992.

المواقع:

16- https//www.youtube.com

فهرس المواضيع	الصفحة
شكر وعرفان	/
اهداء	/
مقدمة	أ – د
الفصل الاول : ترجمة المؤرخ ناصر الدين سعيدوني 1-تخصصه 2-وظائفه العلمية و الادارية 3-الاماكن التي قام بزيارتها 4-الدراسات و الشهادات 5-انتاجه العلمي	06 - 11
الفصل الثاني : الحياة السياسية والحياة العسكرية الحياة السياسية 1-التوسع الاسباني و التدخل العثماني 2-مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني 3-المسأل الشرقية 4-وضعية الولايات العربية في الدول العثمانية 5-النظام الاداري لجزائر في العهد العثماني الحياة العسكرية 1-الاحداث الحربية و انشاءات العمرانية 2-نشاط الاسطول و علاقته مع الاسطنبول 3-جهود الاخوة بربروس في مواجهة الاسبان و توحيد بلاد الجزائر 4-البحرية الجزائرية	13 - 49

5-حصن المرسى الكبير في مواجهة الغزو البرتغالي	
الفصل الثالث : الحياة الاجتماعية والحياة الثقافية الحياة الاجتماعية 1-الوسط الطبيعي و الاستقرار البشري في اوطان دار السلطان 2-النظام القضائي 3-الحياة الاجتماعية بريف اقليم مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 4-سياسة الحكام و موقفهم من الاهالي 5- الوضع الاجتماعي للجالية الاجنبية بالجزائر الحياة الثقافية 1-طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر 2-الحياة الثقافية في الدولة العثمانية 3-وثائق الارشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية 4-مؤسسات التعليمية في عهد العثماني	73 - 51
الفصل الرابع : الحياة الاقتصادية 1-نظرة في تاريخ الاقتصادي في الجزائر في العهد العثماني 2-النظام المالي 3-النظام الضرائيبي 4-نوعية النشاط الاقتصادي بالمدن و الارياف 5-الحياة الاقتصادية بعنابة اثناء العهد العثماني 6-النشاط الاقتصادي للجالية الاندلسية	107 - 75
خاتمة	110-109
الملاحق	116-112
قائمة المصادر	119-118